TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/92
9 October 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل
والميزانية البرنامجية
الدورة السادسة والعشرون
جنيف، ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها

برنامج الأونكتاد للتعاون التقني، ١٩٩٤

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

المحتويات

		الفقرات
مقدمة		١ - ٣
أولا -	الاتجاهات والتطورات العامة	٤ - ٣٤
	ألف - موجز الأنشطة في عام ١٩٩٤	٤ - ١٩
	باء - القضايا والتطورات العامة	٢٠ - ٣٤
	١ - التعاون مع المنظمات الأخرى	٢٠ - ٢٧
	٢ - تقييم المشاريع والبرامج	٢٨ - ٣٠
	٣ - تعبئة الموارد	٣١ - ٣٣
	٤ - متابعة استعراض السياسات من جانب مجلس التجارة والتنمية	٣٤
ثانيا -	استعراض الأنشطة حسب مجالات البرامج	٣٥ - ٣٠٦
	ألف - شعبة السلع الأساسية	٣٥ - ٦٦
	١ - سياسات وعملية إدارة السلع الأساسية وتوفير المعلومات من أجل القرارات الاستثمارية والتسويقية	٣٧ - ٤٩
	٢ - التنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية	٥٠ - ٥٩
	٣ - التسويق الدولي للسلع الأساسية وإدارة المخاطر السعرية للسلع الأساسية	٦٠ - ٦٦
	باء - شعبة الترابط العالمي	٦٧ - ٩١
	١ - تمويل التنمية والديون	٦٧ - ٨٣
	٢ - القضايا النقدية الدولية	٨٤ - ٩١

المحتويات (تابع)

	الفقرات
جيم - شعبة التجارة الدولية	٩٢ - ١٤٥
١ - متابعة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية	٩٢ - ١٠٥
٢ - العلاقة بين التجارة والبيئة	١٠٦ - ١٢٨
٣ - مكافحة الممارسات التجارية التقييدية	١٢٩ - ١٣١
٤ - السياسات التجارية وتوسيع التجارة	١٣٢ - ١٣٩
٥ - نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى . .	١٤٠ - ١٤٥
دال - شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار وشعبة العلم والتكنولوجيا	١٤٦ - ١٩٧
١ - الخصخصة وتطوير المشاريع	١٤٩ - ١٥٥
٢ - برنامج الاستثمار الأجنبي (FORINVEST): إطار السياسة العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي	١٥٦ - ١٥٩
٣ - برنامج توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في مجال الخدمات (EFDITS)	١٦٠ - ١٦٤
٤ - برنامج التفاوض حول الترتيبات التجارية الدولية (TRANSACT)	١٦٥ - ١٦٨
٥ - برنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC)	١٦٩ - ١٨٠
٦ - برنامج التسويق التجاري للعلم والتكنولوجيا (COMSAT)	١٨١ - ١٨٤
٧ - برنامج العلم والتكنولوجيا: بناء القدرات	١٨٥ - ١٩٢
٨ - برنامج المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR) . . .	١٩٣ - ١٩٧
هاء - شعبة أقل البلدان نموا	١٩٨ - ٢١٠
١ - الأنشطة المتصلة باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا	١٩٨ - ٢٠١
٢ - تدعيم القدرات الوطنية في التجارة والقطاع الخارجي	٢٠٢ - ٢٠٧

المحتويات (تابع)

		الفقرات
هاء - ٣ - (تابع)	مشاكل المرور العابر للبلدان غير الساحلية النامية . . .	٢٠٨ - ٢١٠
واو -	شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة	٢١١ - ٢٣٧
١ -	تخفيف الفقر	٢١١ - ٢١٤
٢ -	التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	٢١٥ - ٢٣٠
٣ -	تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	٢٣١ - ٢٣٧
زاي -	شعبة تنمية الخدمات والكفاءة في التجارة	٢٣٨ - ٢٨٩
١ -	الكفاءة في التجارة	٢٣٨ - ٢٥٠
'١'	تحديث وإصلاح الجمارك	٢٣٨
'٢'	شبكة النقاط التجارية العالمية	٢٣٩ - ٢٥٠
٢ -	تطوير الخدمات	٢٥١ - ٢٦٤
٣ -	النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط	٢٦٥ - ٢٨٢
'١'	النقل البحري والتشريع البحري	٢٦٦ - ٢٦٨
'٢'	النقل المتعدد الوسائط	٢٦٩ - ٢٧٠
'٣'	إدارة وتطوير الموانئ	٢٧١ - ٢٧٤
'٤'	التدريب على الإدارة البحرية	٢٧٥ - ٢٧٧
'٥'	إدارة طرق النقل	٢٧٨ - ٢٨٢
٤ -	التأمين	٢٨٣ - ٢٨٩
حاء -	الأنشطة المشتركة عبر القطاعات وغيرها	٢٩٠ - ٣٠٤
١ -	قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن تدابير مراقبة التجارة ونشر معلوماتها عن طريق انتاج قرص متراص بذاكرة مقروءة فقط لنظام التحاليل والمعلومات التجارية .	٢٩١ - ٢٩٧
٢ -	برنامج التدريب التجاري	٢٩٨ - ٣٠٢
٣ -	الخدمات الاستشارية	٣٠٣ - ٣٠٤

المحتويات (تابع)

الجداول والرسوم البيانية

الرسم البياني ١ - نفقات التعاون التقني (١٩٨٦ - ١٩٩٤)

الرسم البياني ٢ - نفقات التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد، حسب مصدر الأموال (١٩٩٠ - ١٩٩٤)

الجدول ١ - أنشطة التعاون التقني حسب الشعبة وفقا لهيكل الأونكتاد في عام ١٩٩٤

الجدول ٢ - المساهمات الخاصة بالصناديق الاستئمانية للأونكتاد (١٩٨٣ - ١٩٩٤)

الجدول ٣ - نظام المعلومات المسبقة عن البضائع

مقدمة

١- هذا التقرير هو الأخير في السلسلة التي توفر معلومات للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية بشأن أنشطة التعاون التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد. وقبل عام ١٩٨٧، كانت التقارير تُقدَّم على أساس سنوي؛ وفيما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٣، كانت هذه التقارير تقدم مرة كل سنتين مع تقديم إضافة سنوية بما جد من الأمور. وتناول التقرير الأخير (TD/B/WP/84) فترة السنتين ١٩٩٢ و١٩٩٣. وستكون هذه التقارير سنوية من الآن فصاعدا، حسبما طلبت الفرقة العاملة.

٢- ويضم هذا التقرير المتعلق بعام ١٩٩٤ فرعين بالإضافة إلى المقدمة. أما الفرع الأول فيوجز الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٤ ويقدم معلومات عامة عن تنفيذ البرنامج ككل. وأما الفرع الثاني فيستعرض الأنشطة حسب المجال البرنامجي، وفقا لهيكل الأمانة القائم أثناء السنة. وبقدر الإمكان، فإن المعلومات منظمة وفقا للفقرة ١٤(ج) من الاستنتاجات المتفق عليها للفرقة العاملة في دورتها الرابعة والعشرين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (يُشار إليها فيما يلي باسم الاستنتاجات المتفق عليها ف.ع.٩٤). وأما المرفق الإحصائي (TD/B/WP/92/Add.1) فيكمّل التقرير الرئيسي.

٣- وفي الدورة نفسها، قررت الفرقة العاملة توسيع نطاق هذا التقرير بطلب وثائق عن تقرير عن موضوع معين في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، بدءاً في عام ١٩٩٥ بقضية بناء القدرات الوطنية المرتبطة بالمفاوضات التجارية الدولية (الفقرة ١٤(أ) من الاستنتاجات المتفق عليها ف.ع.٩٤) ودراسة متعمقة عن برنامج محدد، بدءاً في عام ١٩٩٥ ببرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها (الفقرة ١٤(ب). وستُتاح للفرقة العاملة في دورتها القادمة المادة المتعلقة بموضوع بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية الدولية. أما الدراسة المتعمقة المتعلقة ببرنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية واسترجاعها فهي معروضة في الوثيقة TD/B/WP/93.

أولا - الاتجاهات والتطورات العامة

ألف - موجز الأنشطة في عام ١٩٩٤

٤- بلغ إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني ٢١,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤. وهذا يُظهِر حدوث زيادة طفيفة بالمقارنة مع مستوى عام ١٩٩٣ (٢٠,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) وهو يقارب المستوى الأعلى الذي تم بلوغه في عام ١٩٩٠ (انظر الرسم البياني ١).

٥- وما زال المصدر الرئيسي للأموال اللازمة لدعم أعمال الأونكتاد في ميدان التعاون التقني هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بيد أن إسهام هذا البرنامج قد انخفض في السنوات الأخيرة من حيث الأرقام المطلقة والأرقام النسبية على السواء: فبلغ ١٠,٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ٥٠,٦ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٤، بالمقارنة مع ١٠,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، أو ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٣، و١٧,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ٧٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٠، بل إن النسب المئوية لهذا الإسهام كانت أعلى في الثمانينات (انظر الرسمين البيانيين ١ و٢ والجدول الأول بالمرفق). والسبب الرئيسي لهذا الانخفاض هو قرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتخفيض مستويات التمويل للبرامج الإقليمية، التي كانت حتى ذلك الحين هي المصدر الرئيسي للدعم المقدم إلى الأونكتاد. وكان ذلك لافتا للنظر بصورة خاصة فيما يتعلق بالبرنامج الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الذي كان فيما سبق أهم مصدر منفرد للتمويل للأونكتاد - والذي لم يتمكن من تقديم دعم يُعتد به منذ عام ١٩٩٢.

٦- ومن الناحية الأخرى، فإن الإنفاق الممول من الأموال الاستئمانية قد ازداد زيادة كبيرة فوصل إلى ذروة أخرى قدرها ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ ومثل ٤٦,٨ في المائة من المجموع (٨,٨ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣). وكما هو موضح في الجدول ١ بالمرفق، كانت المصادر الرئيسية للتمويل في عام ١٩٩٤ هي سويسرا والدانمرك والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والفلبين (عن طريق قرض مقدم من البنك الدولي) التي أسهم كل منها بأكثر من مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وما زالت المساهمات المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة متواضعة (٢,٥ في المائة).

الرسم البياني ١
نفقات التعاون التقني
١٩٨٦-١٩٩٤

بملايين دولارات الولايات المتحدة

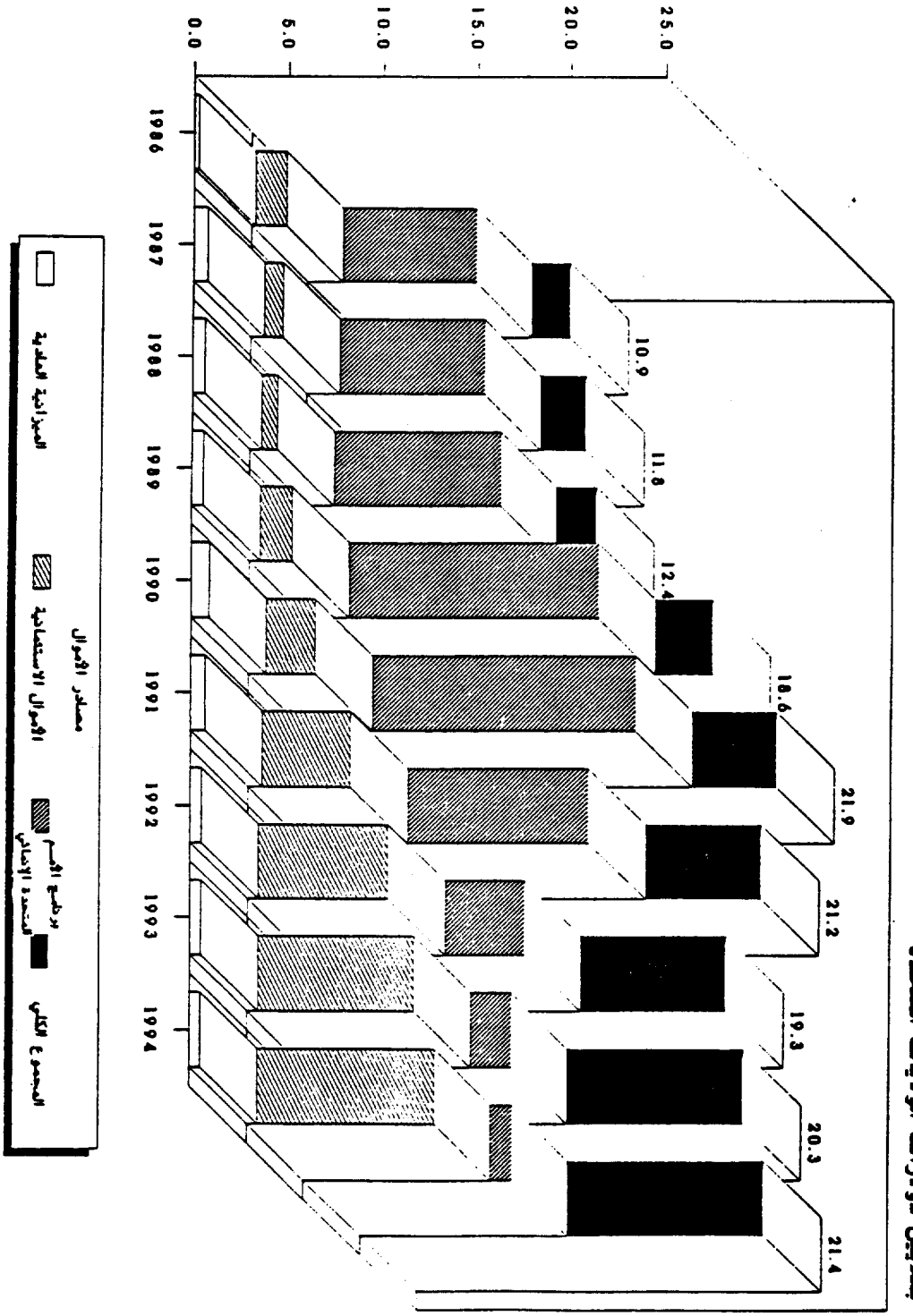

الرسم البياني ٢

نفقات التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد، حسب مصدر الأموال

١٩٩٠-١٩٩٤

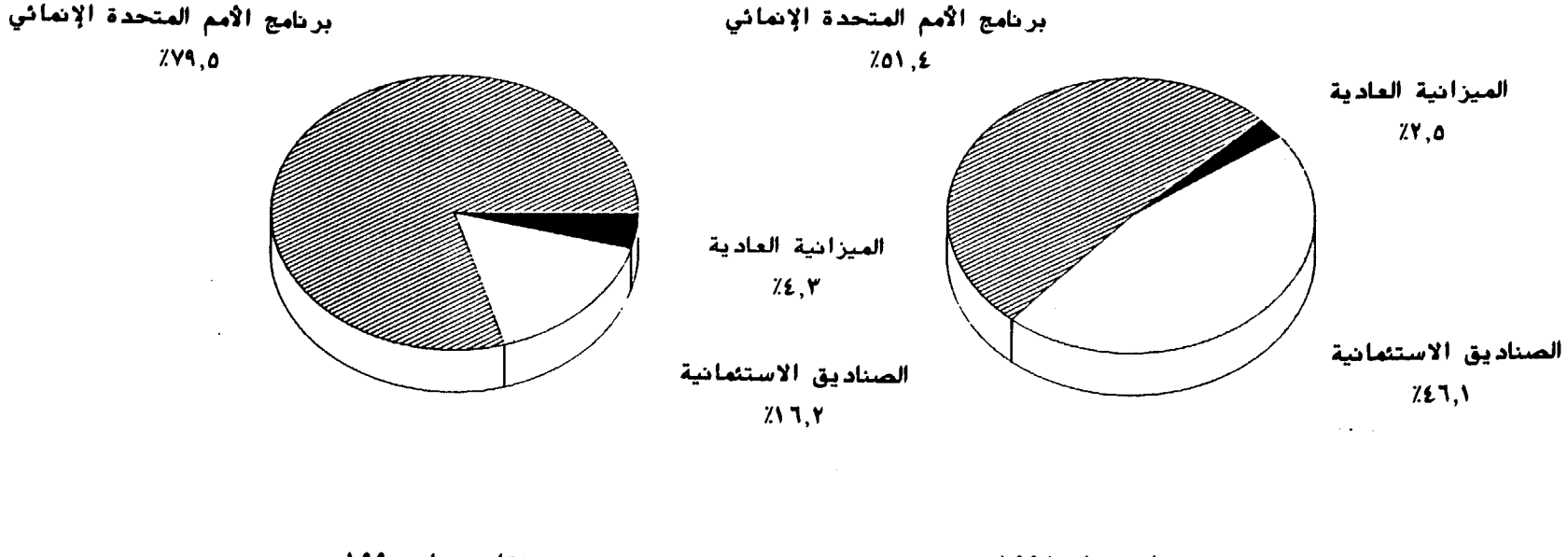

نفقات عام ١٩٩٤
٢١,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

نفقات عام ١٩٩٠
٢١,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة

٧- وبالنظر إلى أن ميدان الأونكتاد هو الجوانب الدولية للتجارة والعلاقات الاقتصادية فإن معظم المساعدة التقنية المقدمة منه تُقدَّم في شكل مشاريع مشتركة بين الأقطار. بيد أنه وُجد خلال السنوات القليلة الماضية اتجاه نحو القيام بمشاريع محددة بالبلد. وفي عام ١٩٩٤، كانت الأنشطة القطرية تمثل أكثر من ٣٧ في المائة من مجموع الإنفاق (انظر الجدول الثالث بالمرفق)، بالمقارنة مع نحو ٣٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ و٢١,٤ في المائة في عام ١٩٩٢. وجرى الحفاظ على مستوى الأنشطة الإقليمية (٢٤,٦ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٤) عند نحو ٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية. وتلقت أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء وآسيا أكبر نصيب (أكثر من ١٦ في المائة من المجموع لكل منها)؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ١٢ في المائة؛ والدول العربية ٨ في المائة. أما المساعدة المقدمة إلى أوروبا، التي كانت محدودة في الماضي، فقد ازدادت زيادة كبيرة في عام ١٩٩٤ فبلغت ٧,٣ في المائة تمشيا مع الطلبات المتزايدة الواردة من أوروبا الشرقية وبلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق (انظر الجدول الرابع بالمرفق). وانخفض النصيب الذي تتلقاه أفريقيا بالمقارنة مع السنوات السابقة، وهو ما جاء نتيجة لتناقص التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبقيت المشاريع المشتركة بين المناطق عند مستوى مرتفع - أكثر من ٣٨,٤ في المائة من المجموع - على الرغم من أنه قد حدث انخفاض طفيف بالمقارنة مع عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣.

٨- ومكونات نفقات المشاريع معروضة في الجدول السادس بالمرفق. وكما هي الحال في أنشطة التعاون التقني بوجه عام، فإن المكون الرئيسي يتألف من الموظفين والتكاليف المتصلة بهم، مثل السفر، التي كانت تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٤. وثمة بند آخر سُجِّل على حدة هو التدريب الذي بلغ نصيبه أقل من ١٠ في المائة من المجموع. بيد أن من الواضح أن هذا الرقم هو تقدير أقل من اللازم لأنشطة التدريب التي يتولاها الأونكتاد، بالنظر إلى أن معظم الخبراء/الخبراء الاستشاريين يتولون التدريب بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن التدريب يشكل موضع التركيز الرئيسي لعدة مشاريع. وأما المكون الخاص بالمعدات (نحو ٢ في المائة) فقد ظل يُبقَى عليه عند الحد الأدنى الضروري. وحتى عندما يقدم الأونكتاد المواصفات، فإن الأمانة عادة ما توصي بإجراء الشراء مباشرة من جانب الحكومات أو عن طريق قنوات أخرى.

٩- والمعلومات المتعلقة بالخبراء والخبراء الاستشاريين العاملين في مشاريع الأونكتاد في عام ١٩٩٤ ترد في الجدول السابع بالمرفق: في الجدول السابع - ألف بالمرفق حسب البلد الرئيسي للتعيين، وفي الجدول السابع - باء حسب الجنسية.

١٠- أما الجدول ١، الذي يرتكز على الجدول الخامس بالمرفق، فيوجز النفقات في عام ١٩٩٤ حسب البرامج/الشعب الرئيسية التي تدعم المشاريع المناظرة. وتُسلَّط الأضواء فيما يلي على السمات الرئيسية.

١١- إن مدى التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد في مجال السلع الأساسية - وهو أقل من ٣ في المائة من المجموع - قد ظل صغيرا بالنسبة إلى أعمال الأمانة في مجال البحوث وتحليل السياسات وتقديم الدعم للتعاون الدولي فيما يتعلق بالسلع الأساسية. وقد اضطُلِع بتعاون تقني بشأن دور القطاع المعدني، وبشأن تجهيز السلع الأساسية وتنويعها، وبشأن التسويق وإدارة المخاطر المتصلة بالأسعار. وإن نظام المعلومات والتحليل المتعلق بالسلع الأساسية والقائم على الحواسيب الدقيقة (ميكاس)، والذي يهدف إلى تزويد البلدان بمعلومات دقيقة عن قطاع السلع الأساسية، قد زيد تطويره واختباره، وخاصة في آسيا. وقد وُصل أيضا

القيام بأعمال بشأن مساعدة البلدان النامية على رعاية التنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية، بما في ذلك التجارة في المنتجات المفضلة بيئيا، وبشأن تدخيل التكاليف والمنافع البيئية. كذلك وُصل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية بشأن إدارة الواردات من السلع الأساسية الغذائية.

١٢- أما التعاون التقني المقدم من شعبة الترابط العالمي - ١١,٧ في المائة من المجموع - فيتصل في المقام الأول بإدارة الديون، وخاصة نظام إدارة الديون والتحليل المالي لها، الذي يساعد البلدان النامية في بناء قدرتها على التعامل على نحو فعال مع جميع جوانب إدارة الديون الخارجية. وفي عام ١٩٩٤، استُحدث واختُبر برنامج الحواسيب الجديد الخاص بهذا النظام: DMFAS 5.0. وقُدّمت المساعدة أيضا بغية معاونة البلدان على التحضير بإعادة جدولة ديونها الرسمية. كذلك وُصل تقديم الدعم إلى مجموعة الـ ٢٤ - التي تمثل البلدان النامية - بشأن القضايا النقدية والمالية الدولية.

١٣- وبلغ نصيب شعبة التجارة الدولية ١٧ في المائة من مجموع إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني. وتمثّل أحد المكونات الرئيسية في الدعم المقدم إلى البلدان النامية في تحليل الآثار المترتبة على اتفاقات جولة أوروغواي وفي الإفادة من هذه الاتفاقات بصورة فعالة. وقُدّمت المساعدة أيضا إلى البلدان فيما يتعلق بانضمامها إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "الغات"/ منظمة التجارة العالمية. كذلك وُصلت البرامج الراسخة جيدا المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم وبمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، كما وُصل تقديم المساعدة إلى عدة بلدان في جوانب شتى من السياسة التجارية، بما في ذلك المناطق الحرة لتجهيز الصادرات. أما أعمال الأونكتاد المتعلقة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في فهم الصلات المعقدة بين التجارة والبيئة والتعامل معها فقد زيد تطويرها عن طريق دراسات وحلقات عمل وحلقات دراسية متصلة بالسياسات.

١٤- وإن أنشطة التعاون التقني التي تتولاها شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار (التي حلت محل برنامج الشركات عبر الوطنية السابق) والتي تتولاها كذلك شعبة العلم والتكنولوجيا هي معروضة معا نظرا إلى أنه يجري الاضطلاع بمعظمها بصورة مشتركة. وهذه الأنشطة تمثل معا ٧,٨ في المائة من المجموع في عام ١٩٩٤. ويتألف جانب هام من تقديم المشورة والتدريب لتعزيز قدرة البلدان النامية على ايجاد إطار سياسات لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليه، وكذلك لمساعدتها في التفاوض على اتفاقات التجارة الدولية. ويوجد برنامجان مترابطان آخران هما برنامج تطوير تنظيم المشاريع وبرنامج تطوير التكنولوجيا ("امبريتك" و"ترانستك")، اللذان يهدفان إلى النهوض بروح تنظيم المشاريع وبعمليات نقل التكنولوجيا وخاصة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وتتصل أنشطة أخرى بتقديم المساعدة في تسويق العلم والتكنولوجيا، وفي بناء القدرات في مجال التكنولوجيا وفي قضايا الخصخصة. وبُدئ أيضا، في بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، في التعاون في مجال معايير المحاسبة.

الجدول ١

أنشطة التعاون التقني حسب الشعبة وفقا لهيكل الأونكتاد في عام ١٩٩٤

النفقات بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الشعبة	النفقات في عام ١٩٩٤			
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أ	الصناديق الاستئمانية ب	المجموع أ + ب	٪
السلع الأساسية: المجموع	١٢٠	٤٨٦	٦٠٧	٢,٨
السياسة العامة والمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية	١٢٠	٣٦٣	٤٨٣	٢,٣
التنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية	-	١٠٣	١٠٣	٠,٥
إدارة مخاطر أسعار السلع الأساسية	-	٢٠	٢٠	٠,١
شعبة الترابط العالمي: المجموع	١ ٧٣٣	٧٧٣	٢ ٥٠٥	١١,٧
تمويل التنمية والديون:	١ ٧٣٣	٥٢٩	٢ ٢٦٢	١٠,٦
أ- برنامج إدارة الديون والتحليل المالي لها	١ ٧٣٣	٣٥٠	٢ ٠٨٣	٩,٧
ب- جوانب أخرى	-	١٧٩	١٧٩	٠,٨
القضايا النقدية الدولية	-	٢٤٣	٢٤٣	١,١
شعبة التجارة الدولية: المجموع	٢ ٧٠٥	٩٣٢	٣ ٦٣٧	١٧,٠
المتابعة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية	١ ٧٧٦	١٦٢	١ ٩٣٨	٩,١
التجارة والبيئة	٢١٥	٢٤١	٤٥٦	٢,١
الممارسات التجارية التقييدية	٣٦	٦١	٩٧	٠,٥
السياسات التجارية والتوسع في التجارة	٦٤٦	٤٩	٦٩٥	٣,٢
نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى	٣١	٤١٩	١٥١	٢,١

الشعبة	النفقات في عام ١٩٩٤			
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أ	الصناديق الاستئمانية ب	المجموع أ + ب	٪
شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار: المجموع	٥٠٤	٨٤٩	١ ٣٥٢	٦,٣
الخصخصة، وتنظيم المشاريع، والقدرة على المنافسة	-	٢٥	٢٥	٠,١
الشركات عبر الوطنية	٥٠٤	٨٢٤	١ ٣٢٧	٦,٢
شعبة العلم والتكنولوجيا: المجموع	٢٦	٢٨٦	٣١٣	١,٥
العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٦	٢٨٦	٣١٣	١,٥
شعبة أقل البلدان نموا: المجموع	٢٥٠	٢٣٤	٤٨٤	٢,٣
أقل البلدان نموا:	٩٦	٢٤	١٢٠	٠,٦
أ- السياسات التجارية	٨١	-	٨١	٠,٤
ب- جوانب أخرى	١٤	٢٤	٣٩	٠,٢
البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من بين البلدان النامية	١٥٤	٢١٠	٣٦٤	١,٧
شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة: المجموع	١١٥	٢٩٦	٤١١	١,٩
التخفيف من الفقر	(١٠)	١٣	٣	٠,٠
التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية	١٢٥	١٩٩	٣٢٤	١,٥
تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني	-	٨٣	٨٣	٠,٤
شعبة تطوير الخدمات والكفاءة في التجارة: المجموع	٤ ٦٩٨	٥ ٢٢٦	٩ ٩٢٣	٤٦,٤
الكفاءة في التجارة:	٢ ٨٤٢	٣ ٤٣٤	٦ ٢٧٦	٢٩,٣
أ- تحديث وإصلاح الجمارك	٢ ٨٤٢	٢ ٧٨٠	٥ ٦٢٢	٢٦,٣
ب- شبكة النقاط التجارية العالمية	-	٦٥٤	٦٥٤	٣,١

الشعبة	النفقات في عام ١٩٩٤			
	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أ	الصناديق الاستئمانية ب	المجموع أ + ب	%
تطوير الخدمات	٩٧	١٦٢	٢٥٩	١,٢
النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط:	١ ٧٢٣	١ ٥٨٨	٣ ٣١١	١٥,٥
أ- النقل البحري	٦٨	٦٢	١٣٠	٠,٦
ب- النقل المتعدد الوسائط	٥٠٧	(١)	٥٠٦	٢,٤
ج- إدارة وتطوير الموانئ	١ ٠٨٨	٣٢٥	١ ٤١٣	٦,٦
د- التدريب على الإدارة البحرية	٩٣	٦٨٢	٧٧٦	٣,٦
هـ- إدارة طرق النقل	(٣٣)	٥٢٠	٤٨٧	٢,٣
التأمين	٣٥	٤٢	٧٧	٠,٤
الأنشطة المتعددة القطاعات والأنشطة الأخرى: المجموع	٦٨٣	٩٣٥	٢ ١٦٢	١٠,١
إدارة البيانات	١٤	٧٢	٨٧	٠,٤
التدريب وتنمية الموارد البشرية	٢٥٨	٨٥٢	١ ١١٠	٥,٢
الخدمات الاستشارية	٤١١	١٠	٩٦٥(أ)	٤,٥
المجموع الكلي	١٠ ٨٣٤	١٠ ٠١٧	٢١ ٣٩٥(أ)	١٠٠,٠

(أ) بما في ذلك ٧٦٣ ٥٤٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، ممولة من الباب ١٢ من الميزانية العادية.

١٥- ويبلغ نصيب شعبة أقل البلدان نموا ٢,٣ في المائة من البرنامج الكلي للأونكتاد[١]. وتتألف الأنشطة من تقديم الدعم المتصل بالأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، المقرر إجراؤه في الربع الثالث من عام ١٩٩٥، وتعزيز القدرة الوطنية لقطاع التجارة وللقطاع الخارجي لدى أقل البلدان نموا. وقد خُفّضت المساعدة الموجهة خصيصا للبلدان غير الساحلية في أفريقيا تخفيضا كبيرا في عام ١٩٩٤، بالمقارنة مع السنوات السابقة، بسبب الافتقار إلى

التمويل. واضطلع بمبادرة جديدة بغية مساعدة البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى، ويجري مواصلتها في عام ١٩٩٥.

١٦- وأما التعاون التقني الذي تضطلع بتنفيذه شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة فقد كان محدودا (١,٩ في المائة من المجموع) من حيث النفقات. بيد أن أنشطة هذه الشعبة كانت بمثابة عامل حفاز في دعم عدة تجمعات اقتصادية ومؤسسات الأعمال التجارية التابعة لها، وقد وُصل تقديم المساعدة للنهوض بالنظام الشامل للأفضليات التجارية. والشعبة مسؤولة أيضا عن أنشطة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وتمشيا مع التطورات السياسية، بدأ هذا البرنامج في التحول من العمل التحليلي إلى العمل المنصب على العمليات بقدر أكبر. وفي مجال التخفيف من الفقر، لا توجد لدى الأونكتاد القدرة على الاضطلاع بتعاون تقني مباشر؛ وجرى الإعداد في عام ١٩٩٤ لحلقة عمل لتبادل الخبرة الدولية بشأن هذا الموضوع، وعُقدت هذه الحلقة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

١٧- واستحوذت شعبة تطوير الخدمات والكفاءة في التجارة، وهي شعبة جديدة، على الجانب الرئيسي (٤٦,٤ في المائة) من إنفاق الأونكتاد على التعاون التقني. ويرجع ذلك في معظمه إلى الطلب الكبير على برنامج إصلاح وتحديث الجمارك، وهو النظام الآلي للبيانات الجمركية، الذي ظل أكبر برنامج تقني منفرد للأونكتاد منذ أواخر الثمانينات. وكانت مشاريع هذا البرنامج وحدها تمثل أكثر من ٢٦ في المائة من البرنامج الإجمالي للأونكتاد في عام ١٩٩٤. وثمة نشاط آخر بُدئ فيه في عام ١٩٩٢ في إطار المبادرة الخاصة بالكفاءة في التجارة هو برنامج النقاط التجارية، الذي اضطلع الأونكتاد في إطاره بعدد من العروض وبعثات الدعم التقني، بغية إنشاء نقاط تجارية منفردة والشبكة العالمية للنقاط التجارية.

١٨- وتشمل مسؤولية هذه الشعبة أيضا أعمال الأونكتاد بشأن النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط، حيث درجت المساعدة التقنية على أن تحتل مكانة مرموقة. وكان نصيب الإنفاق في هذا المجال ١٥,٥ في المائة من مجموع إنفاق الأونكتاد في عام ١٩٩٤. وكانت المكونات الرئيسية في هذا الصدد هي إدارة الموانئ، وبخاصة مشروع كبير لإصلاح الموانئ الصومالية، وأنشطة التدريب البحري (برنامج التدريب البحري "ترينمار" (TRAINMAR))، وتعقب الحمولات (نظام المعلومات المتقدم المتعلق بالبضائع). وأخيرا، فإن من بين الأنشطة الأخرى التي تدعمها هذه الشعبة ما يلي: تقديم المساعدة لتطوير قطاع الخدمات في البلدان النامية، حيث يولى اهتمام خاص لأفريقيا (برنامج CAPAS) وبرنامج التأمين، الذي ظل ينفذ مشاريع وطنية وإقليمية لتعزيز أسواق التأمين ذات القدرة على المنافسة.

١٩- وتُدار أنشطة معينة للتعاون التقني ذات صلة بعدة برامج وشعب إدارة مركزية تحت مسؤولية شعبة خدمات إدارة ودعم البرامج وتورد تحت عنوان الأنشطة المتعددة القطاعات والأنشطة الأخرى. وهذه تمثل ١٠,١ في المائة من مجموع الإنفاق في عام ١٩٩٤. وهي تشمل برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية (TRAINFORTRADE)، الذي قام باستحداث عدد من برامج التدريب الشاملة وبدعم مؤسسات التدريب في البلدان النامية في تكييف هذه البرامج وتنفيذها لديها. وتورَد هنا أيضا الخدمات الاستشارية المشتركة بين المناطق والمتاحة للبلدان النامية في إطار الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة وبرنامج الدعم القطاعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وثمة مكون أخير هو التعاون التقني الذي تضطلع به دائرة إدارة البيانات، وهو يتألف من تحسين وتوسيع ونشر قاعدة البيانات المتعلقة بتدابير مراقبة التجارة عن طريق برنامج حواسيب يُطلق عليه اسم "ترينز: TRAINS" (نظام تحليل

ومعلومات التجارة) وهـو متاح على قريصات من النوع المضغوط المخصص للقراءة فقط (سي دي - روم (CD-ROM)).

باء - القضايا والتطورات العامة

١- التعاون مع المنظمات الأخرى

٢٠- يتناول التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد قضايا عامة خاصة بالتجارة والتنمية. ولذلك فمن المتوقع قيام مجلس التجارة والتنمية - في إطار استعراضه للتعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد لعام ١٩٩٤، وهو الاستعراض المنصب على السياسات - والفرقة العاملة بطلب اتخاذ إجراءات لضمان التنسيق بين البرنامج التنفيذي للأونكتاد والأعمال المماثلة التي تقوم بها منظمات أخرى تعمل أيضا في التعاون التقني بشأن مواضيع ذات صلة، وبتقديم تقرير عن ذلك (انظر على سبيل المثال الفقرتين ٩(ح) و٩(ط) من الاستنتاجات المتفق عليها لمجلس التجارة والتنمية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والفقرات ١٠ و١١ و١٢ من الاستنتاجات المتفق عليها ف.ع.٩٤).

٢١- والمجلس مهتم اهتماما خاصا بضمان التعاون الوثيق، على صعيد العمليات، بين أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد والأنشطة التي يتولاها مركز التجارة الدولية. وقد أصبحت هذه القضية أكثر وضوحا نتيجة لثلاثة تطورات وقعت مؤخرا في الأونكتاد هي: أولا، نقل برنامج الأمم المتحدة المعني بالشركات عبر الوطنية إلى الأونكتاد، وهو البرنامج الذي درج على أن يتناول ضمن أنشطته العوامل الخاصة بالاقتصاد الجزئي على مستوى مؤسسات الأعمال وكذلك تطوير القطاع الخاص؛ ثانيا، إطلاق مبادرة الكفاءة في التجارة في مؤتمر الأونكتاد الثامن، والنجاح في إنشاء النقاط التجارية، والشبكة العالمية للنقاط التجارية؛ ثالثا، المبادئ التوجيهية والمقررات الصادرة عن المؤتمر والآلية الحكومية الدولية للأونكتاد فيما يتعلق بإشراك الفعاليات غير الحكومية إشراكا أكبر في أعمال الأونكتاد.

٢٢- وتبعا لذلك، يسلم الأونكتاد بالحاجة إلى ضمان أكبر قدر ممكن من التكامل مع مركز التجارة الدولية على صعيد العمليات. وقد اتفقت هاتان المنظمتان كلتاهما على نص مشترك فيما يتعلق بالتعاون في بعثات البرمجة، عُمِّم على الموظفين في أوائل عام ١٩٩٥. وتُعقَد الاجتماعات بصورة دورية بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لمناقشة المجالات موضوع الاهتمام المشترك، بغية تحسين التعاون وإزالة الازدواج. والمواضيع التي جرى تناولها حتى الآن تشمل التجارة والبيئة، ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل الخطط عقد اجتماعات بشأن مواضيع أخرى، بما في ذلك التدريب وتنمية الموارد البشرية. وتوجد ترتيبات خاصة فيما يتعلق بالعمل المشترك بشأن الكفاءة في التجارة، تشترك فيها اللجنة الاقتصادية لأوروبا اشتراكا نشطا. كذلك فإن التعاون مستمر بشأن آحاد المشاريع الوارد وصفها في الفرع "ثانيا". ويتعاون مركز التجارة الدولية مع الأونكتاد في إعداد ورقة من أجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التجارة والاستثمار والتنمية البشرية المستدامة.

٢٣- وقد استمر في عام ١٩٩٤ التعاون مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) وذلك على أساس مخصص الغرض ومحدد المواضيع. وفي عام ١٩٩٥، ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية، ازداد هذا التعاون وخاصة في ضوء التفاهمات التي تم التوصل إليها بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

ويشترك موظفو هذه المنظمة بصورة منتظمة في الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي ينظمها الأونكتاد بشأن جولة أوروغواي ومتابعتها، كما يشترك الأونكتاد في دورات السياسة التجارية التي ينظمها الغات/منظمة التجارة العالمية. وعلى صعيد العمليات، رُكّز اهتمام خاص على التعاون (الذي ينطوي أيضا على مركز التجارة الدولية) لمساعدة الأفارقة على اتخاذ إجراءات بناء على نتائج جولة أوروغواي، في أعقاب مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستضافته حكومة تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٢٤- وما زال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكبر مصدر منفرد للدعم المقدم للتعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد، ويضطلع الممثلون المقيمون/المنسقون المقيمون بكثير من المهام المفيدة دعما لأنشطة الأونكتاد. ويجري بذل جهد خاص لتحسين الحوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن كيف يمكن للتجارة والاستثمار والمكونات الأخرى للتعاون الاقتصادي الدولي أن تدعم جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالتنمية البشرية المستدامة. ويشترك الأونكتاد بصورة منتظمة في اجتماعات شتى يعقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي اجتماعات تُعقد فيما بين الوكالات بقصد ايجاد نهج على صعيد المنظومة بشأن الأنشطة التنفيذية ومتابعة شتى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المتعلقة بهذا الموضوع.

٢٥- وقد استمر التعاون مع عدد من المنظمات العاملة في مجال التعاون التقني لأغراض التجارة والتنمية. ويتمثل أحد مقاييس هذا التعاون في المدى المتزايد الذي تطلب في حدوده منظمات أخرى إلى الأونكتاد تنفيذ بعض أو جميع المشاريع التي تقوم بها الحكومات والممولة من مجموعة متنوعة من المصادر. وقد ازدادت الأنشطة التي من هذا النوع من نحو ١,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٢ إلى ١,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤.

٢٦- كذلك فإن تعاون الأونكتاد مع البنك الدولي في عدة مجالات للتعاون التقني قد استمر في الزيادة، وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى إدارة الديون (نظام إدارة الديون والتحليل المالي لها)، وإصلاح الجمارك (النظام الآلي للبيانات الجمركية) وجوانب أخرى لمسألة تحقيق الكفاءة في التجارة، بما في ذلك النقاط التجارية والنقل، الذي يشمل تعقب الحمولات على امتداد طرق النقل ("نظام المعلومات المتقدّم المتعلق بالبضائع": ACIS). ويقدم الأونكتاد بصورة منتظمة بيانات عملية لشتى برامجه الخاصة بالحواسيب لموظفي المنظمات الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. ويقوم البنك الدولي والأونكتاد بوضع اللمسات النهائية على منشور مشترك بشأن سوقيات (لوجيستيات) النقل في أفريقيا. أما التعاون مع صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالتعاون التقني فيتركز على برنامج الجمارك وينطوي على بعثات مشتركة ومشاريع مشتركة. ويقوم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، عن طريق تقديم قروض إلى البلدان الأعضاء فيه، بتمويل عدة مشاريع خاصة بالنظام الآلي للبيانات الجمركية كما يمول، عن طريق التمويل الموازي، أنشطة أخرى تمويلا مشتركا مع الأونكتاد بما في ذلك برنامج تجارة أمريكا اللاتينية (LATINTRADE: برنامج التجارة الدولية والعلاقات التجارية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي).

٢٧- ويورد الفرع ثانيا من النص قائمة بالمنظمات التي يتعاون معها الأونكتاد في إطار مشاريع منفردة، بما في ذلك اللجان الإقليمية الخمس، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية،

والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة.

٢- تقييم المشاريع والبرامج

٢٨- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت التقييمات "تحسين إدارة الجمارك عن طريق الحوسبة (استخدام الحواسيب)" (SRL/91/018، نيسان/أبريل ١٩٩٤) و"برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية، منطقة الكاريبي" (CAM/91/A36، حزيران/يونيه ١٩٩٤). وبالإضافة إلى ذلك، أُجري تقييم رئيسي لسياسات التعاون التقني الإجمالي منذ انعقاد مؤتمر الأونكتاد الثامن (TD/B/40(2)/14). وإن الاستنتاجات والدروس المستفادة من هذه التقييمات الواردة آنفا، هي وتلك المستمدة من التقييمات المضطلع بها أثناء الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، قد لُخصت بالفعل في تقرير العام الماضي (TD/B/WP.84، آب/أغسطس ١٩٩٤). وهذه الاستنتاجات والدروس ذات طابع عام وهي تعكس تجربة الأونكتاد في مجال تخطيط مشاريع التعاون التقني وتصميمها وتنفيذها.

٢٩- وفي أثناء عام ١٩٩٥، قامت وحدة تنسيق وتقييم البرامج، بمساعدة من خبير استشاري مستقل، بإجراء دراسة متعمقة لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية. وكانت الفرقة العاملة قد دعت إلى إجراء هذه الدراسة في دورتها الرابعة والعشرين، وهي دراسة هدفت إلى توفير أساس من أجل "تمكين الفرقة العاملة من تقييم البرنامج تقييماً أفضل، والتوصية بإجراءات المتابعة، ودعم الميزة المقارنة للأونكتاد". وهذه الدراسة متاحة الآن للفرقة العاملة تحت العنوان: "دراسة متعمقة لبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية الخاص بالأونكتاد" وترد في الوثيقة TD/B/WP/93.

٣٠- وكما هو مذكور في تقرير العام الماضي، فليست جميع المشاريع خاضعة للتقييم. ذلك أن معظم مشاريع الأونكتاد الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا تفي بمتطلبات هذا البرنامج فيما يتعلق بالتقييم، في حين أن تقييم مشاريع الصناديق الاستئمانية يتم إلى حد كبير على أساس مخصص الغرض، تبعا لطلبات آحاد المانحين. وفي ضوء ذلك، فإن توفر دراسة متعمقة سنوية لبرنامج محدد للتعاون التقني (حسب قرار الفرقة العاملة في دورتها الرابعة والعشرين) هو أمر مفيد بوجه خاص نظرا إلى أنه ييسر عملية الاستعراض واتخاذ القرارات المستندة إلى معلومات من جانب الدول الأعضاء. ومثل هذه العملية السنوية من جانب الأمانة مرهونة بتوفر الموارد.

٣- تعبئة الموارد

٣١- نجح الأونكتاد في مواصلة اجتذاب الموارد من مجموعة متنوعة من البلدان والمنظمات من أجل التعاون التقني الذي يتولاه. وفي الواقع، فإن عام ١٩٩٤ قد شهد أعلى مستوى تحقق حتى الآن للمساهمات في الصناديق الاستئمانية، فبلغ ١٦,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي بزيادة بنسبة ٦٤ في المائة على عام ١٩٩٣. (انظر الجدول ٢).

٣٢- والسبب الرئيسي للزيادة في المساهمات هي الجودة المرتفعة لبرامج معينة خاصة بالأونكتاد يطلبها المستفيدون ويوجد لدى المانحين الاستعداد لدعمها. وأصبحت المملكة المتحدة مانحا جديدا كبيرا للأونكتاد.

فأسهمت من صندوقها الخاص بالدراية الفنية لمشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية في سلوفاكيا وهنغاريا ورومانيا. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمات إلى الأونكتاد، للمرة الأولى أيضا، وذلك لأنشطة في مجال التجارة والبيئة والسلع الأساسية. وطلب سبعة من المقترضين من البنك الدولي إلى الأونكتاد أن يقدم خدمات في مجالات نظام المعلومات المتقدم المتعلق بالبضائع، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام إدارة الديون والتحليل المالي لها بمبلغ قدره ٢,٣ من ملايين دولارات الولايات المتحدة. كذلك قدم البنك الدولي مساهمات مباشرة من أجل نظام إدارة الديون والتحليل المالي لها، ونظام تحليل ومعلومات التجارة (ترينز). ووردت أيضا مساهمات من بعض مؤسسات الخير العام.

٣٣- ووافقت اللجنة الأوروبية على تمويل أنشطة للأونكتاد مثل ما يتعلق بالنظام الآلي للبيانات الجمركية، وبرنامج التدريب البحري، ونظام المعلومات المتقدمة المتعلق بالبضائع، وبرنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية. ومن المتوقع للتعاون مع اللجنة الأوروبية أن يستمر في التطور، وخاصة عقب التفاهمات التي تم التوصل إليها بين الأمم المتحدة واللجنة الأوروبية فيما يتعلق بالقضايا الإدارية والمالية التي تؤثر على مساهمات اللجنة الأوروبية من أجل أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٤- متابعة استعراض السياسات من جانب مجلس التجارة والتنمية

٣٤- ينبغي للفرقة العاملة أن تتذكر استعراض السياسات الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في عام ١٩٩٤، على أساس تقرير مقدم من خبراء استشاريين مستقلين، وأسفر عن الاستنتاجات المتفق عليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وفيما يلي موجز لهذه الاستنتاجات والمتابعة:

- الفقرة ٩(أ-د) تحدد المبادئ التوجيهية للسياسات فيما يتعلق بالتعاون التقني. وينبغي أن تستعرض الدول الأعضاء من وقت إلى آخر التطبيق الفعلي لهذه المبادئ التوجيهية؛

- الفقرة ٩(هـ) تطالب باستكشاف طرائق مبتكرة وفعالة من حيث التكاليف في مجال الإنجاز، مثلا الربط الشبكي. والنقاط التجارية هي وبرنامج التدريب البحري (ترينمار) وبرنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية تشكل أمثلة جيدة للربط الشبكي. ويتضمن الفرع "ثانيا" أمثلة أخرى للطرائق الجديدة؛

- الفقرة ٩(و) تتعلق بتنمية الموارد البشرية، وخاصة برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية. وقد جرى تناول ذلك في الفقرات ٢٩٨-٣٠٢ في الفرع "ثانيا"؛

- الفقرة ٩(ز) تطالب بأن يجري متابعة الحوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه)؛

- تُقدَّم في هذا التقرير (الفقرات ٢١-٢٣) معلومات عن المتابعة الخاصة بالفقرة ٩(ح - ط) المتعلقة بالتعاون بين الأونكتاد والمنظمات الأخرى، وخاصة منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية؛

- الفقرة ٩(ي) موجهة للجهات المانحة لأنشطة التعاون التقني الذي يتولاه الأونكتاد؛

- لم يُتَّخذ أي إجراء بخصوص الفقرة ٩(ك) المتعلقة بإنشاء صندوق استئماني عام؛

- الفقرة ٩(ل) تقترح النظر في إنشاء شركة خبرة استشارية ترتبط بالأونكتاد ارتباطا وثيقا بغية تسويق بعض منتجاته وخدماته. وقد أُجريت مشاورات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ مع الوفود المهتمة بشأن الاختصاصات المتعلقة بإجراء دراسة جدوى بشأن هذه المسألة تموَّل من مساهمات خارجة عن الميزانية. ولم تتحقق هذه المساهمات حتى الآن؛

- الفقرة ٩(م) طلبت تحسين عملية إدارة التعاون التقني. ويجري حاليا وضع ترتيبات لتيسير توزيع تكاليف الدعم فيما بين الشعب المعنية بطريقة أكثر شفافية وإنصافا؛

- الفقرة ٩(ن)، التي تتعلق بالإبلاغ عن التعاون التقني للفرقة العاملة: اتخذت الفرقة العاملة بشأنها إجراءات في دورتها الرابعة والعشرين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهذا التقرير هو نتيجة لذلك؛

- في الفقرة ٩(س)، وافق المجلس على أن يدرج في جدول أعماله للجزء الأول من دورته السنوية بندا بشأن التعاون التقني. وبالنظر إلى أن دورة عام ١٩٩٥ للفرقة العاملة الرامية إلى استعراض التعاون التقني من المقرر عقدها بعد الجزء الأول من الدورة الثانية والأربعين للمجلس، سيُدرج هذا البند في جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الثانية والأربعين.

الجدول ٢

المساهمات الخاصة بالصناديق الاستئمانية للأونكتاد[أ] (١٩٨٣-١٩٩٤)

(بدولارات الولايات المتحدة)

المانح	الرقم التجميعي للفترة ١٩٨٣-١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	المجموع (١٩٨٣-١٩٩٤)	النصيب %
المنظمة العربية للتنمية الصناعية	٨٠ ٠٠٠	-	-	-	٨٠ ٠٠٠	٠,١
الأرجنتين	٧ ٥٠٠	-	١٥ ٠٠٠	٩ ٩٥٠	٣٢ ٤٥٠	٠,١
أرمينيا(ب)	صفر			٥٢٠ ٠٠٠	٥٢٠ ٠٠٠	٠,٨
استراليا	صفر	١٩ ٢٦٨	-	١٠ ٠٠٠	٢٩ ٢٦٨	٠,٠
النمسا	٦٣ ٣٦٤	٧٠ ٠٠٠	-	١٠١ ٣٢١	٢٣٤ ٦٨٥	٠,٤
بنغلاديش	صفر	-	٣ ٠٠٠	-	٣ ٠٠٠	٠,٠
بلجيكا	٦٤٤ ٣٨٤	١٥٩ ٧٤٤	٤٠١ ٧٠٤	-	١ ٢٠٥ ٨٣٢	١,٩
بليز	صفر		١٨٣ ٠٠٠	١٦ ٠٩٨	١٩٩ ٠٩٨	٠,٣
بنن	صفر	١١ ٦٢٨	-	-	١١ ٦٢٨	٠,٠
برمودا	٢٩ ٠٠٠	-	-	-	٢٩ ٠٠٠	٠,٠
البرازيل	١٤٢ ١٧٧	١٤ ٩٩٤	-	-	١٥٧ ١٧١	٠,٣
بوركينا فاصو(ب)	صفر	-	-	١٠٠ ٦١٩	١٠٠ ٦١٩	٠,٢
كندا	١١٩ ٣٧٦	٤٤ ٧٤٨	٣٠٥ ٣٩٠(ج)	٥٥ ٧٦١(ج)	٥٢٥ ٢٧٥	٠,٨
مؤسسة كارنيجي	صفر	-	-	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	٠,٢
شيلي	١٧ ٥٠٠	-	-	-	١٧ ٥٠٠	٠,٠
الصين	١٠٠ ٠٠٠	٩ ٩٨٥	٢٥ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	١٨٤ ٩٨٥	٠,٣
كولومبيا	٢٠ ٠٠٠	-	-	-	٢٠ ٠٠٠	٠,٠
الدانمرك	١ ١٤٥ ٢٠٠	٣٦٦ ١٧٥	٦٧٥ ٩٥٦	١ ٩٤٧ ٠٧٣	٤ ١٣٤ ٤٠٤	٦,٧
الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا	٤٣٣ ٠٠٠	-	-	-	٤٣٣ ٠٠٠	٠,٧
اكوادور(ب)	١٦ ٣٠٠	-	-	٣٥ ٩٣٤	٥٢ ٢٣٤	٠,١
مصر	١٥ ٠٠٠	(٣ ٢٩٠)	٨٣ ٠٠٠	-	٩٤ ٧١٠	٠,٢
أمانة مبادرة أفريقيا الشرقية والجنوبية في مجال إدارة الديون والاحتياطيات	صفر	-	-	١٣٥ ٦٠٠	١٣٥ ٦٠٠	٠,٢

المانح	الرقم التجميعي للفترة ١٩٨٣-١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	المجموع (١٩٨٣-١٩٩٤)	النصيب %
اللجنة الأوروبية	٤٢٥ ٧٥٨	١ ٥٩٤ ٦٦٣	٤٤٣ ٦٩٨	١ ٧٨٠ ٢١٥	٤ ٢٤٤ ٣٣٤	٦,٨
منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	صفر			٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٠,٠
فنلندا	٨٦٠ ٧٤٨	١٢١ ٩٧٨	-	١١١ ٠٨٣	١ ٠٩٣ ٨٠٩	١,٨
فرنسا	٧٠٣ ٢٩٣	٤٣٦ ٥١٤	٨٣٤ ٩٥٠	٥٦٤ ٩٦٥	٢ ٥٣٩ ٧٢٢	٤,١
غابون	٥٠ ٠٠٠	-	-	-	٥٠ ٠٠٠	٠,١
جورجيا(ب)	صفر	-	-	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٠,٨
ألمانيا	١ ٤١٦ ٢٩١	٦٠٠ ٥٠٢	٦٥ ٩٢٧	٢٣٤ ٦٠٣	٢ ٣١٧ ٣٢٣	٣,٧
غانا	١٤ ٠٠٠	-	٢٥ ٠٠٠	-	٣٩ ٠٠٠	٠,١
جبل طارق	٢٢٦ ٩٠٠	١٢٥ ٩١٧	-	-	٣٥٢ ٨١٧	٠,٦
كلية الاقتصاد بهلسنكي	٧٩ ٩٥٧	-	-	-	٧٩ ٩٥٧	٠,١
هندوراس	صفر		-	١٦ ٩٦٠	١٦ ٩٥٠	٠,٠
هونغ كونغ	٢٧٩ ٤٠٦	(١٦ ٤٩٨)	-	-	٢٦٢ ٩٠٨	٠,٤
الهند	٥٥ ٠٠٠	-	-	-	٥٥ ٠٠٠	٠,١
اندونيسيا	٨٤ ١٦١	٤ ٩٦٨	-	٩ ٩٦٤	٩٩ ٠٩٣	٠,٢
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٠ ٠٠٠	(٢٣ ٣٢٧)	١٥ ٠٠٠	-	١ ٦٧٣	٠,٠
البنك الإسلامي للتنمية	٨٥ ٠٠٠	-	-	(٢٢ ٣٠٧)	٦٢ ٦٩٣	٠,١
معهد البحوث والتدريب الإسلامي	٣٤ ٩٨٣	-	-	-	٣٤ ٩٨٣	٠,١
ايطاليا	٦ ٤٠٧ ٩٦٦	٢ ٤٠٧ ٢٤١(د)	٨٧٠ ٥١٨(هـ)	٢٥٦ ٧٧٢(و)	٩ ٩٤٢ ٤٩٧	١٦,٠
اليابان	٧٠٨ ١٦٢	١٧٦ ١٧٥	٣٨١ ٠٦٩	٧٧٨ ٢٧٠	٢ ٠٤٣ ٦٧٦	٣,٣
جامعة الدول العربية	(٣ ٨٠٣)	-	-	-	(٣ ٨٠٣)	٠,٠-
لكسمبرغ	١٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	١٧٧ ٩٦١	٧٩٠ ٤٩٩	١ ٧٦٨ ٤٦٠	٢,٨
ماكاو	١٥ ٠٠٠	-	-	-	١٥ ٠٠٠	٠,٠
مدغشقر	٣٥ ٠٠٠	-	-	-	٣٥ ٠٠٠	٠,١
ماليزيا	١٥ ٠٠٠	٣ ٠٠٠	-	-	١٨ ٠٠٠	٠,٠
مالطة	صفر	٢٣٣ ٠٠٠	١٦٤ ٩٨٢	١٣٢ ٩٨٠	٥٣٠ ٩٦٢	٠,٩
المكسيك	٣٣ ٠٠٠	١٥ ٥٥٣	١٦ ٥٠٠	٢٨ ٠٠٠	٩٣ ٠٥٣	٠,١

المانح	الرقم التجميعي للفترة ١٩٨٣-١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	المجموع (١٩٨٣-١٩٩٤)	النصيب %
مؤسسات متفرقة	١١١ ٤٥٣	١٢٩ ٨٣٢	٩٩ ٣٩٦	٩٤ ٩٢٦	٤٣٥ ٦٠٧	٠,٧
موزامبيق	صفر	-	١١٥ ٨٢٥	-	١١٥ ٨٢٥	٠,٢
ناميبيا	صفر	-	١١٣ ٠٠٠	٥٠٠	١١٣ ٥٠٠	٠,٢
هولندا	١ ٠٠٨ ٩٧١	٥١٤ ٠٨٠	٦٢٠ ٩٠٠	٨١٠ ٠٥٢	٢ ٩٥٤ ٠٠٣	٤,٨
نيجيريا	١٩ ٨٨٨	(٦ ٧٨٠)	-	١٠ ٠٠٠	٢٣ ١٠٨	٠,٠
النرويج	١ ٤٢٢ ٣٦٦	٥٨٤ ٠٠٢	٦٤٢ ٠٢٢	٥٣٦ ٩٤٤	٣ ١٨٥ ٣٣٤	٥,١
باكستان	١٧ ٥٠٠	(٣ ٢٩٠)	-	-	١٤ ٢١٠	٠,٠
بابوا غينيا الجديدة	صفر	٣ ٠٠٠	-	-	٣ ٠٠٠	٠,٠
الفلبين(ب)	صفر	١٦ ٦٥٤	١٥ ٠٠٠	١ ٠٣٨ ٠٠٠	١ ٠٦٩ ٦٥٤	١,٧
بولندا	صفر		-	١٣ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠	٠,٠
البرتغال	صفر	٢٠ ٠٠٠	٣٨ ٨٠٠	٣٩ ٠٠٠	٩٧ ٨٠٠	٠,٢
جمهورية كوريا	٥٠ ٠٠٠	-	١٤ ٧٤٤	١٧ ٣٤٥	٨٢ ٠٨٩	٠,١
رومانيا	صفر	١٤ ٩٧٠	-	-	١٤ ٩٧٠	٠,٠
سان تومي وبرنسيبي	صفر	-	٥١ ٧٩٤	-	٥١ ٧٩٤	٠,١
المملكة العربية السعودية	٥٠ ٠٠٠	-	-	-	٥٠ ٠٠٠	٠,١
السنغال(ب)	صفر	-	١٤٤ ٣٠٩	٧٢ ١٥٥	٢١٦ ٤٦٤	٠,٣
سنغافورة	١٥ ٠٠٠	٥ ٢٠٠	-	-	٢٠ ٢٠٠	٠,٠
اسبانيا	صفر	-	٤٧ ٢٣٠	٤١ ٢٦٠	٨٨ ٤٩٠	٠,١
سري لانكا	٣ ٠٠٠	١٦ ٥٠٠	-	-	١٩ ٥٠٠	٠,٠
السودان	صفر	-	٦٨ ٧٧٣	٥٥ ٠٤٠	١٢٣ ٨١٣	٠,٢
السويد	٣ ٤١٤ ٠١٥	٤٣٣ ٩٨١	٧٩٧ ٧٥١	٦٢ ٤٨٥	٤ ٧٠٨ ٢٣٢	٧,٦
سويسرا	٣ ٠٦٨ ٠٣٠	٩٢٠ ٠٣٥	١ ٠٧٩ ٦٩٨	٢ ٤٤٧ ٧٧٤	٧ ٥١٥ ٥٣٧	١٢,١
سوريا	صفر	-	٩ ٩٧٢	-	٩ ٩٧٢	٠,٠
مكتب المنسوجات	١٨٥ ٩٩١	-	-	-	١٨٥ ٩٩١	٠,٣
تايلند	٢١٥ ٠٠٠	-	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٣١٥ ٠٠٠	٠,٥
مؤسسة فورد	صفر	-	١٥٠ ٠٠٠	-	١٥٠ ٠٠٠	٠,٢
ترينيداد وتوباغو	٤٠ ٤٨٤	-	-	-	٤٠ ٤٨٤	٠,١

المانح	الرقم التجميعي للفترة ١٩٨٣-١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	المجموع (١٩٨٣-١٩٩٤)	النصيب %
تونس	٣٢٢ ٨٠٨	١٥ ٠٠٠	-	-	٣٣٧ ٨٠٨	٠,٥
جزر تركس وكايكوس	٣٨ ٠٠٠	-	-	-	٣٨ ٠٠٠	٠,١
الاتحاد الجمركي والاقتصاد لأفريقيا الوسطى	١٧٠ ٣٢٨	-	-	-	١٧٠ ٣٢٨	٠,٣
أوغندا(ب)	صفر	-	٥٠ ٤٠٠	٦٢ ٥٠٠	١١٢ ٩٠٠	٠,٢
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	صفر	-	-	١٤٦ ٠٠٠	١٤٦ ٠٠٠	٠,٢
المملكة المتحدة	٢٧٨ ١٧٧	١١١ ٨٦٩	١٠٣ ١٣٣	١ ٥١٧ ٨٦٠	٢ ٠١١ ٠٣٩	٣,٢
الأمم المتحدة بنيويورك(ز)	صفر	-	٤٠٧ ٥٢٣	٦٢٥ ٢٥٦	١ ٠٣٢ ٧٧٩	١,٧
الولايات المتحدة الأمريكية(ح)	٩٤ ٥٣٠	٥٦٥ ٤١٧	٨١٢ ٥٨٩	٥٥٤ ٥٠٠	٢ ٠٢٧ ٠٣٦	٣,٣
أوروغواي	١٢ ٣٦٥	-	-	-	١٢ ٣٦٥	٠,٠
فنزويلا	صفر	-	-	٢ ٢٠٣	٢ ٢٠٣	٠,٠
البنك الدولي	صفر	-	-	١٣٣ ٨١٧	١٣٣ ٨١٧	٠,٢
زمبابوي	١٥ ٠٠٠	-	-	-	١٥ ٠٠٠	٠,٠
المجموع	٢٥ ٠٢١ ٥٢٩	١٠ ٤١٣ ٤٠٨	١٠ ١٢٠ ٥١٤	١٦ ٥٩٩ ٩٦٥	٦٢ ١٥٥ ٤١٥	١٠٠,٠

(أ) باستثناء مساهمات تقاسم التكاليف، المقدمة عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ب) مبلغ محوّل إلى الأونكتاد مسحوب من قروض البنك الدولي أو من ائتمانات المؤسسة الإنمائية الدولية.

(ج) يشير المبلغ إلى مساهمات وردت من مركز بحوث التنمية الدولية (١٠٩ ٢٧٥ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ و١٨٠ ٥٢ من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤) والمعهد الدولي للتنمية المستدامة (٢٨٠ ٣٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣).

(د) يشمل ٤٥٧ ٢٢٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة مخصصة تخصيصا فرعيا من "إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية" بنيويورك من أجل الخبراء المعاونين.

(هـ) يشمل مساهمة قدرها ١٩٤ ٦٢٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة زائدة ٣٢٤ ٢٤٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة مخصصة تخصيصا فرعيا من "إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية" من أجل الخبراء المعاونين.

(و) يشمل مبلغا قدره ١٠٠ ١٩٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة مسحوبا من الفائدة المصرفية المتحققة للصندوق الاستئماني الإيطالي زائدا مبلغ ٦٧٢ ٦٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة مخصصا تخصيصا فرعيا من "إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية" من أجل الخبراء المعاونين.

(ز) مبلغ محوّل من "إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية" التابعة للأمم المتحدة من أجل البرنامج المعني بالشركات عبر الوطنية.

(ح) هذا المبلغ لا يشمل الأموال الخاصة بالندوة المعنية بالكفاءة في التجارة.

ثانيا - استعراض الأنشطة حسب مجالات البرامج

ألف - شعبة السلع الأساسية

٣٥- ما زالت السلع الأساسية، في شكلها الخام أو شبه المجهز، تمثل القطاع الرئيسي للنشاط الاقتصادي لمعظم البلدان النامية. فإنتاج السلع الأساسية وصادراتها في هذه البلدان يمثلان النشاط الرئيسي لتوليد المدخرات المحلية والموارد الخارجية والعمالة، ويوفران القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية. بيد أن الاعتماد الكبير للبلدان النامية على السلع الأساسية يجعلها شديدة التأثر بعوامل مثل حالات العجز في الانتاج أو التغييرات المعاكسة في الأسعار، ويؤدي إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، ويعرقل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لهذه البلدان ودمجها في نظام التجارة الدولي.

٣٦- ويورد التزام كرتاخينا إشارة محددة إلى زيادة التعاون التقني في ميدان السلع الأساسية في مجالات مثل دعم السياسات الوطنية المناسبة المتعلقة بالسلع الأساسية (الفقرة ١٩٩)، والمساعدة بشأن آليات للتصدي للمخاطر السعرية والمخاطر الأخرى المتصلة بالسلع الأساسية (الفقرة ٢٠٥)، وتطوير تكنولوجيات لمواجهة المشاكل البيئية الخاصة بالسلع الأساسية (الفقرة ٢٠٨(د))، والأونكتاد مخول، بوجه خاص، ولاية الاضطلاع بمشاريع وبرامج للتعاون التقني بشأن التنويع والتجهيز والتسويق والتوزيع "... خصوصا لتنمية الموارد البشرية" (الفقرة ٢١١) وباستكشاف الروابط بين السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها، والتنمية المستدامة (الفقرة ٢١٤). وإن التوجهات الصادرة عن مؤتمر كرتاخينا، والتي كررتها اللجنة الدائمة للسلع الأساسية في دوراتها الأولى والثانية والثالثة، قد انعكست في أنشطة التعاون التقني التي يتولاها الأونكتاد في ميدان السلع الأساسية والتي جرى الاضطلاع بها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

١- سياسات وعملية إدارة السلع الأساسية وتوفير المعلومات من أجل القرارات الاستثمارية والتسويقية

٣٧- إن هدف مشروع "منديف" (MINDEV) المتعلق بدور القطاع المعدني في عملية تنمية البلدان النامية (INT/87/A05)، والذي بُدئ فيه في عام ١٩٨٨ بدعم من النرويج والسويد، يتحصل في تعيين وتعزيز السياسات التي تدعم دمج القطاع المعدني غير الوقودي في الاقتصاد الوطني ككل، وخاصة في البلدان النامية المعتمدة على المعادن، من أجل تحقيق عملية تنمية اقتصادية تكون ذات قاعدة أعرض وفي خاتمة المطاف منطلقة ذاتيا. وتتألف أنشطة المشروع من: '١' تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل موظفي القطاعين العام والخاص من البلدان النامية بغية تبادل الآراء ومقارنة الخبرات بشأن دور القطاع المعدني في التنمية الوطنية؛ و'٢' عدد من دراسات الحالات الافرادية القطرية التي تصف سياسات القطاع المعدني بالتفصيل وتبحث المدى الذي تتصل في حدوده بتخطيط التنمية الوطنية.

٣٨- وتمثّل النشاط الرئيسي للمشروع في عام ١٩٩٤ في تنظيم مؤتمر دولي بشأن التنمية والبيئة والتعدين، تولى رعايته بصورة مشتركة الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي والمجلس الدولي المعني بالمعادن والبيئة. وهذا المؤتمر، الذي عُقد في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ١٩٩٤، قد حضره نحو ٣٠٠ شخص من ٥٧ بلدا فضم مشتركين من الحكومات والصناعة والهيئات الأكاديمية

والمنظمات غير الحكومية؛ وجاء نحو نصف المشتركين في المؤتمر من البلدان النامية. وجرى تناول المواضيع التالية: إدارة اقتصادات المعادن؛ ودور كل من القطاعين العام والخاص في التنمية المعدنية؛ والاستثمار المعدني وقضايا الضرائب؛ والاحتياجات من المعلومات في عملية صنع القرارات الخاصة بالموارد المعدنية؛ والتعدين والمجتمع المحلي؛ والمسؤولية البيئية وإعادة تأهيل مواقع التعدين؛ ودور الحكومة في حماية البيئة؛ والإدارة البيئية في صناعة التعدين. وهكذا تناول المؤتمر طائفة واسعة جدا من الاهتمامات - التي جرى تحديد معالمها بصورة متزايدة منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - المتعلقة بالتنمية المستدامة من حيث صلتها بقطاع المعادن. وقُدّم تقرير عن هذا المؤتمر إلى الدورة الثالثة للجنة الدائمة للسلع الأساسية التابعة للأونكتاد.

٣٩- وعقب انعقاد المؤتمر المعني بالتنمية والبيئة والتعدين، بُدئ العمل في إعداد تقرير شامل عن الموارد المعدنية والتنمية الاقتصادية بقصد اختتام المرحلة الراهنة من مشروع "منديف" (MINDEV) خلال عام ١٩٩٥. وتتجه النية إلى الانطلاق اعتمادا على نتائج هذا المشروع وإلى القيام، في مرحلة ثانية، بوضع برنامج لأنشطة المساعدة التقنية على الصعيد القطري، مع التأكيد على دمج الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لاستغلال الموارد المعدنية في سياق التنمية المستدامة.

٤٠- وفي عام ١٩٩٤، واصل الأونكتاد تنفيذ المرحلة الأخيرة من المشروع التجريبي المتعلق بتجهيز السلع الأساسية في مجموعة مختارة من البلدان النامية (INT/91/006). وهذا المشروع، الذي تموله حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي وُضع بالتعاون مع وكالات دولية أخرى وبلدان مستفيدة، يرمي إلى اختبار نهج جديد بشأن التعاون بين المنظمات الدولية ذات الاختصاص في المجالات ذات الصلة ("الفاو" و"اليونيدو" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية المسؤولة).

٤١- ويركز هذا المشروع، في مرحلته التجريبية، على بلدين اثنين هما الكاميرون وجزر سليمان اللذين يبدو أن لهما إمكانات قيام قطاع ناجح لتجهيز السلع الأساسية. وبعد إجراء تقييم لإمكانات قطاع السلع الأساسية لديهما ووضع ملفات موجزة للمشروع، نُظّمت اجتماعات مائدة مستديرة اشتركت فيها الحكومة والقطاع الخاص المحلي وخبراء مستقلون ممثلون للوكالات المشاركة عُقدت في كلا البلدين بقصد تقييم مقومات بقاء مشاريع الاستثمار المحتملة.

٤٢- وبعد قيام اجتماع المائدة المستديرة المعني بجزر سليمان بتعيين القطاعات التي تتسم بإمكانية وجود فرص استثمارية لها مقومات البقاء، ومناقشة المشاريع في هذه القطاعات، وكذلك بعد تبيان تدابير الدعم والالتزامات الرامية إلى تيسير تنمية مؤسسات الأعمال الخاصة، أكد شتى منظمي المشاريع الوطنيين والأجانب اهتمامهم بالانتهاء من وضع مقترح المشروع. ووفقا لقرار اجتماع المائدة المستديرة، وضعت منظمة "الفاو" برنامج تعاون تقني في قطاع صناعة عسل النحل، بُدئ فيه في أيار/مايو ١٩٩٤. واتفق المشتركون في اجتماع المائدة المستديرة في الكاميرون على القطاعات التي تتسم بإمكانات خاصة لعملية التجهيز. وفي مجالات مختارة، نوقشت المشاريع وحددت الالتزامات. وأُجريت بعد الاجتماع مشاورات مع المستثمرين والمروّجين المحتملين ووكالات التمويل المحتملة ممن أعربوا عن الاهتمام بالمشاريع المعنية.

٤٣- وتبرهن نتائج أنشطة المشاريع بوضوح على فوائد تشجيع الاستثمارات الخاصة في أنشطة التجهيز عن طريق آلية تعاون جديدة متعددة الوكالات، تقوم على الإفادة من المنظمات الدولية والإقليمية ذات

الاختصاص في المجالات ذات الصلة واشتراك هذه المنظمات بصورة مباشرة. وبالنظر إلى أنه رُئي على نطاق واسع أن آلية المشاريع قد اختُبرت بنجاح أثناء المرحلة التجريبية، أعرب ممثلو هذه المنظمات عن رأي مفاده أن البلدان النامية الأخرى، التي ما زالت تعتمد اعتمادا مرتفعا على صادرات السلع الأساسية الأولية ولكن يوجد لديها بعض إمكانات التجهيز، يمكن أن تصبح مستفيدة من أنشطة مماثلة.

٤٤- وبالنظر إلى أن كثيراً من البلدان النامية ما زالت تشعر بلقق عميق إزاء وضعها المتدهور من حيث الأغذية، فإن هدف المشروع المتعلق بالخدمة المتصلة بإدارة وسياسات الاستيراد فيما يتعلق بالسلع الأساسية الغذائية (INT/88/A07) يتمثل في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المستوردة للأغذية، وخاصة أقل البلدان نمواً، بغية تخفيض تكاليف واردات الأغذية بالنقد الأجنبي، ولا سيما الأرز والقمح. أما أنشطة هذا المشروع، الذي مُوِّل من إيطاليا وسويسرا، فتتحصل في بعثات استشارية وزمالات دراسية وإنشاء دائرة معلومات تُعنى بسوق الأرز. ونظم هذا المشروع حلقات دراسية تتعلق بالاتجار الدولي في السلع الأساسية الغذائية وبتمويل التجارة. ومُنحت زمالات دراسية لموظفي مشتريات من البلدان النامية في الشركات الدولية الرئيسية التي تزاول تجارة تجارة الحبوب الغذائية والتفتيش عليها.

٤٥- ونتج عن المشروع تحسن كبير في مستوى المعلومات المتعلقة بالسوق، والمعرفة بالمنتَج والمعرفة المالية والتجارية لدى تجار استيراد السلع الأساسية في أفريقيا. وقد تحسنت المعرفة بالسوق بشكل خاص فيما يتعلق بالأرز عن طريق ما تم في وقت مبكر من إنشاء خدمة إخبارية خاصة بالسوق لهذه السلع الأساسية. وقد مكّنت هذه الإنجازات التجار من الحكم على السوق بشكل أفضل ومن التفاوض على صفقاتهم الخاصة بالسلع الأساسية بطريقة أكثر اقتدارا من الناحية الفنية. وقد أدى ذلك إلى ايجاد أسعار واردات أكثر قدرة على المنافسة وإلى توفير حماية أفضل للمشترين كما أدى إلى الحد من المخاطر التجارية عن طريق تحسين الشروط التعاقدية. وقد أُنهي هذا المشروع في حزيران/يونيه ١٩٩٤. وخلال فترة الستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٥، فإن الأنشطة المذكورة أعلاه قد وُصلت بصورة رئيسية في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء مع التأكيد على البعثات الاستشارية، ولا سيما فيما يتعلق بالحبوب الغذائية.

٤٦- كذلك فإن المشروع المتعلق بتمويل التجارة وإدارة واردات الأغذية (INT/94/A47) يركز هو الآخر أنشطته على ترشيد واردات الأغذية. وهو ممول من حكومة فرنسا. والفارق بين هذا المشروع والمشروع (INT/88/A07) يتمثل في تحويل العمل نحو أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ونحو القطاع الخاص بوصفهما المستفيد الرئيسي من أنشطته. وقد أُجريت في إطار هذا المشروع دراسة عن سوق الأرز في خمسة بلدان من بلدان غربي أفريقيا، هي بنن والكاميرون وبوركينا فاصو ومالي وكوت ديفوار بقصد بحث المخزون الاحتياطي الإقليمي للأرز، وحُدّثت في إطاره معلومات عن سوق الأرز بما يحقق مصلحة التجار والموظفين الحكوميين. واضطُلع في هذا الإطار بأعمال تتعلق خاصة بسياسات الاستيراد والرسوم الجمركية والضرائب الأخرى والواردات الحالية من الأرز وتطور أسعار المبيعات المحلية.

٤٧- وقُدّمت المساعدة أيضا إلى جزر القمر في مجال وارداتها من الأرز. وقدمت المساعدة إلى هيئة "أونيكور" (ONICOR)، وهي هيئة التجارة التابعة للدولة، المسؤولة عن استيراد الأرز، في إجراءاتها المتعلقة بطرح المناقصات، وتقييم العطاءات، وكذلك في مجالي التمويل وترتيبات الشحن. وقد أُرجئ إعداد دراسة بشأن آثار تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي على واردات الأغذية في بلدان معينة من بلدان غربي أفريقيا، وكان ذلك بسبب أنه لم تتوفر بعد بيانات احصائية كافية عن الواردات، وكذلك عن الانتاج

والاستهلاك المحليين للفترة التالية لتخفيض قيمة العملة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. بيد أن من المخطط له إجراء هذه الدراسة في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ متى أُتيحت البيانات.

٤٨- وبالنظر إلى أن كثيرا من حكومات وشركات البلدان النامية تتسم، في ظل بيئة اقتصادية دولية متغيرة باستمرار، بأنها مكبلة اليدين بفعل الافتقار إلى معلومات دقيقة ومناسبة من التوقيت لتمكينها من صياغة سياسات لتنمية قطاعات السلع الأساسية لديها، فإن نظام المعلومات والتحليل المتعلق بالسلع الأساسية والقائم على الحواسيب الدقيقة (ميكاس: INT/91/A41 - MICAS) قد صُمم لتزويد الحكومات وقطاع مؤسسات الأعمال بالبلدان النامية بهذه المعلومات. وفي إطار هذا البرنامج، فإن عملية محاكاة بالحاسوب توضح عمليات ومهمة هذا النظام قد استُخدمت في إجراء بيانات عملية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحري الكاريبي، بغية مساعدة الحكومات المستعمِلة المحتملة على اتخاذ قرارات بشأن استحداث نظام من قبيل نظام "ميكاس" هذا. وقد أُجريت بيانات عملية لهذا النظام لنحو ٥٠ حكومة من الحكومات. وعقب إبداء الاهتمام من جانب منطقة مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، استُحدثت نسخة تجريبية من أحد أشكال نظام "ميكاس" ورُكّبت في أربعة بلدان في المنطقة لبدء تجميع المعلومات على الصعيد القطري. وقد أسهمت هذه البلدان ببعض أموالها هي لهذا الغرض.

٤٩- وعُقدت حلقة عمل إقليمية لنظام "ميكاس" مشتركة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ من أجل العمل، في جملة أمور، على وضع برنامج عمل لزيادة تطوير نظام "ميكاس" في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد أكدت حلقة العمل هذه من جديد أهمية نظام "ميكاس" كأداة لتطوير نظام للمعلومات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية، وأوصت بزيادة تطوير وتعزيز نظام "ميكاس" في المنطقة. ثم عُقدت في وقت لاحق مشاورات أخرى بشأن هذا النظام في مانيلا، قُدم أثناءها عدد من التوصيات فيما يتعلق بمصادر التمويل الممكنة، بما في ذلك البرامج الآسيوية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحون الثنائيون.

٢- التنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية

(أ) السياسات البيئية وتدخيل التكاليف والمنافع الخارجية

٥٠- إن إدراج التكاليف والمنافع البيئية في أسعار السلع والخدمات هو أحد العناصر الرئيسية لسياسات التنمية المستدامة. وتهدف أنشطة المساعدة التقنية التي تضطلع بها شعبة السلع الأساسية إلى الإسهام في تطبيق هذا المفهوم من جانب البلدان النامية المهتمة، وذلك في أربعة مجالات رئيسية.

٥١- على الرغم من التقبل الواسع لأهمية تدخيل التكاليف والمنافع البيئية في معرض السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإن تطبيق هذا المبدأ ليس واسع الانتشار بعد. ويبدو أن ذلك ناشئ عن مجموعة متنوعة من الاعتبارات، يتمثل الاعتبار الرئيسي منها في أوجه القلق من فقدان القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. وفي إطار المشروع INT/94/A07، قامت حكومة النرويج بتمويل دراسة عن "تدخيل الأضرار البيئية في الزراعة: آثار ذلك على المتغيرات البيئية والاقتصادية". وبعد أن استعرضت هذه الدراسة الآثار البيئية للانتاج

الزراعي والآثار الاقتصادية لتدخيل التكاليف البيئية، فإنها تقدم إطارا لتقدير هذه الآثار. وقد صدر هذا العمل في شكل وثيقتين بعنوان "استعراض تقديرات الأضرار البيئية في الزراعة وتدابير التدخيل" (UNCTAD/COM/52) و"تدخيل الأضرار البيئية في الزراعة" (UNCTAD/COM/53). وتُعرَض نتائج كمية أولية في الوثيقة الثانية التي تشير إلى الأثر المحتمل للتدخيل على القدرة على المنافسة في ظل افتراضات مختلفة. وهذا البحث هو خطوة أولى على الطريق إلى سد فجوة كبيرة في مجال المعلومات فيما يتعلق بوضع السياسات من أجل التنمية المستدامة.

'٢' يوجد مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد (INT/94/A58) بدأ في عام ١٩٩٤ ويبحث القضايا العملية التي يلزم حلها من أجل تحقيق تقدم من حيث تدخيل التكاليف والمنافع البيئية في انتاج وتجهيز السلع الأساسية. وهو يهدف أيضا إلى توليد أفكار فيما يتعلق بتيسير النُّهج التعاونية والمتعددة الأطراف بشأن تدخيل العوامل الخارجية البيئية.

٥١- ويتألف هذا المشروع من ثلاث دراسات حالات إفرادية متوازية تجري في جنوب أفريقيا ومصر والجمهورية التشيكية، إلى جانب حلقة عمل في خريف عام ١٩٩٥ تهدف إلى النهوض بتبادل للآراء وإلى الإسهام في إرساء أساس واقعي متين للسياسات والتدابير في هذا المجال.

٥٢- والأسئلة الرئيسية التي يجري بحثها في دراسات الحالات الإفرادية هي ما يلي: ما هي المشاكل البيئية الرئيسية المرتبطة بالقطاعات القائمة على السلع الأساسية/الموارد الطبيعية (بما في ذلك أنشطة التجهيز)؟ ما هي الأسباب الرئيسية لهذه المشاكل والتي يمكن أن تكون موضوع سياسات تدخيل؟ ما هي السياسات/التدابير المثلى التي يمكن تنفيذها في هذا الصدد، مع وضع الكفاءة والفعالية من حيث التكاليف في الحسبان؟ هل توجد أي سياسات/تدابير يجري تنفيذها الآن، وما هي أوجه القصور أو الصعوبات التي صودفت في هذا الصدد؟ ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي المحتمل الذي يمكن أن يلحق بالفعاليات الرئيسية المشتركة في تنفيذ السياسات/التدابير المثلى؟ ما هي المعوقات المحلية والدولية الأساسية التي تعترض تنفيذ هذه السياسات/التدابير؟ ما هي أنواع التعاون الدولي التي يمكن توخيها لتذليل المعوقات التي تحول دون تنفيذ السياسات/التدابير المرغوب فيها؟

'٣' يجري استهلال دراسة تجريبية بشأن قطاع المطاط. وستؤدي هذه الدراسة إلى مقترحات محددة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية بشأن الجوانب العملية لتدخيل العوامل الخارجية البيئية في حالة سلع أساسية محددة، وستكون موجهة للمنتجين والمستهلكين والصناعة.

'٤' قامت أيضا شعبة السلع الأساسية بإعداد برنامج تدريبي في مجال تدخيل العوامل الخارجية البيئية. أما التنفيذ الكامل لهذا البرنامج، الذي سيشمل كعنصره الرئيسي دورة تدريبية موضوعة في الشعبة، فسيتوقف على توافر موارد خارجة عن الميزانية. بيد أنه يمكن من الآن عرض هذه الدورة في البلدان النامية بتكلفة صغيرة، عند طلبها.

٥٣- وتتضمن الدورة التدريبية خمس وحدات. وينصب موضع التركيز الحالي على قطاع السلع الأساسية، ولكن يمكن بسهولة توسيع نطاق هذه الدورة ليشمل قطاعات أخرى أو مشاكل بيئية معينة. أما الوحدة الأولى فتتقدم المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها عملية رسم السياسات البيئية، مثل نطاق المشاكل البيئية، وأوجه قصور السوق والسياسات، والمبادئ البيئية الهامة. وأما الوحدة الثانية فتلقي نظرة عامة على عملية التوجيه والسيطرة، وأدوات السياسات الاقتصادية والاتصالية المتاحة للإدارة البيئية. وأما الوحدة الثالثة فتركز على اختيار "مزيج سياسات" مناسب من الأدوات لإدارة الموارد على نحو مستدام في اقتصادات البلدان النامية. وأما الوحدة الرابعة فتتناول آليات التمويل المحلية والدولية للتنمية المستدامة. وأما الوحدة الخامسة المتعلقة بالمنتجات المفضلة بيئيا فتركز أساسا على المنتجات الطبيعية، وخاصة المنتجات القائمة على الزراعة والحراجة، التي يمكن أن توجد في شأنها ادعاءات كبيرة بأنها ملائمة للبيئة والتي يمكن أن تكون لها آثار ايجابية على البلدان النامية من حيث التجارة والتنمية.

(ب) المنتجات المفضلة بيئيا وأنماط الاستهلاك المتغيرة

٥٤- استجابت أنشطة التعاون التقني المتعلقة بالمنتجات المفضلة بيئيا للاحتياجات المتنامية لدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية إلى أنماط انتاج واستهلاك أكثر قابلية للإدامة. وهدف الأونكتاد في هذا الصدد هو مساعدة البلدان النامية على الاستفادة على نحو أفضل من الطلب الآخذ في الارتفاع على المنتجات المفضلة بيئيا، محليا وفي الأسواق الدولية على السواء، ودعم استخدام التكنولوجيات. وبذلك يمكن تحقيق الأهداف البيئية فضلا عن الاقتصادية في البلدان المعنية، ألا وهي: (أ) تحسين الأوضاع البيئية في البلدان النامية أنفسها في الحالات التي تحدث فيها منافع بيئية في مرحلة الانتاج؛ و(ب) ايجاد فرص عمل إضافية في القطاعات الملائمة للبيئة؛ و(ج) زيادة حصائل النقد الأجنبي عن طريق زيادة صادرات المنتجات المفضلة بيئيا.

٥٥- وينصب التركيز حاليا على المنتجات ذات الإمكانات التصديرية، والتي تُصنَّف حسب الحجج الرئيسية المرتكزة على البيئة والتي يمكن استخدامها في زيادة تقبل هذه المنتجات. وقد أُجريت وما زالت تجرى دراسات حالات إفرادية في عدة بلدان نامية بغية تحديد إمكانات العرض والمعوقات التي تعترض زيادة الانتاج والتجارة في هذه المنتجات. وفي إطار المشروع الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي RAS/92/034، تم الانتهاء من إجراء دراسة حالة إفرادية في الفلبين ويجري إعدادها للنشر. ومن المخطط له إجراء دراستين أخريين لحالتين إفراديتين، بما في ذلك القيام بأعمال بشأن المنتجات المفضلة بيئيا، وذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وستكون هذه الدراسات الثلاث جزءا من المدخلات التي ستُستخدم في حلقة دراسية ستُنظَّم في هذه المنطقة بقصد تحقيق ما يلي: (أ) جمع الخبراء والمسؤولين الحكوميين وممثلو القطاع الخاص بالبلدان النامية على صعيد واحد، وربما معهم أيضا تجار/مستهلكون من البلدان المتقدمة؛ و(ب) تحديد الطرق والوسائل التعاونية لزيادة الانتاج والتجارة في المنتجات المفضلة بيئيا المنتجة في المنطقة.

٥٦- وتجرى حاليا سلسلة دراسات قطرية بُدئ فيها في عام ١٩٩٤ بتمويل من حكومة هولندا (المشروع INT/92/A06). واثنتان من هذه الدراسات (البرازيل وكينيا) ستتيحان نظرة عامة على عرض المنتجات المفضلة بيئيا في هذين البلدين، كما ستعرضان اقتراحات بشأن تدابير ينبغي اتخاذها من أجل تعزيز انتاج

وإمكانات تصدير المنتجات المفضلة بيئيا في هذين البلدين. أما الدراسة الثالثة فتتركز على السلع الأساسية وتتناول الطلب المحتمل من جانب الاتحاد الأوروبي على الوقود الأحيائي من البلدان النامية.

٥٧- وبالاستناد إلى بحوث داخلية وكذلك إلى الدراسات المذكورة أعلاه، جرى إعداد دورة تدريبية من أجل البلدان النامية بشأن لمنتجات المفضلة بيئيا. وهي تركز أساسا على المنتجات الطبيعية، وخاصة المنتجات القائمة على الزراعة والحراجة، والتي يمكن أن توجد في شأنها ادعاءات كبيرة بأنها ملائمة للبيئة وقد تكون لها آثار ايجابية على البلدان النامية من حيث التجارة والتنمية. وهذا التدريب موضوع للموظفين الحكوميين العاملين في تنمية (انتاج وتسويق) هذه المنتجات، ولممثلي الرابطات المهنية العاملة في المجالات ذات الصلة، وكذلك للقطاع الخاص (للمنتجين والتجار) وللمصارف. والغرض المتوخى هو رفع مستوى وعيهم بما يمكن أن يتسم به انتاج وتجارة المنتجات المفضلة بيئيا من آثار ايجابية من حيث التجارة والبيئة والتنمية على بلدانهم وعلى آحاد الشركات، وتدعيم المهارات المطلوبة لتعيين هذه المنتجات وللنهوض بها وتصديرها. ويجري التماس دعم من خارج الميزانية لتنفيذ هذا التدريب ولتكييف هذه الدورة تبعا لسياق الأوضاع الخاصة للبلدان والمناطق النامية المختلفة.

٥٨- وكجزء من الأنشطة المتعلقة بتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك والنهوض بالمواد/المنتجات الملائمة للبيئة، قام الأونكتاد بتكثيف أعماله بشأن المواد التي يمكن إعادة استعمالها أو إعادة تدويرها. وإدراكا من الأونكتاد لأوجه النقص في البيانات المتعلقة بانتاج وتجارة النفايات والخردة التي يمكن معالجتها، وأهمية ذلك لتصميم وتصريف السياسة الاقتصادية، أعد الأونكتاد دراسة استقصائية احصائية للتجارة الدولية في الخردة والبقايا المعدنية بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان النامية للفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٣. وقد جرى القيام بذلك في إطار المشروع INT/95/A39 الممول من المجلس الدولي المعني بالمعادن والبيئة. وهذه الدراسة الاستعراضية الاحصائية، التي تشكل نقطة الانطلاق لأعمال أكثر منهجية بشأن الاحصاءات المتعلقة بإعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وكذلك الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير في البلدان النامية، قد عُرضت في اجتماعين دوليين[٢]، حضرتهما البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أُتيح التقرير أيضا، هو ومشروع برنامج عمل بشأن إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، لجميع البلدان النامية المستوردة لكميات هامة من خردة المعادن، وكذلك للحكومات المشتركة في مداولات اتفاقية بازل.

٥٩- وبدأ الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل بشأن استخدام الموارد على نحو مستدام (إعادة الاستخدام وإعادة التدوير) يركز على أربع قضايا: '١' تجميع احصاءات بشأن تجارة واستهلاك المواد الثانوية في البلدان النامية؛ و'٢' إجراء سلسلة دراسات حالات إفرادية قطرية بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإعادة استخدام وإعادة تدوير المعادن على نحو معزز في البلدان النامية؛ و'٣' تقييم الانعكاسات المحتملة التي يمكن أن تلحق بمنتجي السلع الأساسية الأولية نتيجة لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير العالميين على نحو معزز؛ و'٤' تقييم التكاليف البيئية لتجارة واستهلاك الخردة والطرق الممكنة لتدخيلها. وفيما يتعلق بالبند الثالث، نشر الأونكتاد دراسة بشأن آثار إعادة تدوير خردة الحديد بشكل معزز على البلدان النامية المنتجة والمصدرة لخام الحديد. وفيما يتعلق بالبند الرابع، يجري إعداد الدراسة الأولى عن الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية لزيادة إعادة استخدام وإعادة تدوير النحاس وخردة الحديد في تركيا.

٣- التسويق الدولي للسلع الأساسية وإدارة المخاطر السعرية للسلع الأساسية

٦٠- إن الأعمال المضطلع بها بشأن تسويق السلع الأساسية وإدارة المخاطر السعرية المتصلة بها هي تكليف صدر عن الحكومات في اجتماع الأونكتاد الثامن في كرتاخينا، وقد ازدادت تركيزاً منذ ذلك الحين عن طريق اجتماعات فريق الخبراء المعني ببوصات السلع الأساسية، الذي اجتمع في أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وفريق الخبراء المخصص لإدارة المخاطر في تجارة السلع الأساسية، الذي انعقد في الأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

٦١- وقد أدت التوصيات والمقترحات والقرارات الصادرة عن فريقي الخبراء وشتى الاجتماعات الحكومية إلى وضع الأساس لنهج متكامل بشأن الآليات الحديثة لتسويق السلع الأساسية، بما في ذلك إدارة المحاطر والأساليب المتقدمة لتمويل السلع الأساسية. ويضم هذا النهج عدد من العناصر المترابطة كما يلي:

- مدى توفر نظم التسويق وإدارة المخاطر وأدائها لمهامها على نحو سليم. وهذا يشمل مواضيع مثل تحليل أداء بورصات السلع الأساسية القائمة حاليا لمهامها، بما في ذلك دور صندوق الاستثمار، والنهوض بالبورصات الإقليمية أو المحلية.

- الإطار القانوني والتنظيمي لاستخدام آليات التسويق الحديثة. وهذا يشمل بوجه خاص قضايا مثل الأوضاع القانونية والتنظيمية المتعلقة بملكية السلع الأساسية والتجارة فيها، والقواعد واللوائح المتعلقة بإمكانية تحويل العملات وتدفقات العملات.

- ما لدى منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها ومجهّزيها وتجارها، فضلا عن حكوماتهم، من إمكانية الوصول إلى أسواق السلع الأساسية. وتتأثر هذه الإمكانيات بعوامل داخلية في هذه الكيانات (التدريب، القدرات التنظيمية)، وكذلك بعوامل خارجية (وجود وسطاء محتملين وأدائهم لمهامهم، والسياسات الحكومية التقييدية، وعقبات المخاطر المناظرة والسيادية).

- مخاطر استخدام أدوات إدارة المخاطر: وهذا يشمل المخاطر على الشركات (التي قد لا تتمكن من إقامة الهياكل الرقابية السليمة)، والمخاطر على الحكومات (إذ يمكن للشركات أن تسيء استخدام أدوات إدارة المخاطر لأغراض مثل تصدير رؤوس الأموال على نحو غير مشروع، والتهرب الضريبي، إلخ.).

٦٢- ولم يتسن حتى الآن وضع برنامج للتعاون التقني يعكس هذا النهج المتكامل بسبب النقص في الأموال الخارجة عن الميزانية. وفي عام ١٩٩٤، كانت الأنشطة التي أُتيح لها التمويل (جزئيا عن طريق التمويل من جانب المستفيدين من المشروع) تتألف من التدريب على استخدام أدوات إدارة المخاطر والرقابة على هذا الاستخدام في الشركات؛ والتدريب في مجال التمويل المكمّل؛ والقيام بأعمال بشأن إمكانات قيام بورصات للسلع الأساسية وإمكانيات هذه البورصات هي والعقود السلعية الجديدة في المنطقة الآسيوية.

٦٣- وفي إطار المشروع الإقليمي لآسيا الممول من الأونكتاد/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - "تجارة آسيا" (RAS/92/034)، نُظمت "حلقة عمل إقليمية بشأن بورصات السلع الأساسية" في جاكارتا، باندونيسيا في أيار/مايو ١٩٩٤، بالتعاون مع مجلس بورصات السلع الأساسية/ وزارة التجارة في اندونيسيا. والمهمة الأولى لحلقة العمل هي تعزيز قدرة واضعي السياسات في منطقة جنوب شرقي آسيا على صياغة سياسات في مواجهة التغيرات في سياساتهم المحلية وفي مواجهة بيئة السوق الدولية المتطورة بسرعة، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة المتنامية لدى الفعاليات الاقتصادية في المنطقة إلى أدوات إدارة المخاطر السعرية للسلع الأساسية. وكان من بين المشتركين والمراقبين في حلقة العمل الذين كانوا أكثر من ٦٠ شخصا الموظفون الرئيسيون لبورصات العقود الآجلة السلعية الزراعية الرئيسية من اندونيسيا وسنغافورة والفلبين وماليزيا والهند واليابان، فضلا عن المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وكبار المسؤولين من واضعي السياسات من وزارات وهيئات تنظيمية شتى، ومشتركون رفيعو المستوى من الصناعة واختصاصيون في إدارة المخاطر من هذه البلدان، والصين وتايلند. وقد أدت حلقة العمل، بما في ذلك الورقات التي أُعدت من أجلها (وقد أُعدت جزئيا بالتعاون مع البنك الدولي) إلى ايجاد محفل للمرة الأولى لمناقشة وتبادل الخبرات فيما بين البلدان الرئيسية في المنطقة. ونتيجة لحلقة العمل، تمكّن المشتركون من تحسين تخطيطهم الاستراتيجي فيما يتعلق ببورصات السلع الأساسية، وخاصة من معرفة كيف يتلاءم تخطيطهم مع التطورات في المنطقة؛ وبالإضافة إلى ذلك، استُهلت فيما بين البلدان عدة صلات تعاونية. وأعرب المشتركون عن الأمل في أن يتسنى للأونكتاد تنظيم اجتماع متابعة - وقد قامت اللجنة التنظيمية للأوراق المالية في الصين منذ ذلك الحين بتسمية رابطة العقود الآجلة الصينية لتشترك في استضافة حلقة العمل هذه في الصين، إذا لم يكن باستطاعة الأونكتاد أن يفعل ذلك.

٦٤- كذلك، وكجزء من مشروع "تجارة آسيا"، أُعد تقرير عن مدى صلاحية عقد موجه دولياً للعقود الآجلة في الفلفل. وقد جاء هذا العمل استجابة لما أعرب عنه المشتركون في السوق، عن طريق اتحاد الفلفل الدولي، من الحاجة إلى أدوات تسويق أكثر تطورا. وبعد مناقشة هذا التقرير الأولي في الدورة الثانية والعشرين لاتحاد الفلفل الدولي في شيانغ ماي، بتايلند في آب/أغسطس ١٩٩٤، قررت الحكومات إنشاء "فريق عامل معني بالعقود الآجلة للفلفل" بغية مناقشة تنفيذ توصيات التقرير. ويجري تعميم مواصفات العقد المقترحة على تجار البلدان الأعضاء في اتحاد الفلفل الدولي والبلدان المستوردة (نظمت الرابطة الأمريكية للتجارة في البهارات لجنة فرعية لتقييم المقترحات)، وقررت بالفعل إحدى الحكومات على الأقل تنفيذ عدد من إجراءات المتابعة على أساس هذه التوصيات.

٦٥- وكجزء من مشروع التسويق الدولي للسلع الأساسية وإدارة المخاطر السعرية للسلع الأساسية (INT/94/A09)، الممول من حكومة هولندا، أُجري تحليل للمخاطر السعرية التي يتعرض لها مصدرو ومستوردو الزيت والمعادن في الجنوب الأفريقي، وصيغ دليل بشأن إدارة المخاطر السعرية للزيت. وبدأ أيضا العمل في إعداد دليل بشأن إدارة المخاطر السعرية للمعادن، وكذلك بشأن التمويل المكمّل. وسيجري استخدام هذه الوثائق في حلقات دراسية من المخطط إجراؤها في عام ١٩٩٥ للبلدان الأفريقية.

٦٦- ويوجد نشاطان آخران في مجال التعاون التقني موّلا بالكامل من جانب المستفيدين. أولهما هو حلقة دراسية، جرت في أيار/مايو ١٩٩٤، واستضافتها بورصة السلع الأساسية في كوالا لامبور ودفعت تكاليفها. وهذه الحلقة الدراسية، الموجهة نحو تجار السلع الأساسية والقائمين بإدارة المخاطر من ذوي الخبرة، قد

عُنيت باستراتيجيات الخيارات المتقدمة المتاحة لمنتجي السلع الأساسية ومجهّزيها وتجارها. وتعلق النشاط الثاني بحلقة دراسية بشأن القضايا الاستراتيجية والرقابية للشركات، وهو موضوع ظل له دائما موقع الصدارة في قائمة أولويات الأونكتاد، بما في ذلك أثناء الفترة التي سبقت ما حدث مؤخرا من تكاثر حالات خسائر الشركات التي ترجع إلى الرقابة الرديئة (مثلا مصرف بيرينغز ,Barings). وقد أعدت الأمانة ورقة عمل بشأن هذه القضية، تبعتها حلقة عمل عقدت في هافانا في تموز/يوليه ١٩٩٤ بناء على دعوة من وزارة التجارة الخارجية لجمهورية كوبا، شملت أيضا تكاليف البعثة. وتضمنت حلقة العمل هذه أيضا عددا من الدورات بشأن أساليب التمويل المكمّل للسلع الأساسية. وكان من بين المشتركين في حلقة العمل مديرون تجاريون وماليون للشركات الكوبية الرئيسية التي تتاجر في السلع الأساسية (مستوردة ومصدرة على السواء)، وكذلك مسؤولين من مصرف التجارة الخارجية ووزارة التجارة الخارجية.

باء - شعبة الترابط العالمي

١- تمويل التنمية والديون

(أ) إدارة الديون

سياق التطور

٦٧- إن ضآلة اهتمام العديد من البلدان النامية بأداء الوظائف الأساسية لإدارة الديون كانت أحد العوامل التي أسهمت في حدوث أزمة الديون التي شهدتها فترة الثمانينات. وهذه الوظائف الأساسية تشمل: (أ) الاحتفاظ بسجلات دقيقة ومستوفاة فيما يتعلق بجميع القروض الخارجية؛ (ب) الوعي الكامل بمواعيد استحقاق التزامات خدمة الديون ومقاديرها؛ (ج) القدرة على التنبؤ بما يترتب على القرارات التي تتخذها مختلف الكيانات فيما يتصل بالاقتراض الأجنبي من آثار على الحالة الإجمالية للديون وعلى ميزان المدفوعات. ومن أجل تعزيز القدرة التقنية للبلدان النامية على تسجيل ورصد وتحليل ديونها الخارجية، قام الأونكتاد بوضع برنامج شامل للتعاون التقني يعرف باسم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) ويتمثل جوهر هذا البرنامج الشامل في نظام محوسب لإدارة الديون.

أهداف البرنامج

٦٨- مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على:

- تطوير الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية المناسبة لإدارة الديون على نحو فعال؛
- إنشاء نظام معلومات ملائم يتضمن بيانات مفصلة ومجمعة بشأن عقود القروض، ومبالغ القروض المصروفة ومدفوعات خدمة الديون في الحاضر والمستقبل؛
- تحسين القدرة الوطنية على تحديد واختيار الاستراتيجيات المناسبة إزاء الديون؛

- تحسين القدرة الوطنية على تسجيل المنح والمشاريع الممولة من موارد خارجية، مما يسهم في عملية إدارة المعونة.

السمات

٦٩- تتسم المساعدة المقدمة في إطار هذا البرنامج بثلاث سمات رئيسية:

- برامج الحاسوب المصممة لتلبية الاحتياجات التشغيلية والإحصائية والتحليلية للمسؤولين عن إدارة الديون وأولئك المعنيين بصياغة استراتيجيات الدين الخارجي. وقد تم تطوير آخر نسخة من هذا البرنامج باستخدام نظام أوراكل لإدارة قواعد البيانات الارتباطية وما يشتمل عليه من أدوات برمجة من الجيل الرابع؛

- تشتمل الخدمات الاستشارية على عمليات تقييم للاحتياجات وإسداء المشورة بشأن القضايا التقنية والإدارية والقانونية والمؤسسية لإدارة الديون، وتقديم المساعدة في مجال تركيب برامج الحاسوب وصيانتها؛

- التدريب على استخدام برامج الحاسوب.

التعاون مع منظمات أخرى

٧٠- يعمل برنامج "دمفاس"، حيثما أمكن، على تعزيز المشاريع الإقليمية أو دون الإقليمية والمشاركة فيها من أجل دعم أنشطته القطرية، كما يسعى إلى التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية القائمة التي ترغب في دعم جهود البلدان الأعضاء فيها في مجال إدارة الديون. ويتعاون البرنامج تعاونا وثيقا مع البنك الدولي ومبادرة أفريقيا الشرقية والجنوبية في مجال إدارة الديون والاحتياطيات التي وقع معها البرنامج على اتفاقات تعاون. وقد وصلت المباحثات إلى مرحلة متقدمة فيما يتعلق بالتوقيع على اتفاق تعاون مع صندوق النقد العربي. كما أجريت اتصالات مع منظمات إقليمية أخرى مثل مصرف التنمية الإسلامي، والمجلس النقدي لأمريكا الوسطى فضلا عن المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

الأنشطة

٧١- تركزت الأنشطة في عام ١٩٩٤ على تطوير برنامج الحاسوب الجديد DMFAS 5.0 الذي يعتبر من أحدث ما توصلت إليه علوم برامج الحاسوب والذي سيحل محل النسخة الحالية 4.1 Plus؛ وسيصدر هذا البرنامج الجديد في عام ١٩٩٥. كما تركزت الأنشطة على تصميم وتنفيذ مشاريع وطنية وإقليمية[٣]. وبالاضافة إلى ذلك، تم إيفاد عدد من البعثات المعنية بتقييم الاحتياجات وعمليات البيان العملي والدعم التقني وتركيب برنامج 4.1 Plus. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، أنجز بنجاح اختبار البرنامج 5.0 في شبكة محلية قائمة في وحدة الديون التابعة لوزارة المالية في الأرجنتين.

المحصلة/النتائج/الأثر

٧٢- تتمثل المحصلة الرئيسية لبرنامج دمفاس في تطوير نظام نموذجي محوسب لإدارة الديون هو من أحدث ما توصلت إليه علوم برامج الحاسوب، ويجري استخدام هذا النظام في عدد متزايد من البلدان. وكبديل لذلك، يمكن لوزارات المالية والمصارف المركزية أن تطور نظاما خاصا بها أو أن تتعاقد مع مؤسسة مستقلة لبرامج الحاسوب على تطوير نظام ملائم لاحتياجاتها، ولكن التجربة قد دلت على أن هذا لا يشكل الحل الأفضل بالنسبة لها نظرا لافتقارها للقدرة التقنية أو لأن هذا الحل ليس فعالا من حيث الكلفة. وعلاوة على ذلك فإن برنامج دمفاس، من خلال ما يقدمه من خدمات في مجال التعاون التقني، يكفل الاستخدام الأمثل لهذا النظام من أجل إدارة الديون الخارجية على نحو فعال. ويتم في إطار برنامج دمفاس إيلاء اهتمام خاص للبيئة المؤسسية والقانونية والإدارية التي يتم فيها تشغيل هذا النظام، مما يساعد على إرساء إجراءات وممارسات سليمة لإدارة الديون.

٧٣- وقد ظهر برنامج دمفاس كأداة رئيسية في مجال إدارة الديون الخارجية للعديد من البلدان، وهو يثبت الأثر الذي يمكن للتعاون التقني أن يولده عندما يكون موجها نحو قضايا بالغة الأهمية وذات أولوية عالية. وهناك عدة أمثلة على النظم الكفؤة لإدارة الديون والمفاوضات الناشئة عن استخدام برنامج دمفاس مما أدى إلى تحقيق مكاسب هامة بالنسبة للبلدان المعنية. وقد حققت عملية التفاوض بشأن الديون مكاسب من حيث الكفاءة نتيجة لتحسين المعلومات(٤).

٧٤- ومن الصعب تحديد المكاسب التي حصلت عليها هذه البلدان نتيجة لاستخدام برنامج دمفاس، إذ إنه لا يمكن قياس هذه المكاسب من حيث تحسين المعلومات والتحليلات والمفاوضات وعمليات رسم السياسة العامة. ولكن هذه المكاسب تتجاوز إلى حد بعيد تكاليف مشروع دمفاس.

٧٥- وعلاوة على ذلك، فإن برنامج دمفاس يعوض تكاليفه على الأقل من خلال زيادة كفاءة إجراءات الديون وكشف حالات التباين في مطالبات الوكالات الدائنة. كما يمكن تحقيق وفورات كبيرة من خلال تجنب التكاليف التي لا داعي لها مثل تكاليف دفع مبالغ للدائنين تزيد عن مستحقاتهم أو دفع فوائد تغريم نتيجة لسوء إجراءات مسك الحسابات. ففي الأرجنتين، تبلغ الوفورات المحققة خلال المدة الفعلية للمشروع نحو ٢٥ مليون دولار.

٧٦- وأخيرا، ومن أجل توضيح الأثر العالمي لبرنامج دمفاس، تشير الحسابات إلى أن مجموع الديون المستحقة والمنصرفة للبلدان التي تستخدم برنامج دمفاس يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار. أي أن برنامج دمفاس يستخدم في إدارة ما يزيد عن ٣٠٠ مليار دولار من الديون الخارجية، بينما يقدر أن تكون كلفة استخدام البرنامج قد بلغت حتى الآن نحو ١٤ مليون دولار (باستثناء المساهمة من الميزانية العادية للأونكتاد)، أي أقل من ٠,٠٠٤ في المائة من المبلغ الذي تجري إدارته بواسطة هذا البرنامج.

المشاكل والحلول

٧٧- بالنظر إلى التوسع في أنشطة برنامج دمفاس، فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه هذا البرنامج تتمثل في عدم استقرار وضعه المالي. فخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، تم تمويل البرنامج تمويلا كاملا تقريبا من قبل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي اضطر إلى سحب التزاماته الأصلية بالنسبة لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بسبب ما يواجهه من قيود مالية.

٧٨- وبالتالي فقد قام الأونكتاد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بتنظيم اجتماع للمانحين يهدف إلى التماس التمويل لأغراض التشغيل المركزي لبرنامج دمفاس في جنيف في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ وإقامة شراكة وثيقة ومستمرة مع الجهات المانحة المهتمة بالأمر. وفي أعقاب هذا الاجتماع، جرت مناقشات ثنائية. وقدمت الدانمرك وايطاليا وهولندا والنرويج وسويسرا والسويد مساهمات في البرنامج مما أتاح للأونكتاد تغطية تكاليف أنشطته المركزية بالنسبة لعام ١٩٩٥ وجزء من عام ١٩٩٦. وبلغ مجموع المساهمات العالمية في برنامج دمفاس ما مقداره ٣,٠٩ مليون دولار. وباستثناء تمويل المشاريع القطرية من قبل الحكومة السويسرية، فقد تمت بالفعل إتاحة مبلغ ١,٩ مليون دولار لأغراض الأنشطة العامة وبعض الأنشطة المركزية المحددة لبرنامج دمفاس في عام ١٩٩٥ والشهرين الأولين من عام ١٩٩٦. وسيستأنف الأونكتاد مباحثاته الثنائية مع الجهات المانحة القائمة والمحتملة من أجل توفير التمويل اللازم لعام ١٩٩٦.

٧٩- وسيجرى استعراض مستقل للبرنامج قبل صيف عام ١٩٩٦. وسيقوم الأونكتاد بعد ذلك بتنظيم اجتماع ثان للجهات المانحة المساهمة في برنامج دمفاس بغية استعراض مستقبل البرنامج ومتطلبات تمويله بالنسبة لسنة ١٩٩٧ وما بعدها.

(ب) أنشطة أخرى

٨٠- قدمت أمانة الأونكتاد، في إطار المشروع المعنون "تعزيز قدرة البلدان المدينة على إعادة جدولة ديونها الرسمية"، وهو المشروع الممول من قبل حكومة ايطاليا، مساعدة تقنية للكاميرون وكوت ديفوار وكينيا والسنغال والنيجر وسيراليون في التحضير لاجتماعاتها في إطار نادي باريس.

٨١- وفي إطار المشروع نفسه، قام الأونكتاد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بتنظيم حلقة دراسية رفيعة المستوى في مجال السياسة العامة لبحث الاستراتيجيات المتصلة بالمفاوضات الثنائية بشأن الديون الرسمية لأفريقيا. وقد جمعت هذه الحلقة الدراسية بين كبار المسؤولين (ولا سيما رؤساء الإدارات المعنية بمسألة الديون) من المصارف المركزية ووزارات المالية في ١٥ بلدا أفريقيا، فضلا عن خبراء وممثلين عن منظمات دولية. وقدمت الحلقة الدراسية توصيات مفيدة فيما يتعلق بالمواضيع التالية: (١) صياغة استراتيجية شاملة بشأن الديون ووضع إطار لإدارة الديون على نحو فعال؛ (٢) التحضير لاجتماع نادي باريس والتفاوض فيه؛ (٣) المفاوضات الثنائية مع الدائنين في نادي باريس والحكومات غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ (٤) عمليات تحويل الديون؛ (٥) تبادل المعلومات.

٨٢- وكمتابعة لهذه الحلقة الدراسية، شرع الأونكتاد في العمل على معالجة مسألة ديون البلدان الأفريقية المستحقة لدائنين رسميين غير أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهذا العمل هو في مرحلة إجراء البحوث والمشاورات مع الدائنين والمدينين. والغرض من ذلك هو تقييم مشكلة هذه الديون وحفز المناقشات فيما بين المدينين والدائنين بغية التوصل إلى حلول ملائمة.

٨٣- وفي إطار المرحلة الثانية من المشروع INT/91/A29 بشأن اعتماد نظام عالمي للاستحقاقات القابلة للتداول فيما يتعلق بانبعاثات الكربون، وهو المشروع الممول من قبل حكومات ألمانيا وهولندا والنرويج، تم في عام ١٩٩٤ إجراء أربع دراسات. وقد تناولت هذه الدراسات الهياكل والإجراءات الإدارية الممكنة لتطبيق نهج الاستحقاقات القابلة للتداول فيما يتصل بالتحكم بالاحترار العالمي، فضلا عن قواعد ولوائح نموذجية خاصة بالسوق العالمية فيما يتصل بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (وقد نشرت في الوثيقة UNCTAD/GID/8)، والجوانب التحليلية لتقييم صافي التكاليف الوطنية لاعتماد نظام عالمي للاستحقاقات القابلة للتداول فيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (UNCTAD/GID/9)، والآثار المفاهيمية المترتبة على التنفيذ المشترك في سياق الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (UNCTAD/GID/10). وقد وفرت هذه الدراسات الأساس لعقد عدة اجتماعات لأفرقة خبراء، بما في ذلك دورتان للفريق العامل بين الدورات المعني بالتمويل والتابع للجنة التنمية المستدامة. كما كانت هذه الدراسات المصدر الرئيسي لتوفير المواد لأغراض إعداد الكتيب المتعلق بالتراخيص القابلة للتداول فيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو الكتيب الذي نشرته أمانة الأونكتاد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

٢- القضايا النقدية الدولية

سياق التطور

٨٤- طلبت مجموعة الأربع وعشرين التي تمثل البلدان النامية ككل في المفاوضات النقدية الدولية مساعدة من أجل تعزيز استعدادها التقني وقدرتها على الاشتراك والمساهمة في جميع مراحل المباحثات والمفاوضات في إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الأهداف

٨٥- توفير الدعم التقني لمجموعة الـ٢٤ في شكل إعداد دراسات تقنية/ورقات بحوث ذات صلة بالتحضير لاعتماد مواقفها التفاوضية إزاء القضايا النقدية والمالية في إطار اللجنة المؤقتة التابعة لصندوق النقد الدولي، ولجنة التنمية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي وغير ذلك من الهيئات.

السمات

٨٦- نشر الدراسات التقنية/ورقات البحوث في شكل مجلدات في إطار السلسلة المعنونة "القضايا النقدية والمالية الدولية لفترة التسعينات".

٨٧- عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء حسب مقتضى الحال.

التعاون مع منظمات أخرى

٨٨- يجري التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال اجتماعات اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية التابعتين للصندوق والبنك واجتماعات مندوبي ووزراء مجموعة الـ٢٤.

المحصلة/النتائج/الأثر

٨٩- هناك الآن تدفق مطرد لورقات البحوث ذات النوعية العالية والوثيقة الصلة بالسياسة العامة. وقد تم نشر هذه الورقات في شكل مجلدات في إطار السلسلة المعنونة "القضايا النقدية والمالية الدولية لفترة التسعينات". وقد تم نشر ستة مجلدات منذ عام ١٩٩٢(٥).

٩٠- وبمناسبة مرور ٥٠ سنة على عقد مؤتمر بريتون وودز، تم تحت رعاية مجموعة الـ٢٤ عقد مؤتمر لمدة ثلاثة أيام أتاح فرصة لطرح وجهات نظر البلدان النامية بشأن القضايا النقدية والمالية الدولية. وقد نشرت أعمال المؤتمر في المجلد الرابع من السلسلة المذكورة أعلاه.

المشاكل والحلول

٩١- إن المساهمات المقدمة من مركز بحوث التنمية الدولية (كندا) والدانمرك وهولندا والنرويج والسويد تكمل المساهمات المقدمة من البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢٤ نفسها. وعلى الرغم من هذا الدعم الذي يلقى تقديرا بالغا، تظل هناك حاجة لبذل جهود مستمرة من أجل جمع الأموال بحيث يمكن للمشروع أن يقدم، من خلال آليات مجموعة الـ٢٤، مساهمة فعالة في المناقشات المتعلقة بالقضايا النقدية الدولية.

جيم - شعبة التجارة الدولية

١- متابعة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية

٩٢- يواصل الأونكتاد المشاركة في أنشطة التعاون التقني الشاملة من خلال تزويد البلدان النامية بالخبرة الفنية في مجال التجارة المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأنشطة المتصلة باستخدام هذه البلدان لاتفاقات جولة أوروغواي استخداما فعالا. وقد طلبت عدة بلدان من غير الأطراف المتعاقدة في اتفاق الغات/منظمة التجارة العالمية الحصول على مساعدة من الأونكتاد بشأن المسائل المتصلة بمشاركتها الفعالة في النظام التجاري الدولي، بما في ذلك انضمامها إلى الغات/منظمة التجارة العالمية. وقد تركزت الأهداف العامة للتعاون التقني الذي يوفره الأونكتاد على إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي من خلال تحسين صياغة السياسة العامة الوطنية، وتعزيز القدرات التفاوضية، وبناء المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية. وهذه الأنشطة متعددة الاختصاصات حيث إنها تمثل استجابة متناسقة للقضايا المترابطة المعقدة في مجالات التجارة والخدمات والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية.

٩٣- وفي هذا السياق، يوفر التعاون التقني دعما مباشرا للمفاوضات ويؤدي إلى تحسين بناء القدرات من أجل زيادة الفرص المتاحة في مجال تجارة السلع والخدمات، والتعجيل في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتحليل أثر جولة اوروغواي على البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وإجراء تحليل للسياسة العامة فيما يتصل بالقضايا الجديدة والناشئة، واستكشاف الخيارات الإقليمية والمساعدة في الجوانب التقنية للتفاوض على عقد اتفاقات إقليمية. ويستمر التوسع في اتفاقات التجارة الإقليمية والتكامل الإقليمي. ويستند هذا التوسع في أحيان كثيرة إلى إنجازات جولة أوروغواي وينطوي، بدرجة أكبر بكثير، على ترتيبات تشمل البلدان المتقدمة والنامية أو البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة

انتقالية. وقد طلب من الأونكتاد مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في تحديد سياساتها واستراتيجياتها التجارية في هذا السياق، أي النظر في الخيارات المتعددة الأطراف والإقليمية على السواء، والمساعدة في الجوانب التقنية للمفاوضات الإقليمية.

٩٤- وقد تعاون الأونكتاد مع المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع مجموعة واسعة من المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية في القطاعين العام والخاص. وتشتمل الأنشطة المضطلع بها على المستويات القطرية والإقليمية والأقاليمية، بناء على طلب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تقديم الخدمات الاستشارية، وتوفير التدريب، فضلا عن توفير المعلومات والبيانات وبرامج الحاسوب والمعدات.

٩٥- وقد عمل الأونكتاد بالاشتراك مع الغات/منظمة التجارة العالمية على تنفيذ مشاريع تعاون تقني محددة يتولى فيها المسؤولية التنفيذية. وقد اتخذت هذه المشاركة بصورة عامة شكل دعوة الغات/منظمة التجارة العالمية إلى المشاركة وتقديم العروض في الحلقات الدراسية وحلقات العمل وفي البعثات الاستشارية التي ينظمها الأونكتاد. كما تقوم الأمانتان بتبادل المعلومات الكمية وغيرها من المعلومات ذات الصلة بالتجارة على أساس منتظم من أجل استخدامها، ضمن جملة أمور، في قواعد بيانات الأونكتاد ذات الصلة.

٩٦- ويتم توفير التمويل من قبل البلدان المستفيدة نفسها، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومانحين ثنائيين والمفوضية الأوروبية، والمنظمات والمؤسسات المالية الدولية. ومن بين المانحين الثنائيين الرئيسيين بلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وايطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

٩٧- وفي أعقاب الاجتماع الوزاري الذي عقد في مراكش، اعتمد مجلس التجارة والتنمية عدة مقررات[٦] فيما يتعلق بالتعاون التقني من قبل الأونكتاد من أجل تسهيل وتعزيز المشاركة الفعالة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي.

٩٨- ومنذ انعقاد الأونكتاد الثامن، يتم تطبيق برنامجين شاملين جديدين من برامج التعاون التقني، يشملان مجموعة من القضايا أوسع بكثير، أحدهما لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والآخر لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد تم وضع مشروع منطقة آسيا والمحيط الهادئ بعنوان "تعزيز القدرات المؤسسية في مجال التجارة المتعددة الأطراف" بهدف تعزيز القدرات البحثية والتحليلية والمؤسسية لأغراض صياغة وإدارة السياسة التجارية. وقد تم في إطار هذا المشروع توفير الدعم التقني للبلدان النامية في هذه المنطقة في المرحلة الأخيرة من جولة أوروغواي. وسيواصل المشروع تقديم المساعدة لهذه البلدان في تنفيذ نتائج الجولة. ويتضمن المشروع أيضا عناصر تعالج مسائل تكييف السياسات المحلية من أجل إدماج قواعد وأنظمة جديدة متعددة الأطراف، وتنمية المهارات التقنية في مجال البحوث وإدارة تجارة الخدمات؛ والعلاقة بين التجارة والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛ واعتماد جدول أعمال خاص بسياسة المنافسة؛ ووضع استراتيجية إقليمية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛ وتقييم الاتجاهات العالمية في مجال التجارة التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلدان المنطقة؛ والتدريب في مجال التعامل التجاري الدولي وإنشاء الشبكة المؤسسية لتعزيز القدرات على هذا النوع من التدريب في المنطقة، فضلا عن تحديد وتحليل القضايا التي يحتمل ان تندرج في المفاوضات التجارية في المستقبل.

٩٩- أما المشروع الثاني المعنون "تجارة أمريكا اللاتينية" (LATINTRADE) فقد ظهر كمبادرة تشتمل على الجهود المتضافرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد مع مشاركة من قبل مؤسسات إقليمية ودون إقليمية. ويتمثل الهدف الإجمالي للبرنامج في تعزيز القدرات التفاوضية الوطنية لهذه البلدان من أجل تمكينها من المشاركة على نحو أكثر فعالية في الاتفاقات التجارية الجديدة المتعددة الأطراف. ويشتمل البرنامج أيضا على عناصر تتصل بقضايا ما بعد تنفيذ جولة أوروغواي، وتحديد الفرص التجارية الجديدة، والتجارة والبيئة، وتجارة الخدمات، والهياكل الأساسية للمعلومات المتعلقة بالتجارة الإقليمية، وتنمية الموارد البشرية لأغراض إدارة وتنفيذ الاتفاقات. وقد اشتملت أنشطة المشروع في عام ١٩٩٤ على عمليات نشر المعلومات على نطاق واسع في مختلف البلدان من أجل التوصل إلى فهم أفضل لاتفاقات جولة أوروغواي على مستوى الرأي العام الوطني فضلا عن التوصل، في بعض الحالات، إلى تحديد أدق للفرص التجارية الجديدة المتاحة للقطاع الخاص. وفي العديد من الحالات، كان الهدف من الأنشطة التي تم تنظيمها المساعدة في عملية التصديق على الاتفاقات. وترد في الجدول التاسع المرفق قائمة بالأنشطة.

١٠٠- ويمكن إبداء عدة ملاحظات استنادا إلى الخبرة المكتسبة من خلال تنفيذ هذه الأنشطة: '١' ضعف حالة الاستعدادات على مستوى العواصم للشروع في العملية المعقدة فيما يتصل بالمشاركة في منظمة التجارة العالمية، وضعف حالة إدارة وتنفيذ الاتفاقات على المستوى الوطني؛ '٢' الحاجة إلى تنمية الموارد البشرية، سواء بالنسبة للمدراء والمسؤولين الإداريين في العواصم أو بالنسبة للمفاوضين، من أجل المساهمة على نحو فعال في اشتراك البلدان في منظمة التجارة العالمية؛ '٣' أهمية التنسيق والعمل المشترك بصورة عامة مع أمانة الغات/منظمة التجارة العالمية فيما يتصل بهذه الأنشطة؛ '٤' ندرة الموارد المتاحة - المالية أساسا - من أجل مواصلة أنشطة التعاون التقني في إطار المشروع LATINTRADE، في الوقت الذي توجد فيه حاجة ماسة لهذا التعاون؛ '٥' ضرورة الاتصال بمختلف مصادر التمويل واستكشاف طرائق جديدة لتوفير خدمات التعاون التقني لبلدان المنطقة، بما في ذلك نقل أنشطة تنسيق المشروع إلى المنطقة؛ '٦' ضرورة الاستعداد لجدول الأعمال الجديد للتجارة الذي يحتمل أن يصبح موضوع المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية.

١٠١- ويعمل الأونكتاد، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إعداد مقترحات مشروع بهدف معالجة الاحتياجات المحددة للبلدان الأفريقية[٧] على النحو المبين في إطار العمل الذي اعتمد في تونس[٨]. ويهدف المشروع بصفة خاصة إلى: '١' تقديم الدعم للبلدان الأفريقية في تقييم واستعراض آثار جولة أوروغواي؛ '٢' المساهمة في تعزيز القدرة التفاوضية للبلدان الأفريقية في المفاوضات التجارية؛ '٣' معالجة قضايا السياسة الأعم وتحديد احتياجات التعاون التقني الناشئة عن أثر جولة أوروغواي بغية زيادة مشاركة البلدان الأفريقية في التجارة الدولية ولا سيما الاستفادة الكاملة من نتائج جولة أوروغواي. وعلاوة على ذلك، يعمل مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية على صياغة برنامج منسق للتعاون التقني لصالح البلدان الأفريقية من أجل مساعدتها في تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. كما قام الأونكتاد بتقديم المساعدة إلى بلدين من البلدان الأفريقية السبعة التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

١٠٢- وفي حين يبدو أنه لا تزال هناك حاجة كبيرة في المنطقة لنشر نتائج جولة أوروغواي، فإن هناك أيضا حاجة ملحة لإجراء تقييم لاتفاقات جولة أوروغواي على المستوى القطري. وهذا أمر هام بالنسبة لفرادى البلدان من أجل تمكينها من إجراء تقييم مفصل للآثار والفرص التي ستنشأ عن جولة أوروغواي. وفي

هذا الصدد سيعمل الأونكتاد، في إطار برنامج التعاون التقني المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومن خلال الدعم المقدم من مانحين ثنائيين، على الاستجابة لهذه الحاجة التي أعرب عنها عدد من البلدان الأفريقية.

١٠٣- وقد تم في الآونة الأخيرة وضع مشروع جديد لتوفير مساعدة مماثلة للبلدان العربية في إطار النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي، وهو مشروع يأخذ في الاعتبار حقيقة أن بعض البلدان العربية لم تصبح أطرافا متعاقدة في اتفاق الغات/منظمة التجارة العالمية إلا منذ فترة قريبة جدا أو أنها لا تزال تعمل على الانضمام. ويشدد هذا المشروع على قضايا تتعلق ببلدان وقطاعات محددة. ويتمثل هدف المشروع في تعزيز القدرات المؤسسية والإدارية في وضع السياسات العامة في مجال التجارة والقضايا ذات الصلة بالتجارة من أجل توسيع التجارة بين البلدان العربية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية فضلا عن توسيع الصادرات خارج المنطقة، وتنمية القدرات التحليلية والبحثية بغية تمكين البلدان من العمل على تكييف سياسات التجارة المحلية والسياسات ذات الصلة بالتجارة (بما في ذلك الاستثمار والخصخصة)، وحفز النمو ذي الوجهة التصديرية ولا سيما من أجل تلبية الطلب في المنطقة العربية؛ وصياغة توصيات بشأن إصلاحات سياسة التجارة والسياسات الأخرى ذات الصلة بالتجارة؛ وتعزيز القدرات التفاوضية في العلاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وفي إطار هذا المشروع، عقدت في الدار البيضاء في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ندوة بشأن تقييم آثار جولة أوروغواي بالنسبة للبلدان العربية، وتم إيفاد بعثات استشارية إلى السودان والجماهيرية العربية الليبية والمغرب.

١٠٤- كما يعمل الأونكتاد على تنفيذ مشاريع خاصة بفرادى البلدان مثل الصين والاتحاد الروسي، وهي مشاريع تعالج مسائل مرتبطة بمشاركة هذه البلدان في النظام التجاري الدولي. ويتمثل الغرض من هذه المشاريع الوطنية في: '١' دعم البلد المعني لتمكينه من المشاركة على نحو أكثر فعالية في النظام التجاري الدولي وفي المفاوضات التجارية؛ '٢' تقييم أثر جولة أوروغواي وتحديد الفرص التجارية الناشئة عن تحرير التجارة المتعددة الأطراف؛ '٣' تحديد الحواجز التي تعترض سبيل تجارة السلع والخدمات والوسائل الكفيلة بإزالة هذه الحواجز من خلال المفاوضات الدولية؛ '٤' التعزيز الفعال لدعم قطاع الخدمات للقدرة التنافسية لقطاعي الصناعة التحويلية والزراعة وقطاع الخدمات نفسه بغية وضع استراتيجية لبلوغ هذه الغاية؛ '٥' تعزيز القدرة التفاوضية للمسؤولين في المفاوضات التجارية ومساعدة المسؤولين التجاريين الوطنيين في صياغة النهوج المثلى إزاء عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بغية تأمين شروط انضمام متوازنة؛ '٦' بناء المؤسسات الوطنية لأغراض تحسين أطر صياغة السياسة التجارية والمفاوضات والبحوث والمعلومات التجارية.

١٠٥- والمقصود بهذه المشاريع هو مساعدة السلطات الحكومية المختصة من خلال: (أ) تنفيذ برامج تدريبية لصالح المسؤولين التجاريين؛ (ب) إعداد الدراسات؛ (ج) تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل؛ (د) توفير المشورة في مجال صياغة السياسة العامة فيما يتعلق بالتجارة وتطوير قطاعات الخدمات؛ (هـ) تطوير قاعدة بيانات التجارة فيما يتعلق بالسلع والخدمات؛ (و) نشر المعلومات عن السياسة التجارية. ويجري تنفيذ مشاريع مماثلة لصالح كل من بيلاروس والجمهورية الدومينيكية. وقد ورد عدد من الطلبات الأخرى للحصول على مساعدة تقنية، منها طلبات وردت من لبنان وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية التي أصبحت بالفعل أعضاء في منظمة التجارة العالمية تلتمس مساعدة مماثلة من الأونكتاد.

٢- العلاقة بين التجارة والبيئة

١٠٦- إن التعاون التقني للأونكتاد في مجال التجارة والبيئة موجه، حسبما هو مبين في التقريرين TD/B/WP/84 وTD/B/WG.6/Misc.1، نحو تحقيق الأهداف التالية: '١' المساعدة في زيادة الوعي والفهم للصلات المعقدة بين التجارة والبيئة والتنمية من خلال إجراء دراسات موجهة نحو صياغة السياسة العامة، وعقد حلقات العمل والحلقات الدراسية؛ '٢' المساهمة في بناء القدرة المؤسسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل دراسة الترابط بين التجارة والبيئة؛ '٣' إجراء التحليلات وتوفير المعلومات للمسؤولين عن رسم السياسات العامة؛ '٤' دعم المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المداولات في المحافل الدولية ذات الصلة؛ '٥' دعم إجراء حوار بين الأوساط المعنية بالتجارة والبيئة والتنمية. وهذا الفرع يستوفي المعلومات الواردة في الفقرات ٨١-٩١ من الوثيقة TD/B/WG.6/84.

١٠٧- وفيما يلي أنشطة التعاون التقني التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمل المضطلع به على المستوى الحكومي الدولي:

(أ) الدراسات الموجهة نحو السياسة العامة

١٠٨- في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "التوفيق بين السياسات البيئية والتجارية" (INT/92/207)، تعمل معاهد البحوث في البلدان النامية[٩] على تحليل التجارب الخاصة ببلدان محددة من أجل التوصل إلى فهم أفضل للروابط بين التجارة والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إعداد دراسات حالات قطرية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار المشروع المعنون "بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة" (INT/93/A48).

١٠٩- وتشارك البلدان التالية في هذا البرنامج: **أفريقيا** (الكاميرون ومصر وأوغندا وزمبابوي)؛ **آسيا** (الصين والهند واندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام)؛ **أمريكا اللاتينية** (الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وجامايكا)؛ وفي مناطق أخرى (بولندا وتركيا). وقد تم حتى الآن إنجاز مشاريع الدراسات من قبل الأفرقة العاملة في كل من الأرجنتين والبرازيل والصين وكولومبيا والهند وماليزيا والفلبين وبولندا وتايلند وتركيا وزمبابوي.

١١٠- وقد تمت مناقشة تقرير توليفي يشمل سبع دراسات[١٠] في حلقة عمل عقدت في جنيف في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وكذلك في اجتماع مائدة مستديرة للخبراء مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد عقد في نيويورك في الفترة ١٠-١١ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

١١١- كما أن مشاريع التعاون التقني للأونكتاد قد ركزت على البحوث الموجهة نحو السياسة العامة فيما يتعلق بما يترتب على وضع العلامات البيئية من آثار محتملة بالنسبة للبلدان النامية، وكذلك على العمل المفاهيمي المتعلق بالسبل والوسائل الممكنة لزيادة الاتساق بين الأهداف البيئية لعملية وضع العلامات البيئية واهتمامات البلدان النامية فيما يتصل بالتجارة والتنمية المستدامة. وقد تلقى هذا العمل دعما من مركز بحوث التنمية الدولية في كندا (INT/92/A50)، وكذلك من حكومة هولندا (INT/92/A06). وبموازاة أنشطة المشروع المنفذة من قبل الأونكتاد، قام مركز بحوث التنمية الدولية بتمويل دراسة أجراها مركز السياسات

والقوانين التجارية التابع لجامعة كارلتون بشأن برنامج الخيار البيئي لكندا وأثره على التجارة في البلدان النامية.

١١٢- وقد تم تقديم عدد كبير من الورقات إلى حلقة العمل التي نظمها الأونكتاد بشأن وضع العلامات البيئية والتجارة الدولية (جنيف، ٢٨-٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤)، وسيتم نشرها في شكل كتاب. وقام مركز بحوث التنمية الدولية (كندا) بتمويل مشروع بشأن "وضع العلامات البيئية والتجارة الدولية". وقد أنجز هذا المشروع الآن. ويواصل الأونكتاد التعاون في مجال وضع العلامات البيئية مع سائر المنظمات الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التجارة الدولية.

١١٣- وكجزء من المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أجري عدد من الدراسات المتعلقة بمواضيع محددة. وأنجزت مشاريع دراسات بشأن الروابط بين سياسات التجارة والبيئة في هولندا/الاتحاد الأوروبي، واليابان، والولايات المتحدة. كما تم إجراء دراستين بشأن العوامل التي تحدد أسواق التكنولوجيات السليمة بيئيا وآليات تيسير تطويرها ونقلها.

١١٤- ومن المتوخى إجراء دراسات أخرى من بينها دراسة بشأن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وستحلل هذه الدراسة التي سيشترك فيها أيضا برنامج الأمم المتحدة للبيئة الآثار المحتملة للحقوق والالتزامات في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الإمكانيات التجارية والإنمائية للبلدان النامية. وفيما يتعلق بالدراسات الموضوعية الأخرى، يجري النظر في الموضوعين التاليين بغية إخضاعهما لمزيد من التحليل: '١' استخدام الأدوات الاقتصادية للأغراض البيئية في البلدان النامية؛ '٢' الأثر المتمايز للسياسات والمعايير واللوائح البيئية على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

(ب) حلقات العمل والحلقات الدراسية

١١٥- تم تنظيم حلقات عمل أو حلقات دراسية إقليمية ووطنية وغير ذلك من الأنشطة في إطار عناصر "التجارة والبيئة" التي يشتمل عليها المشروعان الإقليميان اللذان يتولى الأونكتاد تنفيذهما وعولهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (المشروع RAS/92/034) ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (LATINTRADE) (المشروع RLA/92/012).

'١' تم عقد حلقة دراسية دون إقليمية لبلدان آسيا الجنوبية وحلقة عمل وطنية بشأن الروابط بين التجارة والبيئة في الهند. وقد عقدت هاتان الحلقتان في نيودلهي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ووجهت دعوات إلى خبراء إقليميين ووطنيين لتقديم ورقات في هذا الاجتماع وسيتم تجميع أعمال حلقة العمل في كتاب سينشر قريبا. كما عقدت في كوالالمبور في ماليزيا في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ دورة رفيعة المستوى لتبادل الأفكار والآراء بشأن قضايا ما بعد جولة أوروغواي، بما في ذلك قضايا التجارة والبيئة.

'٢' استضافت حكومة كولومبيا في بوغوتا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حلقة دراسية إقليمية مشتركة بين الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بشأن التجارة والبيئة وحلقة

عمل وطنية خاصة بكولومبيا. وترد الورقات التي تم تقديمها في الحلقة الدراسية في منشور مشترك بين الأونكتاد والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بعنوان "التجارة والبيئة، مناقشة دولية". كما استضافت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حلقة دراسية ثانية مشتركة بين الأونكتاد والمنظومة عقدت في كاراكاس في تموز/يوليه ١٩٩٥. وسيتم أيضا نشر أعمال هذه الحلقة الدراسية. كما عقدت حلقتان دراسيتان وطنيتان في هافانا وكاراكاس في تموز/يوليه ١٩٩٥ أيضا.

١١٦- وما برح الأونكتاد يتعاون مع أمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في تنفيذ مشروع إقليمي ممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التجارة والبيئة (RAS/94/290) وهو يشمل دراسات حالات تتعلق ببلدان محددة. وقد أتاح الأونكتاد خدمات خبراء مختصين لحلقات دراسية عقدت في أربعة بلدان من بلدان الرابطة، وشارك في اجتماع تأسيسي عقد في جاكرتا (أيار/مايو ١٩٩٥). وتستند دراسات الحالات القطرية المتعلقة بماليزيا والفلبين وتايلند إلى الدراسات التي أجريت في إطار المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١١٧- وقد شارك موظفو الأونكتاد في عدد من الحلقات الدراسية الأخرى وأفرقة الخبراء، بما في ذلك الاجتماعات التي نظمها مركز بحوث التنمية الدولية (كندا) ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد كانت هذه المشاركة مفيدة بالنسبة لتنسيق الأنشطة ولتعزيز التعاون في تنفيذ مشاريع التعاون التقني.

(ج) الحلقات الدراسية التدريبية

١١٨- ما برحت أمانة الأونكتاد تقوم، في إطار برنامجها الخاص بالتعاون التقني، بتنظيم حلقات تدريبية وحلقات دراسية في مجال بناء القدرات من أجل معالجة مسألة الروابط بين التجارة والبيئة والتنمية، مستعينة في ذلك بالعروض ووثائق المعلومات الأساسية وتبادل المعلومات ووجهات النظر فيما يتعلق بالتجارب الخاصة ببلدان محددة، فضلا عن المناقشات في إطار الأفرقة. والغرض من هذه الحلقات الدراسية هو إشاعة الوعي بالروابط بين التجارة والبيئة، وفهم الكيفية التي تتصل بها هذه الروابط بالتطلعات الإنمائية للبلدان النامية. ويمكن للحلقات الدراسية أن تساعد المفاوضين على اتخاذ مواقف مدروسة بدرجة أكبر في المداولات الدولية بشأن قضايا التجارة والبيئة. وعلى المستوى الوطني، تساعد المعلومات المستخلصة من الحلقات الدراسية في تمكين البلدان من جمع المعلومات وإجراء الاتصالات التي تساعدها في تحليل الروابط بين التجارة والبيئة.

١١٩- وقد استضاف المعهد الهندي للتجارة الخارجية دورة تدريبية عقدت في نيودلهي في الفترة ٢٤-٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وأسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في زيادة تحسين البرنامج التدريبي الشامل الذي نُظِّم خلال الدورة، وكذلك في تنظيم حلقات عمل أخرى. واستضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة دراسية للبلدان الأفريقية عقدت في نيروبي خلال الفترة ٢٦-٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ وحضرها ٤٥ مشتركا من ٣٣ بلدا. وقامت أمانات الغات والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير خدمات الخبراء المختصين.

١٢٠- وستتم زيادة تحسين المواد التدريبية وستنشر كجزء من مشروع بشأن "العوامل البيئية والفرص التجارية" (INT/95/A58) تموله حكومة ايطاليا.

(د) نشر المعلومات

١٢١- إن الافتقار إلى معلومات دقيقة توفر في الوقت المناسب بشأن المعايير واللوائح البيئية في الأسواق الرئيسية يثير مشاكل بالنسبة للمصدرين في البلدان النامية. ويشكل نشر المعلومات، والمساعدة التقنية، والتعاون التقني عوامل مهمة خصوصا عندما يمكن أن يترتب على هذه التدابير أثر تجاري سلبي. وفي هذا السياق، شدد الفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية[١١] على الأدوار الهامة والمتكاملة للأونكتاد ومركز التجارة الدولية في مجال نشر المعلومات وتقديم المساعدة التقنية لأغراض استكشاف الفرص التجارية الجديدة الناشئة عن الاهتمامات البيئية (الأونكتاد على المستوى الحكومي الدولي ومستوى السياسة العامة، ومركز التجارة الدولية على المستوى التشغيلي). كما سيعمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية على زيادة تعزيز تعاونهما على صعيد التعاون التقني في مجال التجارة والبيئة.

١٢٢- ويعكف الأونكتاد على إجراء تحليل للتدابير البيئية المتصلة بالمنتجات والمطبقة في الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وكذلك في أمريكا الشمالية، وسيقوم بربط هذه التدابير، إلى أكمل حد ممكن، بنظم تصنيف المنتجات المتداولة. ويتلقى هذا المشروع دعما من هيئة البحوث التعاونية بشأن اقتصاديات البيئة والتنمية (INT/92/A06). ويجري الاضطلاع بعمل مماثل يركز على التدابير التجارية في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والتدابير الوطنية التي تؤثر على المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وذلك في إطار المشروع RAS/94/290 الذي تنفذه أمانة الرابطة.

١٢٣- وتعمل الأمانة على بلورة برنامج "التجارة الخضراء" (GREENTRADE)، وهو نظام معلومات محوسب يتيح ترميز واستعادة المعلومات بشأن الاهتمامات والتدابير المتصلة بالمنتجات البيئية باستخدام الحاسوب الشخصي. وقد تم إعداد نسخة تجريبية من هذا النظام ودليل للمستعملين. وسيصبح نظام "GREENTRADE" جزءا من النظام التدريبي للأونكتاد. وسيتم الاضطلاع بمزيد من العمل كجزء من المشروع INT/95/A58.

(هـ) الفوائد المتوقعة

١٢٤- يمكن تحليل الفوائد المتوقعة من البرنامج على مستويات مختلفة. ففيما يتعلق بفهم الروابط بين التجارة والبيئة، سيؤدي البرنامج إلى توليد بيانات وأمثلة محددة من مجموعة من البلدان وسيسلط الضوء على مسائل تجارية وبيئية معينة، مع أخذ الأوضاع والاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية في الاعتبار. كما أن البرنامج سيساعد في ضمان النظر إلى القضايا المتصلة بالتجارة والبيئة في السياق الأعم للسياسات المنسقة والمتماسكة الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة.

١٢٥- وفيما يتعلق برسم السياسة العامة على المستوى الوطني، سيؤدي البرنامج ولا سيما أنشطة التدريب وبناء القدرات إلى مساعدة البلدان النامية في استخلاص الاستنتاجات بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها من أجل دمج الاهتمامات التجارية والبيئية. كما أن المعلومات والتحليلات التي سيتم التوصل إليها في إطار البرنامج ستساعد البلدان النامية في تحضير مساهماتها في المداولات والمفاوضات الدولية بشأن مسائل

التجارة والبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فهم المتطلبات البيئية للأسواق الرئيسية يمكن أن يساعد البلدان النامية أيضا في صياغة السياسات المحلية ويزيد من قدرتها على التنبؤ بالتغيرات في أفضليات المستهلكين في تلك الأسواق، مما يساعد المصدرين في المحافظة على مركزهم التنافسي بل وتحسينه إن أمكن.

١٢٦- وعلى مستوى السياسة الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يمكن للبرنامج أن يسهم في التوصل إلى فهم أفضل لآثار السياسات والمعايير واللوائح البيئية على البلدان النامية كما يمكن أن يبين السبل والوسائل الكفيلة بتجنب أو تخفيف الآثار الضارة بالنسبة لهذه البلدان. كما يمكن للبرنامج أن يفضي إلى فهم أفضل للقيود التي تواجه البلدان النامية في تنفيذ شروط بيئية أكثر صرامة وأن يبين التدابير التي تخفف من حدة بعض هذه القيود في البلدان النامية.

(و) التقييم والأنشطة المقبلة

١٢٧- لقد تم بحث نطاق ومنهجية الدراسات المقبلة في اجتماعات الخبراء المذكورة أعلاه المعقودة في جنيف ونيويورك، وكذلك في الدورة الثانية للفريق العامل المخصص المعني بالتجارة والبيئة والتنمية. وقد اقترح بعد الدفعة الأولى من الدراسات التي كانت فيها الاختصاصات عامة ومرنة على نحو مقصود، أن يتم التركيز في الدراسات المقبلة على قضايا أكثر تحديدا ومن خلال استخدام منهجية مشتركة. كما أشير إلى أنه سيكون من المفيد إدراج عدد من المواضيع التي لم تتم معالجتها حتى الآن بطريقة شاملة، ولا سيما: '١' مدى انطباق الأدوات الاقتصادية، بما في ذلك الضرائب والرسوم، للأغراض البيئية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ '٢' الآثار المتفاوتة للسياسات والمعايير واللوائح البيئية على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقارنة بالشركات الكبيرة؛ '٣' اهتمامات وتجارب البلدان النامية فيما يتعلق بصادرات البلدان المتقدمة من السلع المحظورة محليا؛ '٤' آثار القيود التجارية وإزالة التدابير المشوهة للتجارة (مثل القيود الكمية، والتصاعد التعريفي، والإعانات) على البيئة. كما اقترح إجراء المزيد من التحليل للسياسة العامة على أساس قطاعي ومشترك بين أقطار.

١٢٨- كما اقترح أن يركز التعاون التقني بشكل متزايد على تقديم الدعم لأغراض المشاركة الفعالة للبلدان النامية في المداولات المتعددة الأطراف ولا سيما في لجنة التجارة والبيئة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

٣- مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

١٢٩- طلب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية من أمانة الأونكتاد، في استنتاجاته المتفق عليها في دورته الثانية عشرة المعقودة في الفترة ١٨-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أن تواصل تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بناء على طلب هذه البلدان وفي حدود الموارد المتاحة، بمساعدة تقنية وبخدمات استشارية وتدريبية في مجال سياسة المنافسة. وقد شهد عام ١٩٩٤ زيادة ملحوظة في عدد أنشطة المساعدة التقنية التي تتوجت بعقد ثماني حلقات دراسية وطنية، وحلقة دراسية دون إقليمية، وحلقة دراسية إقليمية، وحلقة دراسية تم تنظيمها بصورة مشتركة بين البنك الدولي والأونكتاد. وقد عقدت الحلقات الدراسية الوطنية في ماليزيا، والصين، وترينيداد وتوباغو، والفلبين، والجمهورية الدومينيكية، ونيكاراغوا، والسلفادور، وبيرو. وعقدت الحلقة الدراسية دون الإقليمية في

كوستاريكا وشاركت فيها غواتيمالا وهندوراس. وعقدت الحلقة الدراسية الإقليمية في فيجي لصالح بلدان المحفل: جزر كوك، وفيجي، وكيريباتي، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وتونغا، وساموا. أما المؤتمر المعني بسياسة المنافسة والتجارة الدولية المشترك بين البنك الدولي والأونكتاد فقد عقد في كولومبيا وشارك فيه مسؤولون من شيلي وكولومبيا وبيرو وفنزويلا والمكسيك.

١٣٠- وقد اجتذبت هذه الأنشطة عددا من الخبراء من بلدان متقدمة ونامية على السواء ممن تتوفر لديهم الخبرة والمعرفة في مجال قانون وسياسة المنافسة. وقد وفد هؤلاء الخبراء من البلدان التالية: استراليا والنرويج وباكستان (في حالة الحلقة الدراسية الوطنية المعقودة في ماليزيا)، ومن استراليا والنرويج ونيوزيلندا (الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في فيجي)، ومن جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة (في حالة الحلقتين الدراسيتين الوطنيتين المعقودتين في الصين)، ومن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (في حالة المؤتمر المشترك بين البنك الدولي والأونكتاد المعقود في كولومبيا)، ومن النرويج (الحلقة الدراسية دون الإقليمية المعقودة في جامايكا)؛ ومن جامايكا والنرويج (الحلقة الدراسية الوطنية المعقودة في ترينيداد وتوباغو)، ومن جمهورية ألمانيا الاتحادية (الحلقة الدراسية الوطنية المعقودة في الفلبين)، ومن النرويج وفنزويلا (في حالة الحلقتين الدراسيتين الوطنيتين المعقودتين في الجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا)، ومن النرويج (في حالة الحلقتين الدراسيتين الوطنيتين المعقودتين في نيكاراغوا والسلفادور)، ومن جمهورية ألمانيا الاتحادية (الحلقة الدراسية الوطنية المعقودة في بيرو).

١٣١- وقد كان المحتوى الأساسي لهذه الحلقات الدراسية على النحو التالي: بالنسبة للبلدان التي لا تتوفر لديها خبرة سابقة فيما يتعلق بسياسة المنافسة، تعريف عام بالموضوع؛ وبالنسبة لتلك البلدان المستعدة لاعتماد تشريعات تتعلق بالمنافسة، توفير خدمات استشارية وعرض لمختلف النهوج التشريعية من قبل خبراء من البلدان ذات الخبرة في هذا المجال؛ وبالنسبة للبلدان التي اعتمدت مؤخرا مثل هذه التشريعات، تدريب المسؤولين المكلفين بمكافحة الممارسات التجارية التقييدية وتبادل الخبرات مع السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان الأكثر خبرة في هذا المجال. وقد تم توفير التمويل أساسا من تبرعات للصندوق الاستئماني للأونكتاد بشأن الممارسات التجارية التقييدية قدمتها فرادى البلدان، وخصوصا النرويج. وتم تمويل الحلقات الدراسية التي عقدت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "البرنامج الإقليمي لتعزيز قدرات النمو من خلال التجارة والاستثمار".

٤- السياسات التجارية وتوسيع التجارة

١٣٢- واصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ اصلاحات السياسة التجارية على نحو يتمشى مع توصيات التزام كرتاخينا ومجلس التجارة والتنمية.

١٣٣- واستمر تقديم المساعدة الى البلدان النامية في مجال تشغيل المناطق الحرة لتجهيز الصادرات. وفي إطار مشروع مشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يجري تقديم الدعم لحكومة كينيا من أجل تعزيز القدرات التشغيلية والترويجية لهيئة مناطق تجهيز الصادرات الكينية. ويتألف البرنامج التدريبي الشامل الذي تم وضعه لتدريب الموظفين الفنيين التابعين لهذه الهيئة من ثلاثة عناصر رئيسية: التدريب الدولي من خلال تنظيم دورات تدريبية هيكلية، وجولات دراسية في مناطق تجهيز الصادرات، والتدريب المحلي من أجل

تنمية المهارات الفنية والإدارية. وقد تلقى ٤١ موظفاً فنياً تدريباً في إطار هذا البرنامج في عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، تم تقديم المساعدة في مجال الأنشطة الترويجية الرامية الى اجتذاب المستثمرين الأجانب الى مناطق تجهيز الصادرات الكينية. ومن القيود الرئيسية التي ووجهت ما يتمثل في عدم توفر ميزانية طويلة الأجل للمحافظة على برنامج ترويجي على أساس أطول أجلاً.

١٣٤- وقد أنهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ مشروع "تقديم الدعم لتنمية التجارة الخارجية والاستثمارات في نيكاراغوا" NIC/94/003 ليحل محله رسمياً المشروع NIC/94/027 لمدة سنة واحدة اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وحتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وقد استفاد هذا المشروع من التمويل الخارجي الذي اشتركت في توفيره حكومة السويد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واستمر تنفيذ المشروع بوصفه مشروعاً تتولى الحكومة تنفيذه بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والأونكتاد. وقد أسهمت أنشطة التعاون التقني للأونكتاد التي تم تنفيذها في عام ١٩٩٤ في إطار هذا المشروع مساهمة هامة في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية لنيكاراغوا الموجهة نحو دعم القطاع الخارجي.

١٣٥- وتم إحراز المزيد من التقدم خلال السنة فيما يتصل بذلك العنصر من المشروع الذي ينفذه الأونكتاد من أجل دعم السياسة التجارية وترويج الصادرات في الجمهورية العربية السورية (SYR/92/007)، وهو المشروع المنفذ من قبل مركز التجارة الدولية. وقد قامت بعثة استشارية بزيارة سوريا وأجرت مشاورات مع مختلف السلطات المختصة، في القطاعين العام والخاص على السواء، من أجل تحديد الاحتياجات الأكثر الحاحاً لهذا البلد في مجال السياسة التجارية. واستناداً الى النتائج التي خلصت اليها هذه البعثة، قام خبير رفيع المستوى بإعداد تقرير أولي يتضمن مختلف البدائل والخيارات ليكون بمثابة وثيقة رئيسية لاستعراض السياسة التجارية السورية خلال اجتماع مائدة مستديرة من المزمع عقده في سوريا في أواخر عام ١٩٩٥ أو في بداية ١٩٩٦.

١٣٦- وبالاضافة الى ذلك، قامت بعثات مختلفة تابعة للأونكتاد بزيارة سوريا من أجل إسداء المشورة بشأن عدة قضايا منها تيسير التجارة، وتنمية قطاع المنسوجات وبرامج التدريب في مجال التجارة فيما يتصل بالسوق الأوروبية الموحدة والسياسة التجارية.

١٣٧- وفي عام ١٩٩٤، أعد الأونكتاد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا والأمانة التنفيذية لكومنولث الدول المستقلة واللجنة الاقتصادية المشتركة بين دول الكومنولث، حلقة عمل إقليمية بشأن تنمية التجارة داخل الكومنولث وتعزيز القدرات التجارية الخارجية لدول الكومنولث ودول البلطيق (المشروع RER/94/005/A/01/40). وقد تمثلت أهداف حلقة العمل هذه في معالجة مشاكل إنحسار التجارة الإقليمية التي كان لها تأثير خطير على الإنتاج والعمالة والنمو، وتحديد استجابات السياسة العامة بالنسبة لتوسيع التجارة، والمدفوعات، والتعاون بين المؤسسات في المنطقة، مع المضي قدماً في الوقت نفسه نحو الإندماج في الاقتصاد الأوروبي والدولي. ومن الأهداف الرئيسية لحلقة العمل ما تمثل في القيام، بالاشتراك مع ممثلين عن الوكالات والبلدان المانحة وعلى ضوء أنشطة التعاون التقني الجارية، بتقييم الاحتياجات والإمكانات الخاصة بتقديم الدعم الدولي للمناطق المذكورة. وقد عقدت حلقة العمل في شيسيناو بمولدوفا في الفترة من ٩ الى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

١٣٨- وخلال الفترة من ١٣ الى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، نُظم في القاهرة بمصر أسبوع الأعمال بشأن التعاون التجاري والاقتصادي بين مصر وبلدان مختارة من أوروبا الوسطى والشرقية فضلاً عن بلدان مختارة من البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة. وقد قامت مصر بتمويل المشروع (EGY/92/A36) الذي اضطلع الأونكتاد بدور الوكالة المنفذة له بالتعاون الوثيق مع وزارات الخارجية والاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية. وقد شارك في إعداد وعقد الاجتماع عدد من المنظمات المصرية الأخرى منها اتحاد الصناعات المصرية، واتحاد غرف التجارة المصرية.

١٣٩- وقد عالج "أسبوع الأعمال" الحالة الراهنة للعلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان كومنولث الدول المستقلة، وهي حالة تتسم بانخفاض مستمر وحاد في التعاملات التجارية المتبادلة. وقد تمثل الهدف الرئيسي لهذا الاجتماع في حفز الاتصالات المباشرة بين رجال الأعمال في البلدان المذكورة. وبلغ مجموع عدد المشتركين في الاجتماع ٥٠٢ (معظمهم من رجال الأعمال)، وكان نصفهم تقريباً من البلدان التالية: أرمينيا وأذربيجان وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية وهنغاريا وكازاخستان وبولندا ورومانيا والاتحاد الروسي وسلوفاكيا وأوكرانيا وأوزبكستان. وقد كان هناك ٢٤٩ مشاركاً من مصر. وقد أُبلغ عن إجراء نحو ١ ٠٠٠ اتصال تجاري في أول يومين فقط من أسبوع الأعمال. وأوصى المشتركون بتنظيم "أسابيع أعمال" أخرى على نحو متواتر من أجل حفز إمكانات الفرص التجارية والتعاون الاقتصادي.

٥- نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى

١٤٠- يهدف برنامج التعاون التقني للأونكتاد بشأن نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى الى تعزيز الاستخدام الأقصى لنظام الأفضليات المعمم، من خلال تزويد المصدرين/المصنعين بمعلومات عن القوانين التجارية الرئيسية التي تنظم شروط الوصول الى الأسواق في البلدان المانحة للأفضليات. ويشتمل البرنامج على تنفيذ أنشطة تدريبية، مثل عقد الحلقات الدراسية وحلقات العمل على المستويات الوطنية والإقليمية وتوفير الخدمات الاستشارية على المستوى الوطني. وتهدف الخدمات الاستشارية الى تعزيز أو إنشاء مراكز التنسيق بشأن نظام الأفضليات المعمم أو أنها توجه نحو إيجاد الحلول لمشاكل محددة تواجه على المستوى الوطني فيما يتصل باستخدام نظام الأفضليات المعمم. واستجابة للطلبات التي ترد من البلدان المستفيدة، تشكل الحلقات الدراسية وحلقات العمل الوطنية بشأن نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى، مثل قواعد المنشأ، وإجراءات مكافحة الإغراق، والاتفاقات الإقليمية، أنشطة البرنامج الرئيسية الموجهة نحو المستخدمين الفعليين والمحتملين لنظام الأفضليات المعمم (المصدرون والمصنعون) الذين يشكلون أغلبية المشتركين. وتشتمل هذه الأنشطة على إجراء مشاورات خاصة بمنتجات محددة مع المشتركين المهتمين بالأمر وذلك لمدة نصف يوم على الأقل. ويوفر البرنامج أيضاً خدمة إعلامية يتم في إطارها الرد على الاستفسارات الكتابية التي ترد من المسؤولين الحكوميين والمصدرين والمستوردين في شتى أنحاء العالم. كما ينشر معلومات مستوفاة عن نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى في شكل كتيبات.

١٤١- وما برح هذا البرنامج، منذ إنشائه في عام ١٩٩٤، يمول من خلال تبرعات ثنائية ومتعددة الأطراف من الدول الأعضاء في الأونكتاد. وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤، وردت مساهمات للبرنامج من الصين وايطاليا

واليابان والنرويج وسويسرا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونتيجة لذلك، استفاد أكثر من ٣٦٦ من المسؤولين الحكوميين والمشاركين الممثلين للقطاع الخاص من ١٣ نشاطاً تدريبياً في جميع مناطق العالم. وتم إيلاء اهتمام خاص للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وأقل البلدان نمواً وكذلك - في الآونة الأخيرة - البلدان الواقعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط فيما يتصل بتنفيذ أنشطة البرنامج. وقد نظم البرنامج بصفة خاصة حلقة دراسية إقليمية بشأن نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى لصالح البلدان النامية الآسيوية المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما نظم سلسلة من البعثات الاستشارية والحلقات الدراسية الوطنية لصالح بلدان محددة في المنطقة نفسها. ومن أجل تلبية الطلبات المقدمة من الحكومات فيما يتصل بقضايا محددة، تم تنظيم حلقات عمل وطنية بشأن قواعد المنشأ وقوانين مكافحة الإغراق. كما تم تنظيم أنشطة في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر المتوسط وأوروبا الشرقية. وفي هذا السياق الأخير، أدرجت الاتفاقات التجارية الإقليمية في برامج العمل. وقد أسهمت الأنشطة المنفذة في البلدان الآسيوية المنخفضة الدخل في إنشاء مراكز تنسيق بشأن نظام الأفضليات المعمم في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واشتملت أنشطة المتابعة أساساً على توفير نظام البرنامج المحوسب للأونكتاد بعنوان "نظام تحليل التجارة والمعلومات التجارية"، وعلى إجراء اتصالات منتظمة تهدف الى إيجاد حلول للمشاكل المحددة التي تواجه في استخدام نظام الأفضليات المعمم.

١٤٢- وعلى العموم فإن نتائج البرنامج قد دلت على حدوث بعض التنويع للأنشطة التقليدية في مجال نظام الأفضليات المعمم لتشمل قوانين تجارية أخرى تتصل بإمكانية الوصول الى الأسواق والفرص التجارية. وهكذا فقد تم في إطار البرنامج إعداد دليل حول اتفاقات منطقة البحر المتوسط يشمل القضايا ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة للبلدان المستهدفة. وبالاضافة الى ذلك، ينظر البرنامج في تحديث واستيفاء جميع الأدلة المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى في اعقاب اختتام جولة أوروغواي.

١٤٣- وقد واصل البرنامج تعاونه مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عن طريق المكتب الإقليمي الذي تم إنشاؤه في إطار المشروع RAS/92/034 "المشروع الإقليمي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد بشأن السياسات المؤسسية للتجارة المتعددة الأطراف لحكومات منطقة آسيا والمحيط الهادئ".

١٤٤- وعلى الرغم من القيود المالية، فقد ثبت أن البرنامج يشكل آلية سليمة وفعالة لتوسيع تجارة البلدان النامية. وقد سلم الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص المعني بنظام الأفضليات المعمم، المعقود في أيار/مايو ١٩٩٥، بأن البرنامج مفيد وبالتالي ينبغي أن يستمر(١٢). وقد أبدى الفريق ارتياحاً لكون البرنامج قد نفذ الاجراءات التي أوصى بها الاجتماع الأول لفريق الخبراء المخصص، مثل تقاسم التكاليف والتشديد على قواعد المنشأ والقوانين التجارية. وأوصى الفريق كذلك بما يلي:

"(أ) ينبغي للبرنامج أن يقوم، على سبيل الأولوية، بتنقيح الدليل الحالي لكل مخطط من مخططات نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى، كيما تعكس التغييرات الناتجة عن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي؛

(ب) ينبغي للبرنامج، لدى الاضطلاع بأنشطته، أن يزيد من تركيزه على الحلقات الدراسية/حلقات العمل الوطنية التي توفر فرصة أفضل للاتصالات المباشرة مع المستخدمين الحاليين والمحتملين لنظام الأفضليات المعمم؛

(ج) ينبغي للبرنامج أن ينظر في الإمكانيات الأخرى لتقديم المساعدة التقنية مثل التعاون بين الجنوب والجنوب أو التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستخدام نقاط التجارة لنشر المعلومات المتعلقة بنظام الأفضليات المعمم"(١٣).

١٤٥- وقد استمر نمو الطلب على الأنشطة التدريبية للبرنامج مع تنقيح العديد من المخططات لكي تعكس اتفاقات جولة أوروغواي ومع ظهور الحاجة الى توجهات جديدة. ونتيجة لظهور قوانين تجارية جديدة عقب إبرام اتفاقات جولة أوروغواي، طُلب من البرنامج أن يركز بدرجة أكبر على هذه الجوانب ذات الصلة. كما أن البلدان المستفيدة المنخفضة والمتوسطة الدخل، بما فيها أقل البلدان نمواً، قد اكتسبت تدريجياً قدرات فيما يتصل بتوريد الصادرات وأخذت تجاري شمولية المخططات للمنتجات. وبالتالي فإن هذه البلدان تسعى الى الاستفادة من مزايا نظام الأفضليات المعمم. ومن ثم فإن البرنامج يحتاج الى دعم مستمر لكي يستجيب للطلبات الحالية المتبقية فضلاً عما سينشأ من طلبات في المستقبل.

دال - شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار وشعبة العلم والتكنولوجيا

١٤٦- **الشركات عبر الوطنية والعلم والتكنولوجيا.** في آذار/مارس ١٩٩٤، أعيدت تسمية برنامج الشركات عبر الوطنية ليصبح شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار، وبذلك فقد أدمج البرنامج بالكامل في الإطار المؤسسي للأونكتاد. وتم في وقت لاحق دمج أنشطة المساعدة التقنية لهذه الشعبة في أنشطة شعبة العلم والتكنولوجيا التابعة للأونكتاد لتشكل دائرة الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتكنولوجيا. وبالإضافة الى تقديم ملخص عام لأنشطة التعاون التقني المنفذة من قبل شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار وشعبة العلم والتكنولوجيا في إطار دائرة الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتكنولوجيا (أدرجت العلامة (*) مقابل جميع البرامج المنفذة من قبل هذه الدائرة)، تصف المناقشة التالية أيضاً أنشطة المساعدة التقنية المضطلع بها بصورة مباشرة من قبل وحدات اخرى تابعة لشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار وشعبة العلم والتكنولوجيا.

١٤٧- **ترتيبات التمويل والتعاون مع منظمات أخرى.** إن أنشطة التعاون التقني لشعبة العلم والتكنولوجيا في السنوات الأخيرة قد مُوّلت بصورة رئيسية من التبرعات المقدمة من فرادى البلدان المانحة بالإضافة الى تمويل جزئي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما برامج المساعدة التقنية لشعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار فتعتمد جزئياً على صندوق استئماني يتكون من مساهمات من فرادى البلدان المانحة. ويتيح هذا الصندوق الاستئماني درجة عالية من المرونة، ولا سيما في الاستجابة للطلبات الملحة المقدمة من أقل البلدان نمواً، كما يتيح دعم فريق من المستشارين الأقاليميين المتخصصين. وهذا يوفر لدائرة الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتكنولوجيا قدراً كبيراً من الخبرة الفنية الداخلية، مما يعزز قدرتها على الاستجابة السريعة والكفوءة لطلبات المساعدات التقنية. وفي حين أن الصندوق الاستئماني يؤدي دوراً هاماً

في تعزيز قدرة الأونكتاد على الاستجابة السريعة للطلبات الواردة من البلدان المستفيدة، فإن أغلبية الأنشطة المبينة أدناه تمول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تم في كلتا الشعبتين الاضطلاع بعدد من أنشطة التعاون التقني من خلال التعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مثل اللجان الإقليمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي. وستتضمن المناقشة الواردة أدناه، حيثما يلزم، اشارات محددة الى التعاون مع المنظمات الأخرى.

١٤٨- **المشاكل.** لقد أدى نقل مركز الشركات عبر الوطنية ومركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من نيويورك الى جنيف وادماجهما ضمن إطار الأونكتاد الى تخفيض في الموارد من الموظفين والموارد الخارجة عن الميزانية. وقد كان لهذه العوامل أثر سلبي على أداء برنامج المساعدة التقنية للشعبة مقارنة بما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وعلى الرغم من أن الأداء قد سجل تحسناً كبيراً خلال الفترة قيد الاستعراض، فإن هناك عدداً من العوامل التي لا تزال تثير المشاكل. ومن ذلك مثلاً أنه بالنظر الى الطابع المتقلب أحياناً الذي تتسم به طلبات المساعدة التقنية التي قد تقتضي استكمال ترتيبات السفر والترتيبات التعاقدية بشكل عاجل جداً، فإن الفترات المطولة لإنجاز الاجراءات الإدارية اللازمة يمكن أن تؤدي أحياناً الى إضعاف المرونة. وعلاوة على ذلك فإن البرنامج المتعلق بالشركات عبر الوطنية لم يعد يتمتع بإمكانية الحصول على نفس الحصة التناسبية من تكاليف الدعم التي كان يحصل عليها في نيويورك. وستتضمن المناقشة الواردة أدناه، حيثما يلزم، اشارات محددة الى المشاكل التي ووجهت في تنفيذ برامج المساعدة التقنية لدائرة الخدمات الاستشارية بشأن الاستثمار والتكنولوجيا.

١- الخصخصة وتطوير المشاريع

١٤٩- تم الاضطلاع بالأنشطة التالية في إطار المشروع الممول من قبل ايطاليا بشأن "ترشيد المؤسسات العامة ذات الصلة بالتجارة في البلدان المنخفضة الدخل" (INT/89/A25).

(أ) دراسة جدوى بشأن إنشاء فرع للتأمين والضمان في الوكالة السنغالية للتأمين في مجال التجارة الخارجية

١٥٠- في أعقاب مشاورات أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ مع السلطات السنغالية، تم الاتفاق على مواصلة تقديم المساعدة للوكالة السنغالية للتأمين في مجال التجارة الخارجية ودعم جهود الخصخصة ذات الصلة من خلال اجراء دراسة بشأن خيارات تنويع المنتجات المتاحة للوكالة السنغالية. وقد نشأ ذلك على أساس وجود اعتقاد قوي لدى إدارة الوكالة السنغالية بأن من شأن وجود عنصر اضافي يتمثل في "التأمين الاحتياطي" أن يعزز الى حد بعيد أهمية نشاط الوكالة بالنسبة للمؤسسات السنغالية ولا سيما في قطاع التصدير. وبالمعيار نفسه، فإن ثمة منتجاً جديداً يتوقع أن يؤدي أيضاً الى تحسين الصلاحية التجارية للوكالة السنغالية وبالتالي تسهيل عملية خصخصتها على المدى القريب. ولم يؤد إعداد وتنفيذ هذين النشاطين الى إثارة أية مشاكل خاصة.

١٥١- وقد أتيحت للوكالة السنغالية محصلة هذا النشاط، (وهي دراسة بعنوان "دراسة جدوى بشأن إنشاء فرع للتأمين والضمان في الوكالة السنغالية للتأمين في مجال التجارة الخارجية").

(ب) الحلقة الدراسية الوطنية بشأن الخصخصة، أديس ابابا، اثيوبيا، ٦-٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

١٥٢- تم تنفيذ نشاط التعاون التقني هذا كنتيجة مباشرة لعمل فريق الأونكتاد العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة. وقد شددت المناقشات التي جرت في الدورات الأربع للفريق العامل المخصص على أن عملية الخصخصة قد أصبحت على مدى العقد الماضي أداة مقبولة على نطاق واسع لأغراض تحسين كفاءة مختلف القطاعات الاقتصادية. كما أنها أصبحت تشكل، بالنسبة للعديد من البلدان النامية أداة هامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. وبالنظر الى تعقد عملية الخصخصة وما يترتب عليها من نتائج عميقة بالنسبة لدور الدولة ورفاه مواطنيها، فإنه من المهم بصفة خاصة أن يكون لدى المسؤولين عن رسم السياسة العامة وعي بما تنطوي عليه عملية الخصخصة من فوائد محتملة وما يترتب عليها من آثار سلبية، بل والأهم من ذلك أن يكونوا على علم بالتدابير التعويضية وخيارات السياسة العامة المتاحة لهم عند تصميم برامج الخصخصة.

١٥٣- وقد قام الأونكتاد، بناء على طلب من حكومة اثيوبيا، بتنظيم حلقة دراسية في مجال السياسة العامة مدتها ثلاثة أيام لصالح أكثر من ٣٠ مشتركاً من مختلف الادارات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية المعنية بصياغة سياسات الخصخصة، بما في ذلك مسؤولون عن الوكالة الاثيوبية المعنية بالخصخصة، وديوان رئيس الوزراء، وعدة وزارات (المالية والتجارة والخارجية والعدل) والمعهد الاثيوبي للإدارة فضلاً عن كبار المسؤولين التنفيذيين من المؤسسات العامة. وقد أتاحت هذه الحلقة الدراسية فرصة لنشر نتائج عمل الفريق العامل المخصص للخبرات المقارنة في مجال الخصخصة فضلاً عن قدر كبير من المعلومات عن تجارب الخصخصة القطرية وما أسفرت عنه من اصلاحات للمؤسسات، ولتناول قضايا محددة ذات صلة بالخصخصة ضمن السياق المحدد للحالة الاقتصادية في اثيوبيا.

١٥٤- وقد استفادت الحلقة الدراسية من مدخلات قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي قامت بتوفير خدمات خبير من مؤسسة برايسووترهاوس تمت الاستفادة من خبرته المتخصصة فيما يتعلق بتجارب الخصخصة في البلدان الأفريقية. كما شارك في الحلقة الدراسية موظفون محليون من سفارة ايطاليا ومن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

١٥٥- ولم يؤد إعداد وتنفيذ كلا هذين النشاطين الى إثارة أية مشاكل خاصة.

٢- برنامج الاستثمار الأجنبي FORINVEST: إطار السياسة العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي*

١٥٦- **سياق التطور.** لقد أخذ عدد متزايد من البلدان النامية يسعى الى الحصول على الاستثمار من قبل الشركات عبر الوطنية. والأهداف من ذلك عديدة: الحصول على رأس المال الأجنبي/العملات الأجنبية، وتعزيز الصادرات، والعمالة والتدريب، والتكنولوجيا والإدارة وتسويق المهارات.

١٥٧- **الأهداف.** مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها على تهيئة وإدارة السياسة العامة والأوضاع التي يمكن فيها تحقيق رواج الاستثمار الأجنبي ونشاط الأعمال الدولي.

١٥٨- **السمات.** يوفر مشروع "الاستثمار الأجنبي" خدمات استشارية وبرامج تدريبية شاملة فيما يتصل بسياسة الاستثمار، وقواعد الاستثمار، والسياسات القطاعية التي تنظم مشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاعات محددة، وآليات اجتذاب الاستثمار بما في ذلك مؤسسات تشجيع الاستثمار، والاجراءات الإدارية، وإمكانية الحصول على معلومات عن الأسواق العالمية.

١٥٩- **المحصلة/النتائج.** تم خلال الفترة قيد الاستعراض تنفيذ عناصر برنامج "الاستثمار الأجنبي" في البلدان التالية: ألبانيا والجزائر وبيلاروس وبوروندي والصين وكولومبيا واثيوبيا واريتريا وغانا والأردن وكازاخستان ولبنان وليتوانيا وفلسطين ورومانيا والاتحاد الروسي وجنوب افريقيا وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان. وفيما يلي أمثلة تبين الكيفية التي تم بها تنفيذ البرنامج:

- **ألبانيا:** تلقت حكومة البانيا مساعدة في مجال حوسبة عمليات المركز الألباني لترويج الاستثمار الأجنبي. وقد شارك موظفون رفيعو المستوى تابعون للمركز في الأنشطة التالية: '١' المؤتمر السنوي الثالث ومنتدى الأعمال بشأن "فرص التجارة والاستثمار في دول البحر الأسود وتركيا وآسيا الوسطى" الذي عقد في تركيا؛ '٢' مؤتمر مدريد بشأن " استراتيجيات الاستثمار الأجنبي للشركات الأوروبية" الذي نظمته وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف التابعة لمجموعة البنك الدولي. وعلاوة على ذلك، تم إعداد كتيب ترويجي فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي في ألبانيا وقد تمت طباعة ٣ ٠٠٠ نسخة منه.

- **لبنان:** تم، بناء على طلب من الحكومة اللبنانية، إسداء مشورة شاملة بشأن إعادة هيكلة قطاع التأمين، والممارسات التجارية التقييدية، وحقوق الملكية الفكرية، والمبادئ التوجيهية لمراجعة جميع التشريعات واللوائح المنظمة للاستثمار الأجنبي. كما تم تقديم توصيات فيما يتعلق بإنشاء وإعادة تنظيم المؤسسات ذات الصلة.

- **أوزبكستان:** تم تنظيم اجتماع دائرة مستديرة بشأن الاستثمار عقد في أوزبكستان وجمع بين نحو ١٠٠ مشترك من ممثلي الحكومات ووكالات ترويج الاستثمار وشركات القطاع الخاص من البلدان التالية: الصين والهند وكوريا وماليزيا وباكستان والفلبين وتايلند وتركيا بالاضافة الى أوزبكستان. وقد تمثلت المواضيع الرئيسية لاجتماع المائدة المستديرة في وضع استراتيجيات لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر في أوزبكستان والكيفية التي يمكن بها للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة أن يساعد في بلوغ هذا الهدف.

٣- برنامج توسيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في مجال الخدمات (EFDITS)

١٦٠- **سياق التطور.** إن المشروع المتعلق بتوسيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في مجال الخدمات (EFDITS) يستجيب لطلب متزايد من قبل البلدان النامية للحصول على مساعدة تقنية في مجال الاستثمار وتحرير التجارة في قطاع الخدمات، وهو يهدف الى الاجابة على الأسئلة التالية: ما هو الثمن الذي تدفعه البلدان النامية بسبب عدم كفاءة قطاعات الخدمات من حيث اضاعة فرص التنمية الاقتصادية؟ وبقدر ما يمكن لحالات عدم الكفاءة أن تنشأ عن الحماية المفرطة لصناعات الخدمات المحلية، كيف يمكن لزيادة

تحرير الاستثمار والتجارة في مجال الخدمات أن تساعد في إزالة الأعباء التي تفرضها هذه القيود على الاقتصاد؟

١٦١- **الأهداف.** يرمي المشروع الى مساعدة البلدان النامية في تقييم المكاسب التي يمكن أن تحققها نتيجة لفتح أسواق الخدمات فيها أمام موردي الخدمات الأجانب إما من خلال الاستثمار أو من خلال التجارة.

١٦٢- **السمات.** من السمات الهامة لهذا المشروع ما يتمثل في الصلة بين قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، والحركة المؤقتة للأشخاص، وحركة المستهلكين وقضايا التجارة "المحضة" عبر الحدود. ومثل هذه الصلة ضرورية في هذه الحالة التي تتناقض مع حالة السلع حيث ما برحت قضايا الاستثمار والتجارة تعالج تقليدياً بطريقة مستقلة من وجهة النظر المفاهيمية والعملية والسياسية (أي في محافل التفاوض).

١٦٣- **التعاون مع وكالات أخرى.** تشترك في تنفيذ المشروع ثلاث وكالات هي الأونكتاد والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٦٤- **المحصلة/النتائج.** خلال المرحلة الأولية، قامت شعبة الشركات عبر الوطنية والاستثمار والبنك الدولي بإعداد دليل بشأن تحرير الخدمات (Liberalizing International Service Transactions: A Handbook, United Nations publication, Sales No. E.94.II.A.7),
لاستخدمه في العمل الميداني. ويبحث هذا المنشور مفهوم الكفاءة في الخدمات، ويستعرض باسهاب أنواع الحواجز التي تضعها البلدان بصورة نموذجية أمام توفير الخدمات المحلية من قبل موردي الخدمات الأجانب، ويعرض ما هو معروف عن التكاليف أو الفوائد المترتبة على هذه الحواجز. وعقب هذه المرحلة الأولية، بدأت مرحلة تنفيذ نموذجية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس وأوغندا وأوروغواي . ويجري حاليا إعداد التقارير القطرية لعرضها على البلدان. وقد تم تلخيص الدروس المستفادة في البلدان الثلاثة الأولى في تقرير قدمته أمانة الأونكتاد الى الدورة العشرين للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية (الوثيقة E/C.10/1994/10).

٤- برنامج التفاوض حول الترتيبات التجارية الدولية (TRANSACT)*

١٦٥- **سياق تطور البرنامج.** إن عقد اتفاقات ناجحة في ظل البيئة التجارية الدولية الحالية المعقدة يتطلب معرفة تامة بالتقنيات المالية المبتكرة والهياكل القانونية والمالية المعقدة فضلاً عن خبرة فنية في مجموعة مختلفة من الاختصاصات الأخرى.

١٦٦- **الأهداف.** مساعدة الحكومات (والقطاع الخاص) في معالجة المجموعة الكاملة من القضايا التي تنشأ في مفاوضاتها مع المستثمرين الأجانب، ولا سيما الشركات عبر الوطنية.

١٦٧- **السمات.** يوفر برنامج TRANSACT خدمات استشارية وبرامج تدريبية شاملة فيما يتصل بمشاريع الاستثمار، والنظم القطاعية، وعقود التشييد والمشاريع المشتركة، فضلاً عن قضايا نقل التكنولوجيا والتمويل والضرائب.

١٦٨- **المحصلة/النتائج.** تم خلال الفترة قيد الاستعراض تنفيذ عناصر البرنامج في البلدان التالية: بيلاروس وبوليفيا وكوبا واريتريا وكازاخستان وبابوا غينيا الجديدة وأوزبكستان. وفيما يلي أمثلة تبين الكيفية التي تم بها تنفيذ البرنامج:

- بوليفيا: طلبت حكومة بوليفيا المساعدة في إعادة التفاوض على عقد يتعلق بالعمليات البترولية. وقد أتيحت لها خدمات خبيرين دوليين أحدهما محام والآخر خبير اقتصاد من أجل إسداء المشورة اللازمة لمؤسسة البترول الحكومية البوليفية.

- كازاخستان: تم توفير المشورة بشأن التفاوض على شروط اتفاق يتصل بمشروع لإنشاء مصفاة لتكرير النفط. وقد تأثر هذا الاتفاق بشروط اتفاقات مماثلة لتنفيذ مشاريع لإنشاء مصافي تكرير النفط في المنطقة.

- بابوا غينيا الجديدة: استمر في عام ١٩٩٤ تنفيذ برنامج استشاري يشتمل على تعيين مستشار تقني رئيسي في بابوا غينيا الجديدة. وتم تقديم المساعدة لمكتب النائب العام ووزارة التعدين فيما يتعلق بإجراء المفاوضات وعقد الاتفاقات في قطاع الموارد الطبيعية. وقدمت حكومة بابوا غينيا الجديدة مساهمة مالية خاصة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. من أجل تمكين المستشار التقني الرئيسي من الاستمرار في وظيفته طوال السنة.

- أوزبكستان: بناء على طلب من حكومة أوزبكستان، تم توفير المشورة بشأن ثلاثة عقود رئيسية في مجال الإدارة الفندقية.

٥- برنامج تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC)*

١٦٩- **سياق التطور.** يقوم منظمو المشاريع القائمة على روح المبادرة بإنشاء وتطوير المؤسسات، مما يسهم في توفير فرص العمل. ومن شأن زيادة عدد منظمي المشاريع القائمة على روح المبادرة في البلدان النامية أن توفر القوة الدافعة للاضطلاع بعملية إنمائية نشطة، مما يولد بيئة تجارية دينامية تنطوي على عدد كبير من فرص العمل الجديدة. غير أن اختلالات الأسواق تؤثر سلباً في العديد من الحالات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مما يحول دون ظهور المشاريع القائمة على روح المبادرة ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويلزم توفر بيئة مؤاتية وبرامج ملائمة من أجل: '١' حشد طاقات منظمي المشاريع ومساعدتهم في إنشاء وتطوير مشاريعهم؛ '٢' تحسين تحديد الفرص المتاحة للتعاون الذي يعود بفوائد متبادلة على المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية، فضلاً عن مساعدتها في عقد ترتيبات تعاونية تعود عليها بفوائد متبادلة.

١٧٠- وقد تم إنشاء هذا البرنامج في عام ١٩٨٨ من أجل تعزيز المشاريع القائمة على روح المبادرة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فضلاً عن تعزيز الروابط بالشركات الأجنبية. وهذا البرنامج الذي يجري تنفيذه بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لدعم التنمية والخدمات الإدارية قد دخل الآن مرحلة التشغيل في الأرجنتين والبرازيل وشيلي وغانا وأوروغواي وفنزويلا وزمبابوي.

١٧١- **الأهداف:** يعمل البرنامج على تعزيز إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال شبكة لدعم المشاريع التجارية. وهذه الشبكة تشكل تحالفاً نشطاً يعتمد على جهوده الذاتية ويضم مسؤولين عامين ومنظمي مشاريع ومدراء شركات ومصرفيين ومدراء تنفيذيين في الشركات عبر الوطنية. ويتمثل الهدف من البرنامج في تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالمهارات والتكنولوجيا والفرص والتدريب والمعلومات اللازمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها وتوسيع أنشطتها وإقامة روابط منتجة ومستقرة مع الشركات الأجنبية.

١٧٢- **السمات:** يشتمل البرنامج على اختيار منظمي المشاريع الواعدة، وعقد حلقات العمل التدريبية في مجال المشاريع القائمة على روح المبادرة، وتقديم المساعدة في مجال إنشاء المشاريع، وتوفير الدعم في مجال الأعمال التجارية، وإنشاء قاعدة بيانات بشأن الأعمال التجارية الدولية وشبكة لمنظمي المشاريع. ويهدف البرنامج الى تحقيق الاعتماد التام على الذات عند انتهاء فترة السنوات الأربع المعتادة لمشاركة الأونكتاد.

١٧٣- وقد وصلت مشاريع هذا البرنامج في منطقة أمريكا اللاتينية الى مرحلة الاعتماد على الذات. وفي أفريقيا، يجري تنفيذ البرنامج في غانا وزمبابوي.

١٧٤- **التعاون مع المنظمات الأخرى:** يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لدعم التنمية والخدمات الإدارية. ويجري الاضطلاع بأنشطة محددة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. والوكالة الحكومية المناظرة في زمبابوي هي المركز الزمبابوي للاستثمار. وهناك مؤسسات متعاونة أخرى تشمل: اتحاد الصناعات الزمبابوية، وبنك الاحتياط الزمبابوي، ووزارة المالية ووزارة الصناعة في زمبابوي، والمجلس الزمبابوي لتنمية مشاريع الأعمال المحلية. وفي غانا، يقوم المجلس الوطني للصناعات الصغيرة وبنك باركليز (غانا) المحدود بدور المنظمتين النظيرتين. وهناك مؤسسات وطنية متعاونة أخرى تشمل: رابطة صناعات غانا، والرابطة الغانية للمصرفيين، وغرفة التجارة في غانا، ومركز غانا للاستثمار، ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ووزارة الصناعة والعلم والتكنولوجيا، ومركز غانا لنقل التكنولوجيا. وبالاضافة الى ذلك، تمكنت إدارة المشروع من التفاوض حول تأمين التمويل من الوكالات التالية من أجل دعم وتوسيع برنامج EMPRETEC في غانا: '١' قامت إدارة التنمية الخارجية في المملكة المتحدة بتوفير التمويل لفترة السنوات الثلاث ١٩٩٣-١٩٩٦ من أجل دعم أنشطة تطوير مشاريع الأعمال لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ '٢' تعاقد البنك الدولي من الباطن مع برنامج EMPRETEC على إدارة صندوق التكنولوجيا وتطوير المؤسسات من أجل توفير مجموعة واسعة من الخدمات الاستشارية في القطاع الخاص على مدى فترة خمس سنوات من عام ١٩٩٥ الى عام ١٩٩٩؛ '٣' تعاقد الاتحاد الأوروبي مع البرنامج على إدارة صندوق تخطيط تنمية مشاريع الأعمال من أجل مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إعداد خطط مشاريع الأعمال ووضع مقترحات المشاريع.

١٧٥- **المحصلة/النتائج:** تم تدريب ما يزيد عن ٤٠٠ مشترك جديد في عام ١٩٩٤ بينما لا يزال أكثر من ٢ ٠٠٠ مشترك من منظمي المشاريع يستفيدون من تسهيلات البرنامج في مجال التدريب وإقامة الشبكات.

- زمبابوي: في عام ١٩٩٤، استفاد ٢٠٣ مشتركين من منظمي المشاريع من حلقات العمل التي نظمت في زمبابوي في مجال المشاريع القائمة على روح المبادرة. وقد خلصت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً الى أن المشتركين في برنامج EMPRETEC قد اسهموا خلال السنتين الأوليين من المشروع في توسيع الاستثمارات القائمة، أو توليد استثمارات جديدة بما مقداره نحو ٤٠ مليون دولار زمبابوي (٦,٧ مليون دولار أمريكي) وفي توليد نحو ١ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة. وتدل التجربة المستفادة من المشاريع المنفذة في بلدان أخرى على أن هذه الأرقام تتضاعف مع اكتمال المشاريع.

- غانا: عقدت خلال عام ١٩٩٤ حلقة عمل للتدريب في مجال تنظيم المشاريع اشترك فيها ٣٣ متدرباً. وعلاوة على ذلك، تم عقد تسع حلقات دراسية إدارية اشترك فيها ٥٤٤ مشتركاً من منظمي المشاريع. وتم توفير خدمات استشارية للمساعدة في وضع ١٩ خطة في مجال مشاريع الأعمال تم تمويل ٤ منها من قبل مؤسسات الأعمال. وقد بلغت نسبة النجاح ٦٠ في المائة. وقدم مركز دعم مشاريع الأعمال المشورة والخدمات الارشادية أكثر من ١ ٠٠٠ مرة . وعلاوة على ذلك، اشترك في المشروع ١٥ متطوعاً من إدارة التنمية الخارجية في المملكة المتحدة وتم وضع ١٥ ترتيباً للتعاقد من الباطن و١٠ ترتيبات ارتباط بمؤسسات أجنبية. وارتفع عدد الأعضاء في محفل برنامج EMPRETEC (وهو رابطة للمشتركين في البرنامج) الى ٤٢٠.

- جنوب أفريقيا: تم تقديم المساعدة، بناء على طلب من حكومة جنوب أفريقيا، في تنظيم "مؤتمر الرئيس" بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً، وقد عقد في عام ١٩٩٥ واشتمل على أكثر من ٢ ٠٠٠ مشترك. وتمثل هدف المؤتمر في تعبئة الدعم على نطاق واسع للكتاب الأبيض الذي وضعته الحكومة بشأن تنمية هذه المؤسسات والمساعدة في صياغة برنامج عمل شامل يتم من خلاله تنفيذ الخطط الواردة في الكتاب الأبيض.

١٧٦- **المشاكل/الحلول.** إن المشروع المنفذ في زمبابوي لم يحقق المستوى المستهدف فيما يتعلق بإنشاء الروابط بالشركات الأكبر والشركات عبر الوطنية لسبب بسيط هو أن الجهود اللازمة للنجاح في إنشاء مثل هذه الروابط في زمبابوي هي أكبر بكثير مما كان متوقعاً. وبالاضافة الى ذلك، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضئيلاً الى حد لم يكن متوقعاً وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على المشروع المنفذ في غانا من خلال مؤسسة غانا لتنفيذ برنامج EMPRETEC التي تعمل حالياً ككيان قانوني مستقل يتكون أعضاؤه المؤسسون من أعضاء مجلس إدارته.

١٧٧- كما نفذ الأونكتاد في عام ١٩٩٤ مشروعاً تمهيدياً لتقديم المساعدة بشأن بناء القدرات التكنولوجية، وهو مشروع TRANSTECH. ومن المعروف تماماً أن التكنولوجيا تسهم في تعزيز قدرة منظمي المشاريع على المشاركة في التجارة العالمية للسلع والخدمات. والواقع أن القدرة التنافسية للبلدان النامية قد اصبحت تعتمد بشكل متزايد على كفاءتها في اعتماد استراتيجيات تفضي الى توسيع القدرات التكنولوجية الوطنية. وقد تم تصميم برنامج TRANSTECH بحيث يساعد البلدان النامية في تعزيز القدرة التكنولوجية والكفاءة البيئية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل مساعدتها في التنافس في أسواق تشهد عملية تحرير متزايدة.

١٧٨- ويمكن لبرنامج TRANSRTECH أن يقدم مساهمات متكاملة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية، ويتيح إمكانية الحصول من مركز متعدد الخدمات لدعم مشاريع الأعمال على جميع الخدمات التي تحتاج اليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الاستجابة الفعالة لحالة المنافسة والتحرير المتزايد للتجارة. وسيتم بالتعاون الوثيق مع برنامج EMPRETEC توفير الخدمات الاستشارية وبرامج التدريب الشاملة المتصلة برفع المستوى التكنولوجي، ودعم الصادرات، والادارة البيئية لمشاريع الأعمال، وإنشاء الروابط بين مؤسسات الأعمال، والربط بشبكات التكنولوجيا، وتحقيق الاعتماد على الذات في نهاية فترة السنوات الخمس.

١٧٩- وقد تم تمويل وتنفيذ المرحلة الأولية من برنامج TRANSRTECH بالتعاون مع الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية. وقد استفاد المشروع من خبرة وتجربة المعهد الدانمركي للتكنولوجيا في بناء القدرة التكنولوجية للمؤسسات الدانمركية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٨٠- **المحصلة/النتائج:** أنجزت خلال الفترة قيد الاستعراض المرحلة التمهيدية من برنامج TRANSTECH وتم تقديم أربعة اقتراحات مشاريع قطرية (غانا وأوغندا وفييت نام وزمبابوي) واقتراح مشروع دون اقليمي واحد (امريكا الوسطى). وتحدد هذه المقترحات القطاعات الفرعية المحددة التي سيشملها البرنامج في البلدان المعنية. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشاريع في عام ١٩٩٥ إذا ما تم توفير التمويل الكافي.

٦- برنامج التسويق التجاري للعلم والتكنولوجيا (COMSAT)*

١٨١- **سياق التطور:** إن أنشطة البحث والتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا تؤدي دوراً رئيسياً في تحديد القدرة التنافسية للشركات والعمر التجاري لمنتجاتها وخدماتها. وتتوفر لدى العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قدرة علمية وتكنولوجية كبيرة يمكن تنميتها وتسويقها تجارياً، وهو ما يحدث بالفعل في بعض الحالات. غير أن عملية تأمين التمويل لأغراض البحث والتطوير، وحماية الملكية الفكرية التي تنشأ عن مثل هذه البحوث، وربط أنشطة البحث والتطوير بالصناعة على نحو فعال قد اثبتت أنها عملية صعبة في البيئة الجديدة ذات الوجهة السوقية. كما تتسم بنفس القدر من الصعوبة عملية الترخيص لهذه التكنولوجيا في الخارج أو إنشاء ترتيبات مشاريع مشتركة مع شركاء أجانب.

١٨٢- **الأهداف:** مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (والبلدان النامية) في تعزيز هياكلها ومؤسساتها العلمية والتكنولوجية القائمة، والمساعدة في تسويق المنتجات والخدمات ذات الصلة على المستوى الدولي.

١٨٣- **السمات:** يركز برنامج COMSAT على الأنشطة التالية: تحديد أولويات تلك المجالات التي يحتمل أن تتمتع فيها المنتجات والخدمات ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا بميزة دولية نسبية؛ وتدريب المدراء في

مؤسسات القطاع الخاص والمسؤولين الحكوميين، وإنشاء الروابط الدولية، والتسويق التجاري للتكنولوجيا المطورة محلياً، وتنمية مهارات واستراتيجيات التسويق، وتشجيع الروابط بين أنشطة البحث والتطوير.

١٨٤- **المحصلة/النتائج:** تم خلال الفترة قيد الاستعراض تنفيذ عناصر برنامج COMSAT في البلدان التالية: بيلاروس والأردن وكازاخستان وليتوانيا وأوكرانيا وأوزبكستان. وفيما يلي أمثلة تبين الطريقة التي تم بها تنفيذ البرنامج:

- **بيلاروس:** تم إيفاد بعثتين في عام ١٩٩٤ لمساعدة حكومة بيلاروس في صياغة برنامج شامل مدته سنتان يهدف الى تعزيز القدرة الوطنية في تسويق المنتجات والخدمات ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا على المستوى الدولي. وعلاوة على ذلك، تم تقديم المساعدة في استعراض وصياغة التوصيات فيما يتعلق بأربعة عقود بين المعاهد الوطنية للبحوث التكنولوجية والشركات الأجنبية.

- **الأردن:** طلبت حكومة الأردن مساعدة في صياغة وتنفيذ استراتيجية اقتصادية تستند الى المزايا النسبية لهذا البلد - ولا سيما في مجال المنتجات والخدمات ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا. وتم إيفاد بعثتين الى الأردن خلال السنة، أوفدت الأولى منهما من أجل دراسة القضايا ذات الصلة وإعداد تقرير عن استنتاجاتها، بينما أوفدت الثانية لمناقشة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير.

- **ليتوانيا:** استمر تقديم المساعدة لحكومة ليتوانيا، في إطار برنامج بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٢، في مجال تسويق المنتجات والخدمات ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا على المستوى الدولي. وقد أدى توفير الخبرة الاستراتيجية والتقنية والتسويقية الى اتاحة إمكانية وصول خمسة منتجات الى الأسواق الدولية في عام ١٩٩٤. وتم إسداء المشورة بشأن طرائق إعداد النشرات الترويجية للشركات وتم وضع إطار لإنشاء مركز وطني للعمل الابتكاري.

٧- برنامج العلم والتكنولوجيا: بناء القدرات

١٨٥- **سياق التطور:** يؤدي العلم والتكنولوجيا دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على القدرة التنافسية. ويشكل بناء القدرات عملية تراكمية طويلة الأجل. وفي هذا الصدد، يلزم اتخاذ إجراءات مختلفة من أجل تهيئة بيئة مفضية الى الابتكار، وتنمية وتحسين المهارات، وإنشاء الهياكل الأساسية المناسبة. وتتطلب زيادة تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا تحسين القدرة على الاستيعاب، الأمر الذي يتطلب بدوره بذل جهود محلية من أجل تحسين أدوات السياسة العامة، والترتيبات المؤسسية، وتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة، والهياكل الأساسية المادية الملائمة. وقد أضيف بعد جديد الى هذه المشكلة نتيجة لتزايد الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة من الناحية البيئية.

١٨٦- **الأهداف:** يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما اقل البلدان نمواً، في تعزيز قدرتها على اختيار وحيازة وتطوير وتطبيق ونشر التكنولوجيات، من أجل مساعدتها في التنافس في أسواق تشهد عملية تحرير متزايد ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٨٧- **السمات:** بالنسبة لبناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على ضوء المشاكل التكنولوجية الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً، يهدف البرنامج الى تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً في صياغة السياسات السليمة في مجال العلم والتكنولوجيا، كما يهدف الى تشجيع نقل التكنولوجيا.

المحصلة/النتائج

١٨٨- **استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والبنية المؤسسية:** تم خلال الفترة قيد الاستعراض إعداد تقارير ميدانية عن سياسات العلم والتكنولوجيا في كل من بنغلاديش وبوروندي واثيوبيا ونيبال وجمهورية تنزانيا المتحدة في إطار مشروعين. وأعد بالنسبة لبوروندي برنامج تدريبي مصمم خصيصاً لاختيار الطرائق والسبل والوسائل الملائمة لحيازة التكنولوجيات من مصادر أجنبية. وقد شكل تحديد أولويات متطلبات السياسة العامة سمة من سمات مشروع بوروندي. وفي هذا السياق، تم تحديد المجالات الرئيسية التي يتعين فيها اتخاذ المزيد من الاجراءات. وتم تقديم التقارير المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا في بنغلاديش ونيبال واثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة ومناقشتها في حلقة عمل عقدها الأونكتاد في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

١٨٩- **بناء القدرات المحلية:** يجري تنفيذ مشروع في تايلند يركز على تعزيز تنمية الموارد البشرية، وأنشطة البحث والتطوير في القطاع الخاص، ونظام المعايير الصناعية في سياق عملية صياغة شاملة لسياسات العلم والتكنولوجيا للفترة ١٩٩٥-٢٠١٥. وتم إعداد دراسات محددة بشأن هذه المواضيع. وتم تنظيم اجتماعات للحوار في مجال السياسة العامة فيما بين مشاركين يمثلون مختلف قطاعات الاقتصاد في تايلند على أساس الدراسات التي تم إعدادها في إطار المشروع المذكور أعلاه. وتعتبر هذه المناقشات في مجال السياسة العامة أدوات قوية لبناء توافق الآراء بشأن المشاريع والبرامج ذات الأولويات المحددة.

١٩٠- **التكنولوجيات السليمة بيئياً:** تم تحليل إمكانيات نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً في حلقة عمل تم تنظيمها في أوسلو. وقد نوقشت النتائج التي خلصت اليها حلقة العمل خلال الدورة الثالثة للفريق العامل المخصص للترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا. وأُعدّت دراسة بشأن نشر ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، وذلك على سبيل المتابعة للتوصيات التي خلصت اليها حلقة العمل.

١٩١- **مؤسسات البحث والتطوير:** تعزيز مؤسسات البحث والتطوير والروابط بين هذه المؤسسات والقطاع الانتاجي. تم تنظيم حلقة عمل في نيودلهي بالتعاون مع مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وشعبة الأونكتاد للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وعلى سبيل المتابعة للتوصيات التي خلصت اليها حلقة العمل هذه التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اتخذ مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، بدعم من الأونكتاد، مبادرة لإنشاء

رابطة إقليمية للتسويق التجاري لنتائج البحث والتطوير. وقد اشتمل مشروع بوروندي على عنصر يعالج القضايا المتعلقة بمؤسسات البحث والتطوير وتم إعداد تقرير حول هذا الموضوع.

١٩٢- **دينامية التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال صادرات الصناعة التحويلية للبلدان النامية:** أجريت دراسات في مجال صناعات االملابس والمنسوجات في بنغلاديش وكمبوديا والهند ولاوس وميانمار والفلبين وسري لانكا وفييت نام. وتم تنظيم حلقات دراسية لمناقشة نتائج الدراسات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

٨- برنامج المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR)

١٩٣- **سياق التطور:** إن برنامج المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يعزز تطوير المفاهيم الدولية للمحاسبة والإبلاغ. وهذا يتم من خلال عقد دورات سنوية لأفرقة عاملة حكومية دولية ومن خلال تنفيذ مشاريع المساعدة التقنية. فالبيانات المالية التي تعد وفقاً لمفاهيم المحاسبة الدولية تزود المستثمرين المحتملين بمعلومات موثوقة بدرجة اكبر مما يحفز زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٩٤- ويجري تنفيذ مشروع ممول من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوزبكستان بهدف مساعدة الحكومة في صياغة قوانين وممارسات جديدة للمحاسبة في أوزبكستان تتلاءم مع احتياجات الاقتصاد السوقي وتتمشى مع معايير المحاسبة الدولية. وبالاضافة الى ذلك، فإن مفهوم الربح حسبما تعرفه مبادئ المحاسبة يعزز الاصلاحات الاقتصادية داخل البلد. وبعد اعتماد هذه القوانين، سيتم تنظيم برنامج تدريبي من أجل ضمان تنفيذ هذه الاصلاحات.

١٩٥- وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع المفوضية الأوروبية. وقد تقاسم الأونكتاد والمفوضية الأوروبية المسؤوليات عن مدخلات هذا المشروع؛ فالاتحاد الأوروبي يمول خدمات الخبراء المعينين لفترات قصيرة لإسداء المشورة الرفيعة المستوى فيما يتعلق بالسياسة العامة، بينما أنشأ الأونكتاد مكتباً ميدانياً دائماً يوفر دعماً إدارياً وتقنياً مستمراً لأنشطة المشروع.

١٩٦- **المشاكل:** إن التزام الحكومة بعملية الاصلاح ومشاركتها النشطة في وضع القوانين الجديدة سيشكلان عاملين حاسمين بالنسبة لفعالية المشروع. وقد أدى الوجود الدائم لموظفي المشروع الى مساعدة الحكومة الى حد بعيد في استعراضها المستمر وفهمها للقوانين والأنظمة الجديدة. وقد واجه المشروع صعوبات في الجمع بين الخبرة التقنية والمهارات اللغوية عند اختيار الخبراء الدوليين. فالمحاولات التي بذلت من أجل التغلب على هذه المشكلة عن طريق تعيين خبراء روس مرموقين ممن تلقوا تدريباً مناسباً في البلدان الغربية وممن تتوفر لهم خبرة مباشرة فيما يتعلق بعملية الاصلاح في بلدهم لم تتكلل بالنجاح دائماً.

١٩٧- **المحصلة/النتائج:** أسفر المشروع عن وضع مشاريع أولية للاصلاحات وبدأ سريان أنظمة المحاسبة الجديدة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ ومن المتوقع أن يتم اعتماد القوانين المنقحة في الدورة الثانية للبرلمان في عام ١٩٩٥.

هاء - شعبة أقل البلدان نموا

١ - الأنشطة المتصلة باستعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

١٩٨ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٩٨/٤٩ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، عقد اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى في نيويورك في الفترة من ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على أن يسبقه اجتماع لمدة يوم واحد لكبار المسؤولين في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ويُتوقع أن يجري الاجتماع استعراض منتصف المدة الشامل وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وبتحديد أكبر، يُتوقع من الاجتماع أن يقوم بالآتي: '١' استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني؛ '٢' استعراض التقدم المحرز في تدابير الدعم الدولية، وخاصة تنفيذ أهداف والتزامات المساعدة الانمائية الرسمية الواردة في برنامج العمل، بما يشمل تعديلها تصاعديا، وتخفيف عبء الدين الخارجي على أقل البلدان نموا، وتيسير توسيع الفرص التجارية؛ '٣' في ضوء '١' و'٢' أعلاه، بحث واتخاذ تدابير جديدة مناسبة، حسب الاقتضاء، لتعزيز تنفيذ برنامج العمل خلال الفترة المتبقية من التسعينات تنفيذا فعالا وفي الوقت المحدد.

١٩٩ - وتعلق أعلى الأولوية على الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيتيح فرصة فريدة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف برنامج العمل واقتراح تدابير جديدة تساعد على قلب اتجاه التدني الاجتماعي الاقتصادي لأقل البلدان نموا وإعادة تنشيط نموها وتنميتها.

٢٠٠ - ولمساعدة الحوار الحكومي الدولي، بدأ الأونكتاد في عام ١٩٩٤ في تنفيذ عدد من الأنشطة التحضيرية، الممولة جزئيا من مشروع أقاليمي صغير لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (GLO/94/001)، تكملها عدة مشاريع استئمانية من مانحين ثنائيين ومؤسسات متعددة الأطراف. والهدف من العملية التحضيرية هو تمكين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية من أن تبحث بطريقة شاملة القضايا التي يتناولها استعراض منتصف المدة الشامل.

٢٠١ - وكجزء من الأعمال التحضيرية، أستُهلت أنشطة تتصل بالأعمال الموضوعية والمساعدة التقنية لعدد من الاجتماعات الموجهة إلى القضايا. وعُقدت اجتماعات قبل استعراض منتصف المدة الشامل ركّزت على: المرأة والتنمية، إصلاحات السياسة المالية وتنويع التجارة. وتم تنظيم فريق معني بالتمويل الخارجي والدين والتجارة اثناء اجتماع ممثلي أقل البلدان نمواً مع أطراف التنمية (اجتماع المانحين - المتلقين). كما تشمل أنشطة الأونكتاد التحضيرية إعداد الوثائق الموضوعية والتنسيق مع شتى أجهزة منظومة الأمم المتحدة.

٢ - تدعيم القدرات الوطنية في التجارة والقطاع الخارجي

٢٠٢ - تم تقديم الدعم إلى زامبيا في إطار المشروع ZAM/92/026 "المساعدة التحضيرية لبناء القدرات في وزارة التجارة والصناعة" من أجل وضع مؤشرات لتقييم فعالية اصلاحات السياسة التجارية. وقُدمت اقتراحات بناء على طلب سلطات زامبيا لبلورة عمل المتابعة للمشروع السالف ذكره في زامبيا.

٢٠٣ - ووجهت المساعدة المقدمة إلى أوغندا في إطار المشروع UGA/87/009 إلى بناء مؤسسات وزارة التجارة والمؤسسات ذات الصلة لتمكينها من أن تؤدي كاملا وظائفها المحددة في مجالات إقرار السياسات والوظائف التشغيلية. وهناك مهمة ثانية هي توفير الدعم المباشر في تنمية وتعزيز الصادرات. وشمل ذلك: (أ) تدريب المعنيين بالتجارة في القطاع الخاص؛ (ب) تحسين رصد التجارة الخارجية.

٢٠٤ - وهناك مشروع استئماني أقاليمي (INT/89/A17) مموّل من ايطاليا تصدى لحاجة أقل البلدان نمواً إلى تنويع صادراتها وتطوير هيكل انتاج أكثر توازناً. واستهدف المشروع تزويد أقل البلدان نمواً بدراسات قطرية وتوليفية شاملة، وتقديم توصيات بالسياسة العامة مستمدة منها. وأجريت ثماني دراسات قطرية (بنغلاديش، بنن، الرأس الأخضر، هايتي، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، موزامبيق، النيجر، أوغندا) كما استُكملت دراستان دون إقليميتين عن أقل البلدان نموا في آسيا وافريقيا. وستصدر هذه الدراسات والدراسة التوليفية في عام ١٩٩٥. وستوفّر نواتج هذا المشروع الأساس لاجتماع فريق خبراء يعقد في عام ١٩٩٥ لمناقشة القضايا في مجال تنويع التجارة. وسييسّر المشروع من مشاركة كبار المسؤولين عن إقرار السياسات العامة في هذا الاجتماع. كما ستخدم النتائج كمدخل لعملية استعراض منتصف المدة وستُنشر في شكل نموذج تدريبي يوضع بالتعاون مع "برنامج التدريب التجاري".

٢٠٥ - واستهدف مشروع استئماني أقاليمي (INT/91/A20) دعمته هولندا بشأن اصلاحات السياسة الضريبية في أقل البلدان نمواً تعيين السياسات والتدابير التي تحتاجها أقل البلدان نمواً لتعبئة الموارد وإعادة هيكلة المصروفات، وتنمية إطار يخدم كأساس لإسداء النصح في مجال السياسة العامة إلى أقل البلدان نمواً التي تسعى إلى الاصلاح الضريبي. وكانت الدراسات الافرادية القطرية الأربع التي اضطلع بها عن بنغلاديش وغامبيا وملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة. وتم إعداد استعراض عام للنتائج الأساسية واستنتاجات السياسة العامة سيعرض في شكل ورقة إطارية للسياسة العامة. واستنادا إلى هذه النتائج والدعم المقدم من المشروع، سيعقد اجتماع لفريق خبراء في ١٩٩٥ لمناقشة قضايا السياسة العامة العملية الواردة في إعادة توجيه الموارد وسياسات الإنفاق في أقل البلدان نمواً. وستُشكل نتيجة هذا الاجتماع مدخلا هاما لاجتماع استعراض منتصف المدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢٠٦ - واستهدف مشروع استئماني أقاليمي آخر (INT/91/A31) مموّل من ايطاليا تدعيم القدرات الوطنية لتعبئة وتخصيص الموارد من أجل التنمية في أقل البلدان نموا. وتعرض توصيات السياسة العامة في شكل دراسة عامة تستند إلى دراسات قطرية أربع (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، فانواتو، ليسوتو، مدغشقر). وسيستعان أيضا بنتائج هذه الدراسات لاستحداث نماذج تدريبية لحلقة عمل.

٢٠٧ - وبناء على طلب حكومة النيجر، تم إيفاد بعثة لإسداء النصح إلى الحكومة بشأن استراتيجيات تخفيف الآثار الضارة لخفض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي على اقتصاد ومجتمع البلد ودعم آثاره الإيجابية إلى أقصى حد (RAF/93/803). ونُظمت هذه البعثة في تعاون وثيق مع مصرف التنمية الافريقي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي. وصدرت استنتاجات وتوصيات اللجنة في الدراسة المعنونة: "أثر خفض قيمة العملة على اقتصاد النيجر. القيود الجديدة للتكيف - سبل إزالة الدين".

٣ - مشاكل المرور العابر للبلدان غير الساحلية النامية

٢٠٨ - واصل الأونكتاد، كجزء من أنشطته في مجال التعاون التقني لصالح البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية، تنفيذ ثلاثة مشاريع دون إقليمية لتقديم المساعدة التقنية في مجال النقل العابر في غرب/وسط وشرق/وسط أفريقيا والجنوب الأفريقي. ومع ذلك، وبسبب المشاكل المالية للوكالات المموِّلة، ركّزت هذه الأنشطة أساسا على تقييم النتائج التي تحققت أثناء الأعوام السابقة للمشاريع. واستُخدم هذا التقييم كأساس للاستعراضات النهائية للمشاريع التي اضطُلع بها في النصف الثاني من عام ١٩٩٤.

٢٠٩ - وأشادت البلدان المستفيدة من المشاريع السابقة كثيرا بعمل هذه المشاريع وأثرها الايجابي على تحسين نُظم النقل العابر، وحثّت المؤسسات المانحة على النظر الجاد في توفير الموارد لإعادة تنشيط أنشطة المشاريع. وطُلب إلى أمانة الأونكتاد ممارسة دور حفّاز في حشد هذا الدعم. ومنذ ذلك الحين، أجريت اتصالات مع شتى وكالات التمويل في هذا الصدد، وتم وضع برامج منصلة للعمل المقبل.

٢١٠ - وهناك مبادرة هامة أخرى في مجال التعاون التقني اضطلعت بها أمانة الأونكتاد وتتصل بالعمل التحضيري الذي تم لمساعدة الدول غير الساحلية النامية حديثة الاستقلال في آسيا الوسطى في جهودها لتحسين نُظم نقلها العابر. واشتمل ذلك في البداية على تنفيذ دراسة نموذجية بشأن نُظم النقل العابر لهذه البلدان. كما أبرز هذا التقرير، الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ٤٨/ ١٧٠، بعض المجالات الأساسية في قطاع النقل العابر، حيث يلزم تقديم المساعدة التقنية. وفضلا عن ذلك، أجريت اتصالات مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي في آسيا الوسطى بغية تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ الأنشطة الاستكشافية للتعاون التقني. كما أجريت اتصالات مع المنظمات الأخرى التي سبق لها القيام بأعمال تتصل بقضايا النقل العابر في هذه البلدان، وخاصة الجماعة الاقتصادية الأوروبية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ضماناً لأن تستفيد مبادرات الأونكتاد في هذا المجال من الأنشطة ذات الصلة.

واو - شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة

١ - تخفيف الفقر

٢١١ - فيما يتعلق بالمشروعين الأقاليميين INT/93/118 وINT/93/A07، جاء العمل الذي اضطلعت به وحدة تخفيف الفقر في عام ١٩٩٤ على النحو التالي: (أ) متابعة حلقة التدارس الأقاليمية الأولى (عقدت في تونس خلال الفترة ١٥-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، (ب) الأعمال التحضيرية لحلقة التدارس الثانية (عقدت في سانتياغو خلال الفترة ١٠-١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥). وتألفت متابعة حلقة التدارس في تونس من تقديم التقرير المعنون "حلقة التدارس بشأن التعبئة الاجتماعية وتنظيم الفقراء"، TD/B/CN.2/7، مرورا باجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتخفيف الفقر وحتى الدورة الثانية للجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر (٢٥-٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤) التي قررت بدورها استرعاء نظر الحكومات والمنظمات الدولية المختصة إلى التقرير.

٢١٢ - وفيما يتعلق بحلقة تدارس سانتياغو، أعدت الترتيبات خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤ لعقد الاجتماع في شيلي وتطوير المحتوى الموضوعي للاجتماع، واختيار خبيرين استشاريين، وتحديد خبراء لإعداد الورقات التقنية والعمل كأعضاء فنيين، واجراء البحوث ووضع مشروع مذكرة غير رسمية بالقضايا لعرضها على حلقة التدارس. وكان العمل المضطلع به في عام ١٩٩٤ أساسيا لتمهيد الأرض وضمان نجاح حلقة سانتياغو.

٢١٣ - وقد أشادت الدورة الثالثة للجنة الدائمة المعنية بتخفيف الفقر في اجتماعها في الفترة ١٢-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ باستخدام حلقات التدارس. واعتُبرت حلقات التدارس هذه وسيلة فعالة جدا لتبادل الخبرات وايجاد المعارف بشأن قضايا لها أهميتها في تخفيف الفقر في البلدان النامية. واستناداً إلى التقريرين المعنونين "التجارة الدولية وتخفيف الفقر" (TD/B/CN.2/13) و"تقرير حلقة التدارس المعنية بتخفيف الفقر من خلال التجارة الدولية" (UNCTAD/ECDC/PA/1)، أعتُبرت حلقة سانتياغو بوجه خاص هامة في مساعدة الدول الأعضاء على كسب المزيد من المعارف التجريبية في مجال يخضع لمسؤولية واختصاص الأونكتاد وفقا لولايته.

٢١٤ - وقد حققت حلقة تدارس سانتياغو نتائج هامة في مجال المتابعة. وشمل ذلك الاهتمام الذي أبدته منظمة الدول الأمريكية باقتراح تنفيذ مشروع بحثي مشترك يعنى بآثار تحرير التجارة على الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. كما أدت إلى مشاركة موظفي الأونكتاد في إعداد اقتراح بتعيين المشاريع يعنى بصادرات البساتين البوليفية، واسترعاء اهتمام المانحين المحتملين إلى هذا الاقتراح (أشاد ممثل من الجماعة الأوروبية بهذه المبادرة كمثال يحتذى لتنفيذ نتائج حلقة التدارس). وستساعد خطة إصدار كتاب عن حلقة تدارس سانتياغو على نشر نتائجها.

٢ - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٢١٥ - تجري حاليا إعادة تشكيل مختلف جوانب عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في ضوء البيئة الاقتصادية الدولية المتزايدة الانفتاح والمنافسة. وفي حين يلزم العمل على الصعيد الوطني، فإن هناك بعض الأنشطة التي يمكن تنفيذها بفعالية ونجاح أكبر على أساس مشترك بين الأقطار وتشمل، بطبيعتها ذاتها، مجالا واسعا من مؤسسات القطاعين العام والخاص، بما في ذلك قطاع الأعمال.

٢١٦ - ويشمل إسداء النصح وتقديم الدعم التقني والمساعدة وتكوين المهارات الداعمة لجهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مجموعة تشمل ستة أبعاد أساسية تعزز: (أ) تمويل التجارة وتوسيع التجارة داخل التجمعات وفيما بينها؛ (ب) التعاون المتعدد الأقطار/المتعدد المؤسسات في مجال التكنولوجيا والتعاقد على اجراء البحوث، (ج) ترتيبات المدفوعات والمقاصة والترتيبات النقدية، (د) تنمية الأسواق المالية والاستثمارات والمؤسسات المشتركة، (هـ) تقديم الدعم التقني واللوجستي لمفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية، (و) الحوار مع المتعاونين من الشركاء والمانحين والمستفيدين.

٢١٧ - (أ) **الدعم التقني في تمويل التجارة**، ويشمل تدعيم برامج ائتمانات التصدير للبلدان النامية، ومساعدتها على تحقيق قدر من توافق الآراء بشأن توحيد معايير المستندات، وقواعد التشغيل، واجراءات

تقدير درجة الجدارة الائتمانية، والتأمين ومعاملة الضمان. وتشمل المساعدة التقنية حلقات دراسية ودورات تدريبية لبحث الاصلاحات في الأنظمة المصرفية والاشراف المصرفي؛ والاستخدام الأمثل للائتمانات المستندية في صفقات التصدير (ما زالت ملزمة في بعض البلدان النامية)؛ وتبسيط الاجراءات المتعلقة بمقدمي التمويل التصديري من خارج المصارف، كالوكلاء التجاريين ومقدمي الخصم على الفواتير، وإنشاء آليات لضمان الائتمان أو إقرار خطابات الاعتماد. وتعمل الأمانة حاليا على تطوير نموذج أولي لمخططات تمويل التجارة يبرز الخصائص المناسبة لكل من المؤسسات القطرية والمؤسسات المشتركة بين الأقطار. ويشمل النموذج الأولي عناصر مثل: اصلاحات التمويل التجاري؛ أنواع تسهيلات الاقراض، هيكل النوافذ، أنواع الضمانات (المعايير الموصى بها لاستخدام الضمانات) والتأمين، وأنواع المخاطر وإدارتها، والرسملة: حجم رأس المال، والصلة بين المدفوع والقابل للسداد، وإدارة الأرصدة والسيولة، والترتيبات المؤسسية، والصلة بالتسهيلات الأخرى لتمويل التجارة وضمان ائتمانات التصدير. ويمكن توفير المساعدة التقنية على هذا النسق، عند الطلب، إذا توافرت الموارد.

٢١٨ - وعُقد المؤتمر الثاني للمصارف المركزية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية في سانتا كروز دي تينيريف، أسبانيا، في ٢-٣ آذار/مارس ١٩٩٤. وحضر محافظو وكبار مسؤولي ١٧ مصرفا مركزيا، فضلا عن مؤسسات مالية ومنظمات دولية، هذا الاجتماع الذي شارك في تنظيمه هيئة تعزيز التجارة الخارجية لجزر كناري (PROEXCA) وغرفة التجارة والصناعة والنقل البحري في سانتا كروز دي تينيريف. وناقش المشتركون تمويل التجارة بين المنطقتين. وساعد موظفو أمانة الأونكتاد في توفير الدعم التنظيمي والأشخاص المرجعيين للمشاركة في المناقشات. وتم بحث قضايا مثل اجراءات توحيد معايير التحويلات، والائتمانات والمدفوعات؛ وتدابير تيسير استخدام آليات المقاصة في المنطقتين؛ وتدعيم تسهيلات تمويل التجارة، وإمكانات الربط الشبكي بينها. وكما قرر المؤتمر الثاني، عُقدت الدورة الأولى للجنة المتابعة في مدريد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ لمواصلة بحث إمكانات تحسين تمويل التجارة بين المنطقتين.

٢١٩ - كما اتخذت مبادرة في إطار مشروعي RAS/93/039 وRLA/93/003 المشتركين بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد لتحسين التجارة في منطقة حوض المحيط الهادئ، بين بلدان أمريكا الوسطى والبلدان الآسيوية. والهدف هو تنظيم اجتماع لوزراء التجارة للبلدان العشرة المشاركة من كل جانب، لتحليل الوضع بغية تحديد امكانات تعزيز التجارة بين المناطق. ويجري العمل التحضيري قدما، ويشمل إعداد دراسات تتضمن اقتراحات محددة لخلق فرص تجارية ذات طبيعة أقاليمية. ويؤمل أن يُعقد الاجتماع في أوائل ١٩٩٦.

٢٢٠ - (ب) التعاون التقني والتعاقد البحثي، وشملت الأنشطة اشتراك مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ووحدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي، في تنظيم وتنفيذ حلقة تدارس عن تعاون مجتمعات - مؤسسات البحث والتطوير في البحث والتصريف التجاري التكنولوجي/تطبيق النتائج. وعُقدت الحلقة في نيودلهي في الفترة ٧-١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وحللت الحلقة: '١' العوامل المؤثرة على أداء منظمات البحث والتطوير؛ '٢' القضايا المتعلقة بتطبيق أو تصريف نتائج البحث والتطوير تجاريا في مجالات مختارة (الأغذية، مواد البناء، البيئة، الخ.)؛ '٣' زيادة الاستفادة من خيارات البحث والتطوير المتاحة محليا؛ '٤' إمكانات تدعيم الشراكات المتعددة الأقطار/المتعددة المؤسسات. وتمشيا مع الاعتبارات التي نظرت فيها

الحلقة، شكلت بالفعل في أوائل ١٩٩٥ رابطة إقليمية لتصريف نتائج البحث والتطوير تجاريا ومقرها في نيودلهي.

٢٢١ - (ج) وبدأت في أواخر ١٩٩٤ الأعمال التحضيرية للدورة التاسعة للجنة التنسيق المعنية بترتيبات المدفوعات والتعاون النقدي المتعدد الأطراف فيما بين البلدان النامية المقرر عقدها في ١٩٩٦. وستبحث الدورة التاسعة تحويل ترتيبات المدفوعات إلى وكالات للتعاون النقدي. وسيعمل الأونكتاد كأمانة فنية لهذا الاجتماع وسيوفّر وثائق المعلومات الأساسية.

٢٢٢ - وما زال يجري إعداد الوثائق الموجهة إلى المساعدة التقنية والتي تناسب تحويل غرفة مقاصة غرب أفريقيا إلى وكالة متخصصة مستقلة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، هي وكالة النقد لغرب افريقيا، كما تقرر في عام ١٩٩٢ في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (المقرر A/Dec 4/7/92). وتتناول هذه الوثائق مسألتين رئيسيتين: '١' الوظائف المحتملة لوكالة النقد لغرب أفريقيا، التي ستضطلع بوظائف المقاصة والمدفوعات، فضلا عن العناصر الأخرى للتعاون النقدي؛ '٢' وضع مشروع اقتراح للمساعدة التقنية لإنشاء وكالة نقد غرب أفريقيا فعليا. وساعدت غرفة مقاصة غرب أفريقيا الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا في تنفيذ شتى الخطوات المعنية في برنامج التعاون النقدي للاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا.

٢٢٣ - وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي (مشروع اتحاد المغرب العربي RAB/91/003)، فقد بدئ في إعداد دراسة في منتصف عام ١٩٩٤ بشأن "آليات تعويض الخسائر الناتجة عن تطبيق اتفاقية التعريفات والتجارة فيما بين بلدان اتحاد المغرب العربي". وقُدمت الدراسة إلى أمانة اتحاد المغرب العربي في أيار/مايو ١٩٩٥ وسيستعرضها فريق خبراء من الاتحاد في أواخر عام ١٩٩٥. وتناقش الدراسة: '١' مفهوم الخسائر والتعويض؛ '٢' اعتماد ميزانيات بلدان اتحاد المغرب العربي على تطبيق اتفاقية الاتحاد بشأن التعريفات والتجارة؛ '٣' اقتراحات محددة لإنشاء آليات للتعويض.

٢٢٤ - وشارك الأونكتاد في الاجتماع السنوي لمديري اتحاد المقاصة الآسيوي ومحافظي سبعة مصارف مركزية (أيار/مايو ١٩٩٥، كولومبو، سري لانكا) الذي أتاح الفرصة لاستعراض الحالة الجارية، ومناقشة امكانات تعزيز التعاون النقدي فيما بين البلدان الآسيوية. وقدم الموظف المرجعي من الأمانة عرضا عن آفاق اتحاد المقاصة الآسيوي ودوره مستقبلا، بعد أن أصبحت العملات قابلة للتحويل في معظم البلدان الأعضاء. ويجري إسداء النصح عند الطلب مع تقدم عملية تطوير هذه المؤسسة.

٢٢٥ - (د) وبالنظر إلى التكاليف المتصاعدة والتعقيد المتزايد للتكنولوجيات، فإن التعاون المتعدد الأقطار/المتعدد المؤسسات في مجال التكنولوجيا لم يعد في أغلب الحالات مسألة خيار، بل مسألة ضرورة للمؤسسات فضلا عن منظمات البحث والتطوير، وخاصة الأصغر حجما. وترد اقتراحات ببعض الأفكار ذات التوجه التشغيلي في الوثيقة UNCTAD/ECDC/Misc.134 المؤرخة في أيار/مايو ١٩٩٥ عن أشكال التعاون المتعددة الأقطار والمتعددة المؤسسات في ميدان التكنولوجيا. وفي عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، سيتعين تكريس الاهتمام إلى قضايا التكنولوجيا في السياق الأفريقي، حيث تتسم الهياكل والقدرات الأساسية بضعف خاص.

٢٢٦ - كما أن ضعف الأسواق المالية المحلية، وضعف نسبة المشاركة في رأسمال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ظهرت محليا، يشكلان معوقين هامين أمام النمو الاقتصادي والتنمية. واستجابة للرغبة الصريحة من اتحاد المؤسسات الخاصة لأمريكا الوسطى وبنما بتوفير حلقة دراسية تدريبية للمديرين التنفيذيين للشركات الصغيرة والمتوسطة (وخاصة النساء) تعنى بفرص الوصول إلى الأسواق المالية دون الاقليمية، تعاونت أمانة الأونكتاد مع اتحاد المؤسسات الخاصة ومع أمانة النظام الاقتصادي لأمريكا الوسطى في مسار عام ١٩٩٤ في بلورة اقتراح المشروع المعني.

٢٢٧ - وشمل الاقتراح المتعلق بدور الأسواق المالية المحلية (دون الإقليمية) في تنمية المؤسسات والمشاريع المشتركة ما يلي: '١' إعداد دليل تدريبي عن سبل الوصول إلى الأسواق المالية المنظمة، لكي يدرسه في الدورات التدريبية القصيرة مديرو المؤسسات الصغيرة؛ '٢' إجراء تحسينات في مصرف البيانات دون الاقليمي المعني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ '٣' تحسين الربط الشبكي بين مراكز الوصل الوطنية، وإدخال مرافق محوسبة (بسيطة) إذا لزم الأمر. وما زال يجري البحث عن موارد لهذا المشروع النموذجي المتواضع نسبيا. وثمة حاجة إلى أنشطة متابعة مناسبة لتأمين الموارد في أقرب وقت ممكن، ولتنفيذ الاقتراح. ومن شأن الاقتراح أن يخدم كنموذج يمكن تكييفه لمبادرات أخرى مشتركة بين الأقطار ذات طابع مماثل، أي في الحالات التي يكون فيها تأثير الحجم الصغير للمؤسسات المحلية بسيطا على الأسواق المالية المحلية، وتكون الامكانات فيها أقل لجذب الموارد من خلال الأسواق المالية دون الاقليمية/الاقليمية.

٢٢٨ - (هـ) أنشئ النظام الشامل للأفضليات التجارية كإطار لتبادل الامتيازات التجارية فيما بين البلدان النامية. وبدأ نفاذه في عام ١٩٨٩ بعد ١٥ تصديقا أوليا عليه. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، قررت لجنة المشتركين، وهي هيئة إدارة الاتفاق، الشروع في الجولة الثانية للمفاوضات بهدف توسيع العضوية والمنتجات المشمولة بالاتفاق. وأنشئت أفرقة تفاوضية في المجالات التالية: تيسير الانضمام، المفاوضات على كل منتج على حدة، والمفاوضات التعريفية الشاملة، والتدابير التجارية المباشرة والاتفاقات غير التعريفية والقطاعية. وفي عام ١٩٩٤ ضم النظام الشامل للأفضليات التجارية ٤٠ بلدا مشاركا، منها ستة من أقل البلدان نموا. وفي خلال عام ١٩٩٤، كثّفت المفاوضات مع سبعة بلدان نامية وتجمّع دون إقليمي واحد طلبت الانضمام.

٢٢٩ - وأُحرز تقدم على مسار المفاوضات المحددة بالمنتج. وعُقدت ثلاث دورات للمشاورات الثنائية ودورة للمفاوضات الثنائية بين البلدان التي قدمت قوائم بالطلبات وتلك التي وُجهت إليها الطلبات. ويؤمل أن تتحول الامتيازات الثنائية إلى إمتيازات متعددة الأطراف قبل نهاية الجولة الثانية. أما المفاوضات التعريفية الشاملة، فضلا عن المفاوضات بشأن التدابير التجارية المباشرة وتلك المتعلقة بالتجارة الطويلة والمتوسطة الأجل، فتحركت ببطء أكبر بسبب تعقيد القضايا الواردة. إن التدفقات التجارية في إطار الاتفاق، وإن كانت متواضعة تماما، تشهد تزايدا تدريجيا. واشاد الأعضاء بالدعم التقني المقدم، فضلا عن الأداء السلس والتقدم المحرز الذي حققه النظام الشامل للأفضليات التجارية. ونُفذت أنشطة التعاون التقني بدعم مالي من صندوق بيريز غيريرو الاستئماني، ومن مساهمات قدمتها البلدان المشاركة إلى الصندوق الاستئماني للنظام الشامل للأفضليات التجارية.

٢٣٠ - (و) وجرت متابعة حوار أمانة الأونكتاد مع المتعاونين من الشركاء والمانحين والمستفيدين على مستويات شتى هي: '١' ما يتعلق بمشاريع محددة جارية وجديدة قطرية ومشتركة بين الأقطار؛ '٢' تحديد الاقتراحات والبرامج داخل الأمانة فيما يتعلق بجوانب محددة من عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛ '٣' على مستوى الاجتماعات الحكومية الدولية، وخاصة دورتي اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية اللتين عقدتا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥؛ '٤' فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي اجتمع في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٤.

٣ - تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

٢٣١ - تعرض اقتصاد الأراضي الفلسطينية لتغييرات هيكلية هامة تحت ظروف احتلال دام أكثر من ربع قرن من الزمن. فالزراعة بوصفها القطاع المهيمن تراجعت تدريجيا أمام قطاع الخدمات، في حين ركدت الصناعة فعليا. وأدى الأداء الضعيف للقطاعات المنتجة للسلع الأساسية إلى سعي نسبة مئوية متزايدة من القوى العاملة إلى البحث عن فرص عمل خارج الأراضي الفلسطينية مما أحدث أثرا مباشرا طفيفا، إن وجد، على بناء القاعدة الانتاجية المحلية للاقتصاد. ووُجه معظم تكوين رأس المال، الممول من استثمارات خاصة، إلى تلبية جوانب النقص في الاسكان. ولا توجد مؤسسات فلسطينية وطنية لديها سلطة بحث وتغيير مسار الأحداث بتعيين الأولويات وتصميم الاستراتيجيات وتوفير المبادئ التوجيهية لتدابير السياسة العامة الرامية إلى وقف تدهور الاقتصاد وتوفير زخم لنموه وتنميته.

٢٣٢ - وحدا الوضع المستمر، المحدد خطوطه أعلاه، بأمانة الأونكتاد إلى الشروع في تنفيذ مشروع مشترك بين القطاعات عملي التوجه لتقصي مشاكل وتوقعات الاقتصاد الفلسطيني (انظر قرار مجلس التجارة والتنمية ٢٣٩ (د-٢٣)). واشتمل المشروع على تقييم للحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية يحدد المشاكل والاحتياجات العاجلة، ويحلل توقعات مستقبل التنمية الاقتصادية، ويضع إطارا للاستراتيجية ومبادئ توجيهية للعمل في مجال السياسة العامة.

٢٣٣ - وفي تطوير النطاق الموضوعي للمشروع في شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، أجريت مشاورات وثيقة مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات العربية الاقليمية وغيرها من المؤسسات المهتمة. وكان الهدف هو تنسيق الجهود والتماس التعاون في المجالات ذات الأهمية المتبادلة. واقتناعاً بمزايا المشروع، عرضت منظمات قليلة حتى مساهمات مالية من أجل تنفيذ المشروع، مكملة بذلك الموارد التي أتاحتها للمشروع الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٧٤/٤٤. وتألفت المنظمات المساهمة من جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

٢٣٤ - وبدأ خبراء فلسطينيون ودوليون في اجراء دراسات متعمقة بلغ مجموعها ٢٥ دراسة بشأن شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الفلسطينية، واستُكملت هذه الدراسات تمشيا مع التصميم والهيكل الشاملين للمشروع المشترك بين القطاعات. وعُرضت النتائج والتوصيات الأساسية لهذه الدراسات على اجتماع لفريق خبراء في ١٩٩٢. وصدر وعُمم على نطاق واسع تقرير الاجتماع الذي تجلت فيه هذه النتائج والتوصيات بغية مساعدة المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف في جهدها للشروع في العمل في

ميادينها المختصة. وموازاة لهذا الجهد، أختير عدد من الدراسات القطاعية المتعمقة في القطاعات/المجالات ذات الأولوية لنشرها من أجل تزويد المجتمع الدولي بالتحليل الموضوعي في تلك المجالات.

٢٣٥ - كما مكّن التوقيت الملائم لنتيجة المشروع أمانة الأونكتاد من الشروع في العمل في مجالات اختصاصها. وعليه، استرشدت أمانة الأونكتاد بنتائج وتوصيات هذه الدراسات المتعمقة في إعداد برنامج متكامل لأنشطة التعاون التقني دعما للشعب الفلسطيني. ويشمل هذا البرنامج المجالات التي طورت فيها أمانة الأونكتاد قدرات للأنشطة التشغيلية، وهي التجارة والتمويل والنقل البحري والمجالات ذات الصلة. وفي حين يجري وضع اللمسات الأخيرة على البرنامج لعرضه على مصادر التمويل، بدأت الأمانة بالفعل في تقديم المساعدة الفورية إلى السلطة الفلسطينية الناشئة في المجالات ذات الأولوية، بناء على طلبها.

٢٣٦ - ومن المتوقع، حالما يحصل البرنامج على الدعم المالي من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف، أن تتمكن الأمانة من تكريس جهدها، في تعاون وثيق مع السلطة الفلسطينية وبالتنسيق مع المنظمات الأخرى، لمجال القضايا التي أحدثت أثرا موهنا على الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام الـ ٢٧ الماضية.

٢٣٧ - ويجري في الوقت نفسه العمل قدما في المرحلتين الثانية والثالثة للمشروع بشأن تقصي آفاق تنمية الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل. ومن المقرر استكمال هذه المراحل النهائية مع نهاية عام ١٩٩٥. وفي موازاة ذلك، وكجزء من برنامج عملها لفترة السنتين الجارية، ستبحث الأمانة أيضا الأبعاد الاقليمية والعالمية للاقتصاد الفلسطيني، بغية اعادة دمجه في السياق الاقليمي والعالمي.

زاي - شعبة تنمية الخدمات والكفاءة في التجارة

١ - الكفاءة في التجارة

'١' تحديث وإصلاح الجمارك

٢٣٨ - لا يتضمن هذا الفرع من التقرير معلومات عن أنشطة النظام الآلي للبيانات الجمركية/برنامج الاصلاح الجمركي، المشمولة كجزء من الدراسة المتعمقة عن البرنامج التي طلبتها الفرقة العاملة في دورتها الرابعة والعشرين. وترد قائمة بالمشاريع التي تشكل برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية في الجدول التاسع للمرفق.

'٢' شبكة النقاط التجارية العالمية

سياق التطوير

٢٣٩ - يواجه التجار في البلدان النامية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على نطاق العالم خطرا جسيما يتمثل في التهميش في التجارة الدولية. إن تكنولوجيات المعلومات يمكن أن تكون عوامل استبعاد أو أدوات إدماج. ويهدف برنامج الكفاءة في التجارة إلى زيادة الوعي الدولي والتطبيق الفعال لتكنولوجيات

المعلومات على التجارة، وتعزيز استخدام نماذج قادرة على تخفيض تكاليف المعاملات في التجارة الدولية. وفي ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، التي عُقدت في كولومبوس بأوهايو (الولايات المتحدة الأمريكية) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعرب أكثر من ٢ ٠٠٠ من صانعي القرارات، من القطاعين العام والخاص معاً، منهم نحو ٨٠ وزيرا من ١٣٦ بلداً، عن التزامهم بتنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات الخاصة بالكفاءة في التجارة كوسيلة لتقليل حواجز الدخول في التجارة الدولية. كما أعلن في الندوة عن انشاء شبكة النقاط التجارية العالمية كمكون أساسي لبرنامج الكفاءة في التجارة.

الأهداف

'١' تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

'٢' تخفيض تكاليف الصفقات والتشجيع على ممارسات تجارية أفضل، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات المعلومات والتبادل الالكتروني للبيانات.

'٣' إتاحة فرص أفضل للتجار للوصول إلى المعلومات والشبكات العالمية المتصلة بالتجارة.

الملامح

٢٤٠ - يوفّر برنامج النقاط التجارية المساعدة على انشاء وتشغيل وربط النقاط التجارية في جميع مناطق العالم. وتوفر النقاط التجارية للتجار في البلدان النامية وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على نطاق العالم فرصة الوصول إلى أحدث تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية بتكلفة معقولة. وفي الوقت نفسه فإن النقاط التجارية هي مراكز لتيسير التجارة، ومصادر للمعلومات المتصلة بالتجارة ومعابر للربط الشبكي العالمي.

٢٤١ - إن شبكة النقاط التجارية العالمية هي من أوائل الأمثلة المبكرة على الدور الذي يمكن أن تمارسه البنية الأساسية العالمية الناشئة للمعلومات في التجارة والتنمية. ومن أشيع الملامح المستخدمة لشبكة النقاط التجارية العالمية موقعها في برنامج "WEB" في شبكة انترنيت. وعن طريق ربط النقاط التجارية، يمكن للتجار تبادل الفرص التجارية الالكترونية والوصول إلى مجال واسع من المعلومات المتصلة بالتجارة.

التعاون مع المنظمات الأخرى

٢٤٢ - إن مركز التجارة الدولية للأونكتاد والغات والفرقة العاملة الرابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا هما شريكان تعاونيان في هذا البرنامج، إذ يعالجان المسائل المتعلقة بتوافر المعلومات التجارية واستخدامها بكفاءة في التجارة وتحقيق ممارسات تجارية أفضل. وتشارك في ذلك أيضا اللجان الاقليمية للأمم المتحدة.

النواتج

٢٤٣ - حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، أنشئت أو جرى انشاء ٨٤ نقطة تجارية في ٥٥ بلدا، في حين قُدِّم إلى الأونكتاد ٤٢ طلبا رسميا آخر بإنشائها. وعمليا فإن جميع مشاريع التعاون التقني في مجال النقاط التجارية التي استمرت في عام ١٩٩٤ كانت مشاريع إقليمية أو أقاليمية تدعم الربط الشبكي للنقاط التجارية. وعليه، استهدفت معظم أنشطة التعاون التقني التي تحققت في ١٩٩٤ دعم شبكة النقاط التجارية العالمية. وتورد الوثيقة UNCTAD/PSM/CAS/679 المعنونة "برنامج النقاط التجارية: تقييم أول لفترة ما بعد الندوة" وصفا كاملا للأنشطة المضطلع بها لصالح البرنامج.

٢٤٤ - ومنذ عام ١٩٩٢، كان مركز تنمية النقاط التجارية، ومقره بانكوك بتايلند، هو حجر الزاوية في أنشطة التعاون التقني للبرنامج. وخلال عام ١٩٩٤، واصل مركز تنمية النقاط التجارية توفير الدعم الإداري والتقني لشبكة النقاط التجارية العالمية، فطور برنامجا محوسبا كيِّف خاصة لاحتياجات النقاط التجارية، مما ساعد النقاط التجارية على تحقيق تواجد نشط لها على شبكة انترنيت، ودعم من نشر المعلومات التجارية والفرص التجارية فيما بين النقاط التجارية.

٢٤٥ - إن خطر الاستبعاد الذي يتصدى له البرنامج هو أكبر ما يكون في أقل البلدان نموا. ولذلك ففي عام ١٩٩٤ ركّز البرنامج معظم بعثاته في مجال التعاون التقني على أقل البلدان نموا، وخاصة الأفريقية منها. وقُدِّمت المساعدة على التنظيم التقني والمؤسسي للنقاط التجارية في هذه البلدان. وأولي اهتمام خاص لدعم الربط الشبكي للنقاط التجارية في أقل البلدان نموا وتطوير حلول كافية لنشر المعلومات والفرص التجارية. وأدى ذلك إلى ضمان المشاركة النشطة لأقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا، في الشبكة العالمية للنقاط التجارية.

٢٤٦ - وكان هناك مجال هام آخر للنشاط هو دعم وتنسيق التعاون فيما بين النقاط التجارية القائمة، وخاصة تنظيم ثلاثة اجتماعات لمديري ومنسقي النقاط التجارية في جنيف وتوفير المساعدة لمشاركتهم في ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة. وأتاحت هذه الاجتماعات للنقاط التجارية أن تجري تقييما ذاتيا لتقدمها وأن تتبادل الخبرات والأفكار. وفي هذه الاجتماعات، حصلت الأمانة على تغذية مرتدة حيوية بشأن التنفيذ العملي لمبادرة الكفاءة في التجارة ومواقف النقاط التجارية بشأن استراتيجيات توسيع وتدعيم شبكة النقاط التجارية العالمية. إن المشاركة النشطة من جانب ممثلي النقاط التجارية في كولومبوس بأوهايو أتاحت لهم عرض منجزاتهم على جمهور دولي واسع. وكان ذلك أساسيا لإظهار فعالية مفهوم النقاط التجارية عمليا.

٢٤٧ - وأخيرا، وكجزء من دعم شبكة النقاط التجارية العالمية، أنشأ البرنامج اتصالات مع عديد من مقدمي الخدمات من القطاع الخاص (شبكات AT&T, GEIS, SITA) بغية الحصول على دعمهم لأنشطة شبكة النقاط التجارية العالمية، وخاصة توفير الربط الشبكي فيما بين هذه النقاط. ورغم أنه لا يمكن اتخاذ قرار بشأن النتائج التعاقدية إلى حين الاتفاق على الاطار المؤسسي لشبكة النقاط التجارية العالمية، إلا أن هذه الاتصالات خلقت وعيا بشبكة النقاط التجارية العالمية فيما بين الأطراف الرئيسية الفاعلة في مجال الربط الشبكي العالمي ووفرت بعض العناصر الأساسية للقرار الذي سيتعين على النقاط التجارية اتخاذه مستقبلا.

المشاكل/الحلول

الإستدامة المالية

٢٤٨ - تواجه النقاط التجارية، المصممة باعتبارها جهدا تحركه الأنشطة التجارية، مشكلة ملحة: ضمان أن تجتذب خدماتها طلبا كافيا يدر دخلا يجعلها مكتفية ذاتيا ماليا. وعلى مستوى البرنامج، فإن الاسهام الأساسي المقدم لحل هذه المشكلة هو تحسين الربط الشبكي للنقاط التجارية. وحالما يتم الوصول إلى الكتلة الحرجة للنقاط التجارية الموصولة شبكيا، فإن الحجم المتزايد للحركة في الشبكة سيسمح بإجراء تخفيض حاد في تكلفة جمع وتجهيز ونقل المعلومات. وهكذا سيتمكن عدد أكبر من التجار من الوصول إلى معلومات قيّمة تجاريا وابتكار خدمات داعمة للتجارة (الفهارس المصورة المتعددة الوسائط، التجارة الالكترونية، الخدمات المالية المتقدمة بالخط المباشر، الخ).

نقص البنية الأساسية

٢٤٩ - إن غياب بنية أساسية كافية في مجال الاتصالات يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق الفوائد الكاملة التي يمكن أن تستمد من انشاء النقاط التجارية. وكان النهج الذي اتبعه البرنامج مرنا، إذ كيّف أو طوّر الحلول التقنية وفقا للموارد المتاحة محليا. ومنذ عام ١٩٩٤، يعرض مركز تنمية النقاط التجارية خدمات مثل "الحاضن" للنقاط التجارية على شبكة انترنيت، مما يسمح للنقاط التجارية غير المتصلة بشبكة انترنيت بأن يكون لها تواجد حقيقي ونشط في شبكة WorldWide Web. ويعمل في هذا الاتجاه أيضا الانشاء المتوخى لمختبرات انترنيت إقليمية لمركز تنمية النقاط التجارية، مما سيساعد النقاط التجارية في ربطها شبكيا وفي إيجاد حلول لبرامج الحواسيب.

نقص الدراية الفنية

٢٥٠ - يشكل نقص الموارد البشرية الكافية صعوبة أخرى تواجه النقاط التجارية. إن إنشاء نقطة تجارية كثيرا ما يكشف للسكان المحليين لأول مرة عن تكنولوجيات المعلومات. إن نشر ممارسات تجارية أفضل فيما بين التجار المحليين هو أيضا وظيفة أخرى مناسبة للنقاط التجارية. ويؤخذ في الاعتبار التدريب الشامل في الموقع عند إنشاء النقاط التجارية. وفي المجالات المناسبة، يجري تطبيق منهجية برنامج "التدريب التجاري" لتطوير نماذج تدريبية تكيّف تحديدا لاحتياجات موظفي ومستعملي النقاط التجارية.

٢ - تطوير الخدمات

٢٥١ - ينص التزام كرتاخينا على التوجه المقبل لبرنامج عمل أمانة الأونكتاد في مجال الخدمات، فذكر أن هذا التوجه ينبغي أن يركز على "التعاون التقني على الصعيد الوطني والإقليمي والمتعدد الأطراف، من أجل دعم ومساعدة البلدان النامية على تحديد أوجه ضعفها وقدراتها في قطاع الخدمات وعلى جعل قطاع الخدمات لديها أقدر على المنافسة" (الفقرة ١٨٥ (ك))؛ وعلى "التعاون التقني مع البلدان النامية التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية اللازمة لتطوير وتنمية قطاعات الخدمات الوطنية لديها" (الفقرة ١٨٥ (ل)).

٢٥٢ - وعملا بهذه الولاية، قدّم الأونكتاد المساعدة على تنمية قطاع الخدمات للبلدان النامية عند الطلب. وهذه الطلبات تحرّكها اهتمامات مثل: (أ) تحديد خيارات السياسة العامة لإضفاء الدينامية على دور خدمات المنتجين، وخاصة رفع مستوى القدرة التنافسية لقطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والخدمات، كعنصر في عملية التكيف؛ (ب) إسهام قطاع الخدمات في ميزان مدفوعات البلد؛ (ج) إسهام قطاع الخدمات في توفير فرص عمالة أكثر وأعلى نوعية، وزيادة كثافة معارف رأس المال البشري؛ (د) دور قطاع خدمات يتسم بالكفاءة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ (هـ) المشاركة الفعالة في المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية بشأن الخدمات.

٢٥٣ - كما تساعد أمانة الأونكتاد بعض البلدان في الاستعدادات لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، والتي تشمل التفاوض على جداول الالتزامات بشأن الخدمات. وفي بعض الحالات، نفّذ الأونكتاد مشاريع وطنية شاملة بشأن الخدمات. كما أجريت الدراسات ونُفذت أنشطة التعاون التقني في سياق المشاريع الاقليمية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي التي تحمل مكونات خاصة تتعلق بالخدمات. وقُدّم دعم هام من البلدان والمؤسسات المانحة في مختلف المناطق.

٢٥٤ - ونفّذت الأمانة أنشطة التعاون التقني في ميدان الخدمات للبلدان النامية في إطار "برنامج المساعدة الأفريقي المنسق بشأن الخدمات". إن برنامج المساعدة الأفريقي المنسّق بشأن الخدمات هو برنامج لبناء القدرات شُرع فيه في نيسان/أبريل ١٩٩٢ استجابة لطلب بلدان أفريقية كثيرة. إن أوجه القصور في خدمات الهياكل الأساسية التي كشفت عنها برامج التكيف الهيكلي والانتعاش، ومفاوضات جولة أوروغواي بشأن ايجاد إطار متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات، وإدراج الخدمات في اتفاقية لومي، عملت كلها على لفت أنظار صانعي القرارات الأفارقة إلى أهمية الخدمات. وزوّد برنامج المساعدة الأفريقي المنسّق بشأن الخدمات البلدان الأفريقية المشاركة بأدوات لتقييم سياساتها الاقتصادية الوطنية في مجالات الخدمات والمشاركة بفعالية أكبر في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أثناء جولة أوروغواي. وفي هذه العملية، أكّد البرنامج أيضا على تنمية قدرة تحليلية داخلية، غير محدودة للجهاز الحكومي، وإن شمل أيضا المجتمعات الأكاديمية والاستشارية الوطنية والمنظمات الممثلة للقطاع الخاص.

٢٥٥ - وتم إعداد عدد من التقارير المنفصلة أثناء المرحلة الأولى لبرنامج المساعدة الأفريقي المنسق بشأن الخدمات، شملت عشر دراسات وطنية بشأن الخدمات في بنن وبوروندي وغانا وغينيا وكينيا ونيجيريا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وزمبابوي. وستُركّز المرحلة الثانية للبرنامج على إعداد الدراسات القطاعية الوطنية فضلا عن الدراسات الإقليمية. وتم تنظيم ثلاث حلقات دراسية إقليمية كبيرة من ناحية، وبدء تنفيذ أنشطة البرنامج وتقييم النتائج من ناحية أخرى.

٢٥٦ - وقد استفادت البلدان المشاركة من نتائج برنامج المساعدة الأفريقي المنسّق بشأن الخدمات بطرق مختلفة. وحتى الآونة الأخيرة، فإن إقرار السياسة العامة في مجال التجارة الدولية في كثير من البلدان الأفريقية كثيرا ما حظي باهتمام طفيف فقط من الجهاز الحكومي. وبالنظر إلى الاعتماد التقليدي القوي على السلع الأساسية الطبيعية والزراعية للحصول على حصائل التصدير في معظم البلدان، كان قطاع الخدمات مهملا بشكل خاص. ومع ازدياد تكامل فرادى الاقتصادات، بما فيها الاقتصادات الأفريقية، في النظام التجاري الدولي، أصبح يتعين إيلاء اهتمام أكبر لإقرار السياسات التجارية. وقد ساعد مشروع برنامج المساعدة

الأفريقي المنسّق بشأن الخدمات الحكومات في البلدان المشاركة على التركيز على مسألة الخدمات. والأهم من ذلك أن البرنامج نجح في بدء حوار جديد بين الحكومة والقطاع الخاص بشأن مسائل إقرار السياسات.

٢٥٧ - وقد استخدمت بعض البلدان المشاركة في برنامج المساعدة الأفريقي المنسّق بشأن الخدمات مشروع هذا البرنامج وعمل فريقه العامل المشترك بين المؤسسات وفريق البحث الوطني لمواصلة استعراض وتعزيز السياسات الداعمة لأنشطة قطاعات معينة. ومن الأمثلة على ذلك بنن فيما يتعلق بالسياسات المتصلة باستخدام ميناء كوتونو كمرفق لإعادة الاستيراد/إعادة التصدير. وبعد أن نجح ميناء كوتونو في تنمية روابط تجارية قوية مع البلدان المجاورة كساحة للتجارة العابرة في الأعوام الأخيرة، أصبح الميناء ومتعهدو الخدمات المرتبطون به يشكلون مصادر هامة لحصائل الصادرات. وزوّد مشروع برنامج المساعدة الأفريقي المنسّق بشأن الخدمات الحكومية بوسيلة لجمع شتى الأطراف العامة وشبه الحكومية والخاصة الفاعلة المشاركة في أنشطة الميناء. وهناك مثل آخر هو كينيا حيث ساعدت "الدراسة الوطنية بشأن الخدمات" على خلق وعي جديد بتآكل الميزة التنافسية لميناء مومباسا والحاجة إلى الاستجابة لذلك.

٢٥٨ - وبدرجات مختلفة، استخدمت جميع البلدان المشاركة في برنامج المساعدة الأفريقي القدرة التحليلية المكتسبة من تنفيذ البرنامج لإعداد جداول التزامات النفاذ إلى الأسواق المطلوبة من جميع البلدان لتصبح أعضاء في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. إن المرحلة الثانية لبرنامج المساعدة الأفريقي المنسّق بشأن الخدمات، بتركيزها على مجالات قطاعية ما زالت قيد التفاوض بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، مثل خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية وانتقال الأشخاص الطبيعيين، ستوفر فرصا إضافية لكل بلد لكي يزيد من تحسين وضعه التفاوضي والتزاماته بشأن الخدمات في منظمة التجارة العالمية.

٢٥٩ - ونفّذت الأمانة أنشطة تتصل بالمساعدة التقنية في ميدان الخدمات لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٣ في إطار برنامج المساعدة التقنية RAS/92/034 الممول من برنامج الأمم المتحدة الانمائي. إن الهدف الأساسي لهذه الأنشطة هو بناء القدرات على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي للبحث والتطوير وللإدارة في التنمية والتجارة في الخدمات. ومنذ انتهاء جولة أوروغواي، كانت الأولوية هي بحث آثار المعايير التجارية المتعددة الأطراف على التجارة في الخدمات والفرص العالمية لتوسيع تجارة البلدان النامية في المنطقة ولنشر المعلومات على المعنيين من موظفي الحكومات والمديرين بالقطاع الخاص والباحثين.

٢٦٠ - وتتألف الأنشطة بموجب البرنامج من الآتي: '١' دراسات قطاعية تبحث آثار نتيجة مفاوضات جولة أوروغواي في التجارة في الخدمات، فضلا عن تعيين الحواجز القائمة أمام تصدير الخدمات المعنية؛ '٢' العمل على إنشاء قاعدة بيانات بشأن التدابير المؤثرة على التجارة في الخدمات المهنية والتجارية في المنطقة؛ '٣' تنظيم حلقات دراسية تدريبية. أما الدراسات التي استكملت فهي: (أ) التجارة في خدمات الحواسيب ودور خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصادرات؛ (ب) جولة مفاوضات أوروغواي بشأن التجارة في الخدمات وأثرها على البلدان الجزرية بالمحيط الهادئ؛ (ج) إمكانات تصدير الخدمات التعليمية في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا؛ (د) التجارة في خدمات الحواسيب ودور الاتصالات السلكية واللاسلكية: حالة هونغ كونغ؛ (هـ) الاتجاهات في صادرات الخدمات الطبية للصين ودور خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في الصادرات؛ (و) المركز الحالي والتوقعات المقبلة لصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية

في كوريا. وأجرت معظم هذه الدراسات معاهد البحوث المحلية بإشراف وثيق من الأمانة، بغية دعم القدرة البحثية محليا. وأدى هذا التعاون إلى قيام علاقات عمل مع بعض المعاهد الوطنية في المنطقة. وأُدرجت نتائج هذه الدراسات في الوثائق التي ستُعرض على الدورة الثالثة للجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات. ويجري العمل في قاعدة البيانات المحوسبة بشأن التدابير المؤثرة على التجارة في الخدمات التجارية والمهنية في آسيا والمحيط الهادئ. وهذا جزء من العمل الشامل للأونكتاد بشأن إنشاء قاعدة البيانات المتعلقة بالتدابير المؤثرة على التجارة في الخدمات.

٢٦١ - وتم تنظيم الحلقة الدراسية الاقليمية بشأن دعم الاتصالات السلكية واللاسلكية للتجارة في الخدمات باشتراك الأونكتاد وهيئة آسيا - الباسيفيك للاتصالات السلكية واللاسلكية (APT) في الفترة ١٤-١٧ أيار/مايو ١٩٩٤ واستضافتها حكومة ملديف. وأسهمت الحلقة الدراسية في زيادة إلمام موظفي الاتصالات السلكية واللاسلكية بالقضايا التي نوقشت في جولة مفاوضات أوروغواي بشأن التجارة في الخدمات، وخاصة التجارة في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلا عن تحسين فهم موظفي الاتصالات السلكية واللاسلكية بدور خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية في تعزيز التجارة في الخدمات. إن الأثر الايجابي لهذا النشاط قد لوحظ بوضوح من أعمال المتابعة التي أجرتها هيئة آسيا - الباسيفيك - بما في ذلك طلب قدمته إلى الغات/منظمة التجارة العالمية للحصول على مركز المراقب، وقرار اتخذته لجنتها التنفيذية لإدراج الجوانب المتصلة بالتجارة في برنامج عملها والتعاون مع المنظمات الدولية المختصة في هذا الصدد.

٢٦٢ - وفيما يتعلق بالأنشطة المقبلة في سياق المساعدة التقنية المتصلة بالخدمات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تخطط الأمانة للتركيز على تعيين الحواجز أمام صادرات الخدمات. وتوفّر الدراسات القطاعية المشار إليها أعلاه استعراضا عاما للحواجز القائمة. ومن بين الجوانب التي تناولتها هذه الدراسات أنه في تصدير الخدمات، كثيرا ما يرد مزيج من وسائط الإمداد المختلفة، مثل التجارة عبر الحدود من خلال شبكات المعلومات بشأن التجارة في الخدمات المتصلة بالحواسيب، أو حركة الأشخاص ورأس المال عبر الحدود بشأن التجارة في الخدمات المهنية. وهذا يشير إلى أن تعيين الحواجز أمام صادرات الخدمات من شأنه أن يساعد على وضع توصيات عملية للسياسة العامة من أجل زيادة صادرات الخدمات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاعداد لمفاوضات ثنائية ومعدودة ومتعددة الأطراف مستقبلا بشأن التجارة في الخدمات. إن الفحص القطاعي سيكون مكملا للجهد المتواصل بشأن بناء قاعدة البيانات المتعلقة بالتدابير المؤثرة على التجارة في الخدمات.

٢٦٣ - وستركّز المساعدة مستقبلا على مجالات التعاون التقني الأساسية الثلاثة التالية: (أ) خيارات السياسة العامة لتطوير خدمات منافسة، على نسق برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بتطوير قطاعات الخدمات: تعزيز قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة لدى البلدان النامية في دورتها الثانية، (ب) مزيد من برامج التدريب القطاعي أو المخصص لقضايا محددة وتشمل حلقات دراسية وحلقات تدارس وتدريبا في الموقع يوجه إلى احتياجات القطاعين العام والخاص معاً، (ج) نشر وتوزيع مواد تعرض الخبرات الوطنية على المستويين العام والقطاعي.

٢٦٤ - واعتمدت اللجنة الدائمة في دورتها الثانية مجموعة من التوصيات شملت، من جملة أمور، الفقرة ١٠ "سجّل الاعتراف بأهمية مساهمة المساعدة التقنية التي قدمها الأونكتاد في حدود الموارد المتاحة له،

ولوحظ الخفض الحاصل في قدرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي على دعم هذه الأنشطة. وتقرّر رجاء مجلس التجارة والتنمية أن يدعو مجتمع المانحين الدولي إلى تقديم الموارد، وأن يأذن للأونكتاد بإنشاء صندوق استئماني لمساعدة البلدان النامية في تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات خدماتها، فضلا عن قدرتها التفاوضية في المفاوضات الحالية والمقبلة بشأن التجارة في الخدمات." وأيد مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والأربعين هذه التوصية.

٣ - النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط

٢٦٥ - بالنظر إلى أن التجارة في البضائع تعتمد على توفير النقل، فمن الواضح أن توريد نقل دولي كفؤ أمر أساسي للتجارة العالمية. وفضلا عن ذلك، وبما أن النقل عبر المحيطات أمر وارد في كل التجارة الخارجية للبلدان النامية عمليا، فإن النقل بحراً بكفاءة أساسي لعملية التنمية. ولهذا الغرض، فإن مصطلح "النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط" المستخدم هنا يتعلق بجميع الأطراف التي تحمل مسؤوليات لتيسير حركة البضائع من نقطة المنشأ إلى الوجهة النهائية عبر البحار. ويرد استعراض مستفيض للأنشطة في هذا الميدان في تقرير الأونكتاد "التعاون التقني وتنمية الموارد البشرية في مجال النقل البحري والموانئ والنقل المتعدد الوسائط" (TD/B/CN.4/47) الصادر في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥.

'١' النقل البحري والتشريع البحري

حلقات التدارس بشأن الادارة والتدريب في الموقع لمديري النقل البحري

٢٦٦ - بالنظر إلى الأهمية الحيوية لخدمات النقل البحري ذات الكفاءة عبر المحيطات لنقل غالبية التجارة الدولية، فإن الجوانب التجارية والاقتصادية والتشغيلية والتصريفية للنقل البحري تهم مباشرة البلدان النامية التي تعتمد على هذه الخدمات في وارداتها وصادراتها. وقدم الأونكتاد النصح والمساعدة في مجال الادارة لعدد من البلدان وتجمعات البلدان دون الإقليمية بشأن:

- علم الاقتصاد والادارة في مجال النقل البحر، ويشمل جدوى إنشاء أو توسيع أساطيل وخدمات النقل البحري الوطنية أو المتعددة الجنسية استنادا إلى تحليل لاحتياجات النقل البحري الوطنية والاقليمية؛

- إدارة شركات النقل البحري وتشمل التخطيط المشترك وتشغيل وإدارة الأساطيل؛

- أسعار الشحن وممارسات اتحادات الخطوط البحرية، وتشمل إسداء النصح بشأن تنفيذ الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها تحت رعاية الأونكتاد، وخاصة اتفاقية وضع مدونة لقواعد سلوك اتحادات الخطوط البحرية، وبشأن تشغيل أسواق الشحن؛

- مساعدة الشاحنين، بما في ذلك إسداء النصح بشأن إنشاء وتشغيل مجالس الشاحنين وإنشاء جهاز تشاوري فعال بين مستخدمي وموردي خدمات النقل البحري.

٢٦٧ - وفي هذا المجال، ينفّذ قسم النقل البحري مشروعين هما: التخطيط الاستراتيجي في مجال النقل البحري، والتدريب البحري أثناء العمل.

'١' التخطيط الاستراتيجي في مجال النقل البحري، وهو دورة تدريبية مركّزة في التخطيط الاستراتيجي في مجال النقل البحري. وتشمل المواد مزيجا من المفاهيم والدراسات الإفرادية ونموذج محاكاة. ويتيح النموذج للمشتركين فرصة تحسين مهارات التخطيط والحصول على خبرة مباشرة من خلال ممارسة المحاكاة. والهدف الأساسي للدورة هو توفير خبرة مباشرة عن الادارة وتحسين مهارات الادارة في بيئة منافسة. كما يوفّر استعراضا عاما لتقنيات اتخاذ القرارات وتطبيقها في شركة نقل بحري على خطوط منتظمة. إن تشغيل نماذج المحاكاة يتيح للمشتركين إدارة شركة وهمية للنقل البحري من خلال دورة النشاط التجاري، مع كل الآثار الناتجة عن ذلك بالنسبة لأسعار السفن وحجم البضاعة ومستوى أسعار الشحن. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، نُظّمت ثماني دورات تدريبية في أنحاء العالم.

'٢' التدريب البحري أثناء العمل ويؤكد على نهج "عملي" لاحتياز مهارات الادارة. وتُكتسب الخبرة، التي لا يمكن محاكاتها بأساليب التدريب التقليدية، بالتعامل الفعال مع حالات للنشاط التجاري في ظل ضغوط تجارية فعلية ويقاس التقدم بالنتائج العملية. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم برنامج التدريب البحري أثناء العمل بندب متدربين من البلدان النامية إلى المؤسسات والشركات البحرية، إما في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة. وسيتاح بالتدريج مجال واسع من المواقع. وسيتم تفصيل المهام الفعلية تحديدا لتلبية الاحتياجات التدريبية المحددة للمشتركين وقدرات المنظمات المضيفة.

التشريع البحري

٢٦٨ - تسدي الأمانة المشورة بشأن استيفاء ومواءمة التشريعات البحرية على المستويات الوطنية ودون الاقليمية من أجل توفير إطار قانوني حديث لزيادة فعالية النقل البحري. وتشمل المشاريع التي نفّذت مؤخرا:

- تقديم المساعدة إلى المؤتمر الوزاري لدول أفريقيا الغربية والوسطى (RAF/87/036) بشأن تنسيق التشريعات البحرية من خلال إعداد مبادئ توجيهية وتوصيات؛ استعراض مشروع مدونة النقل البحري لكوت ديفوار؛

- صياغة مدونة جديدة للنقل البحري لأثيوبيا (ETH/87/021) تناسب مركزها الجديد كبلد غير ساحلي؛

- إسداء المشورة في مجال القانون البحري الاقتصادي والتجاري كجزء من مشروع تنفّذه المنظمة البحرية الدولية (RLA/91/002) لتحديث التشريعات البحرية لدول أمريكا الوسطى.

٢٠ النقل المتعدد الوسائط

٢٦٩ - تشمل المشاريع المنفّذة من الأونكتاد في ميدان النقل المتعدد الوسائط تعزيز التجارة الدولية من خلال دعم عمليات النقل، وتهدف إلى تزكية وتنفيذ تدابير ترمي إلى تيسير التدفقات التجارية وتحسين أنشطة النقل الوطنية. إن المبدأ الأساسي الذي تستند إليه هذه المشاريع هو أن عمليات النقل الدولي يمكن أداؤها على أفضل وجه في سياق النقل المتعدد الوسائط. وهذا المفهوم، الذي نشأ عن "ثورة النقل بالحاويات" شهد نمواً سريعا على مدى العقد الأخير في البلدان المتقدمة ويجري تطبيقه الآن في عمليات النقل التجاري التي تشمل البلدان النامية أيضا. وعلى الرغم من بساطة مفهوم خدمات نقل البضائع "من الباب إلى الباب" التي يتحمل مسؤوليتها متعهد نقل وحيد، فإن استخدام وسيلة النقل هذه تكاد تقتصر حاليا على متعهدي النقل من البلدان المتقدمة. وهذا يرجع إلى أسباب منها نقص استعداد الأطراف الحكومية والتجارية في البلدان النامية، والافتقار إلى أنظمة تتعلق بالنقل المتعدد الوسائط، وضعف مستوى فهم عمليات النقل المتعدد الوسائط وتأثيرها على قدرات واقتصادات النقل الوطني. ومن أجل اتاحة إمكانية التنفيذ التدريجي للتدابير اللازمة، يقوم الأونكتاد بتقديم المساعدة التقنية لعدد من البلدان من خلال مشاريع يتم تنفيذها على ثلاث مراحل:

- أولا، مرحلة التحديد التي تشمل استعراضاً للحالة القائمة فيما يتعلق بأنظمة ومستندات واجراءات النقل والتجارة، وتحديد التدابير التي يمكن اعتمادها، والهيئات التي تلزم مشاركتها والمسار الحاسم الذي يتعين اتباعه لإجراء الاصلاحات المؤسسية اللازمة. وفضلا عن التوصية باتخاذ شتى التدابير الضرورية بشأن التجارة والنقل، تفضي هذه المرحلة أيضا إلى إنشاء لجنة لتيسير التجارة والنقل تقوم برصد تنفيذ هذه التوصيات. وينبغي أن تمثل في هذه اللجنة جميع الأطراف المهتمة بعمليات التجارة والنقل الدولية من القطاعين الخاص والعام؛

- ثانيا، المساعدة في صياغة أنظمة ومستندات واجراءات جديدة فيما يتعلق بالتجارة والنقل؛ وتقديم مقترحات لإجراء التغييرات الادارية المقترحة من خلال قنوات قائمة أو استثنائية (مثل اللجنة المذكورة أعلاه)؛ وإجراء تحليلات أولية واتخاذ اجراءات عند الاقتضاء من أجل تركيب النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد؛

- ثالثا، تنفيذ وتطبيق الاقتراحات التي صيغت في المرحلة السابقة بشأن عمليات التجارة والنقل.

وقد استُخدم هذا المخطط في تنفيذ مشاريع في بنن وكولومبيا وأثيوبيا وموزامبيق وباكستان، كما يُقترح استخدامه لتنفيذ مشاريع في عدد من البلدان الأخرى.

٢٧٠ - وحقق عدد من المشاريع التي امتدت إلى مختلف البلدان نتائج مشجعة. ففي كولومبيا، كمثال، عمل المشروع المكتمل للنقل المتعدد الوسائط (COL/91/012) على تعزيز التطوير والتنفيذ التدريجي لمفهوم النقل المتعدد الوسائط في البلد. وهذا يتضح من خلال انشاء أفرقة عمل لتنفيذ وتنسيق القوانين والأنظمة

المتعلقة بالنقل الدولي، وإدخال التبادل الألكتروني للبيانات؛ ووضع مبادئ توجيهية لتحسين القدرة الادارية والتشغيلية المتصلة بتوفير خدمات النقل المتعدد الوسائط من جانب الشركات المحلية؛ ونقل المعلومات إلى الموظفين وتدريب الموظفين من القطاعين العام والخاص على تيسير التجارة والنقل. وفي موزامبيق، حيث استُكمل مشروعان آخران للنقل المتعدد الوسائط، بدأ أحدهما (MOZ/89/018) في تنفيذ وتنسيق القوانين والأنظمة المتصلة بالجمارك، في حين شرع الآخر (MOZ/92/A19) في نفس العملية فيما يتعلق بالنقل الدولي وزوّد الموظفين من القطاعين العام والخاص بالمعلومات والتدريب على تيسير التجارة والنقل. وفي باكستان، أدى المشروع PAK/91/009 إلى الجمع بين السلطات المركزية والقطاع الخاص لاتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل قطاع النقل في البلد. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يجري تنفيذ المشروع RAS/93/039 لاستقصاء القدرات الادارية لاجراءات التشغيل داخل قطاع ممر النقل عالي الكثافة بين الوسائط ولتقرير الطريقة الممكنة لتحسين أوقات النقل العابر وتخفيض تكاليف النقل.

'٣' إدارة وتطوير الموانئ

٢٧١ - بالنظر إلى أن تكاليف الموانئ، بما فيها تكلفة وقت مكوث السفن في الميناء، تشكل نسبة كبيرة من تكاليف نقل الشحنات الدولية، تعد كفاءة الموانئ عاملا أساسيا هاماً لتخفيض تكاليف النقل اللازم لتنشيط التجارة العالمية. وخلال الأعوام الـ ١٢ الماضية، نفّذ الأونكتاد أكثر من ٣٠ مشروعا وطنيا ودون إقليمي للموانئ بشأن:

- تخطيط الموانئ، وتشمل دراسات الجدوى الاقتصادية، وأثر التغيرات التكنولوجية في مجال النقل البحري، والاحصاءات ومؤشرات الأداء؛

- إدارة الموانئ وتنظيمها، بما في ذلك التشريعات واللوائح، والادارة المالية، ومراقبة التكلفة، ونظم التسعير والمعلومات الادارية المتعلقة بالموانئ؛

- عمليات الموانئ، بما في ذلك أساليب تحسين انتاجية الموانئ، وتشغيل المعدات وصيانتها.

٢٧٢ - إن تطور التجارة الدولية وأنشطة النقل البحري المرتبطة بها قد مكّن الموانئ من أداء دور أوسع من ذي قبل، مما أتاح لها أن تتحول إلى مركز خدمات وإلى قوة من القوى الدافعة لتنمية الأنشطة التجارية لبلد أو منطقة ما. إن الأونكتاد على استعداد الآن لإسداء النصح للبلدان بشأن تسويق الأنشطة والخدمات الجديدة في مناطق الموانئ، مثل المناطق الحرة، والأنشطة الصناعية والتجارية، والتخزين والتوزيع.

٢٧٣ - ويتمثل أهم مشروع يجري تنفيذه حاليا في مجال الموانئ في إنعاش وإدارة الموانئ الأساسية الأربعة في الصومال (مقديشيو، كيسمايو، بربره، بوساسو) (SOM/93/003). وبناء على طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعد الأونكتاد برنامج إنعاش للموانئ الأربعة يشمل بناء مؤسسات الموانئ، وتنمية الموارد البشرية وتجديد البنية الأساسية والمعدات. وفي الفترة من حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى شباط/فبراير ١٩٩٥، أدار المشروع مؤقتا ميناءي مقديشيو وكيسمايو. وخلال هذه الفترة، عمل المشروع أيضا على تقديم المشورة إلى عملية الأمم المتحدة في الصومال بشأن سياسة الموانئ في الموانئ الأخرى. ومنذ انتهاء أنشطة

عملية الأمم المتحدة في الصومال في آذار/مارس ١٩٩٥، تطوّر المشروع حصريا ليضطلع بدور إسداء المشورة بشأن سياسة الموانئ لإدارة الموانئ المحلية. كما يعمل المشروع حاليا على إنشاء مؤسسات مستدامة للموانئ في كل ميناء صومالي، وإقامة تنظيم وإدارة للموانئ الوطنية تحمل مقومات البقاء. ويتركز العمل على إدخال قوانين فرعية وأنظمة للموانئ، ووضع اجراءات للإدارة والعمليات تشمل الادارة المالية وصيانة البنية الأساسية والمعدات، بما يتمشى مع المعايير الدولية.

٢٧٤ - وعقدت حلقة دراسية عن "إدارة محطات الحاويات" (INT/82/A05) وحلقتان دراسيتان عن "الدور التجاري للموانئ" (INT/92/A01). ونُظمت الحلقة الأولى بالتعاون مع الشركة الهندسية والاستشارية لميناء أنتويرب، ونُظّمت الثانية مع هيئة الموانئ وجامعة غينت في بلجيكا. وتستهدف الحلقة الدراسية عن إدارة محطات الحاويات تدريب موظفي الموانئ على الجوانب الأساسية للتخطيط والادارة وعمليات المحطات المتخصصة والمتعددة الأغراض التي تتعامل مع الحاويات وحركة المرور الموحدة لتحسين تطوير وعمليات المحطات. أما الحلقة الدراسية عن الدور التجاري للموانئ فتوفر التدريب بشأن الدور التجاري الجديد للموانئ وتسويق الموانئ للسماح لمديري الموانئ بتحسين تطوير وعمليات محطاتهم من خلال تدعيم قدراتها التجارية.

'٤' التدريب على الادارة البحرية

٢٧٥ - يتم معظم العمل المندرج تحت هذا العنوان، بما في ذلك إسداء النصح بشأن تنمية القدرة التدريبية والموارد البشرية، من خلال برنامج التدريب البحري (TRAINMAR). إلا أن هناك بعض الأنشطة، وخاصة تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل بشأن قضايا السياسة العامة التي تهم الأونكتاد، فضلا عن برنامج التدريب البحري أثناء العمل والتخطيط الاستراتيجي في مجال النقل البحري المذكورين أعلاه، تتم داخل برامج تقنية مختلفة.

٢٧٦ - ويساعد برنامج التدريب البحري (TRAINMAR) المؤسسات المحلية في أنحاء العالم على تحديد الاحتياجات في مجال تنمية الموارد البشرية فيما يتعلق بإدارة النقل البحري، وإعداد وإجراء التدريب المتكيف للاحتياجات ذات الأولوية. ويسير البرنامج من تنفيذ أنشطة التعاون التقني للتدريب في مجال الادارة البحرية، سواء كان هناك تمويل من المانحين أو سواء كان الأونكتاد هو المنظّم للاعتمادات ذات الصلة.

٢٧٧ - أما المشاريع ذات الصلة التي جرى تنفيذها في عام ١٩٩٤ فهي:

'١' CAR/92/A45 ويعزز التدريب الفعال على الادارة البحرية في منطقة الكاريبي. وأنشئت قدرة تدريبية قوية في أنحاء المنطقة، مثل أنشطة التدريب على الادارة البحرية التي تجري الآن باللغات الانكليزية والفرنسية والأسبانية لبلدان تمتد من كوبا حتى كولومبيا.

'٢' EGY/87/012 ويساعد مركز التدريب البحري في الاسكندرية، وهو مركز وطني لتدريب مديري وعمال الموانئ ويخدم أيضا السودان وأحيانا بلداناً أخرى، على تلبية معايير برنامج التدريب البحري والمشاركة في شبكة هذا البرنامج. وقد اختُتم المشروع بنجاح في عام

١٩٩٤، لكن أنشطة المركز منذ ذلك الحين تعطلت بسبب الافتقار إلى وجود مراكز مماثلة في بلدان مجاورة تشاطره الأنشطة. وإلى حين انشاء مزيد من المراكز في المنطقة، يتعاون مركز التدريب البحري أساسا مع المراكز في آسيا.

'٣' INT/90/029 وييسر ترتيبات دعم برنامج التدريب البحري داخل الأونكتاد والأنشطة الأولية لشبكة البرنامج الأقاليمية. وقد استُكمل المشروع الآن؛ وكان أداة فعالة في انشاء برنامج التدريب البحري داخل الأونكتاد. وهذا يشمل ترتيبات واسعة للتعاون تواصل بها الأمانة تنظيم الخدمات الأساسية بما يتجاوز نطاق الموارد المنتظمة للأمم المتحدة، كما مكّنها من تقديم الدعم غير المحدد ببلد أو منطقة ما.

'٤' INT/91/A13 وييسر من إعداد دورات تدريبية بشأن سياسة وممارسة تحديد التعريفات الجمركية في الموانئ. وتم إعداد دورتين تدريبيتين، إحداهما في وضع السياسة العامة (بالانكليزية) والأخرى (بالاسبانية) عن الجوانب العملية لتحديد التعريفات الجمركية. وتتاح هذه الدورات التدريبية عن طريق الأمانة أو مراكز شبكة برنامج التدريب البحري. وتم استخدام الموارد التي توفرها مباشرة مراكز التدريب المحلية في تطوير الدورات التي وفّر لها المشروع عنصرا مكملا قيّما.

'٥' INT/91/A15 وأنشئ لاستخدام المساهمات المالية الخارجية في تنفيذ الأنشطة الداعمة لبرنامج التدريب البحري بناء على طلب محدد من المراكز أو المناطق التي كثيرا ما تموّلها. وتوفّر المساهمات وجود صندوق دائر يصعب بدونه على الأمانة تقديم الكثير من الدعم الحيوي بسبب عامل الوقت؛ وستكون ثمة حاجة إلى استمرار هذا النظام لأعوام عديدة.

'٦' INT/92/A16 ويتيح خدمات خبير مشارك للمشاركة في خدمات الدعم التي تقدمها الأمانة. وقد انتهى هذا المشروع بعد أداء مرضٍ للغاية، لكنه يترك ثغرة بالنظر إلى المستوى العالي للدعم الذي تتطلبه شبكة برنامج التدريب البحري التي تمتلك إمكانات استيعابه.

'٧' INT/93/A13 ويدعّم التعاون فيما بين المراكز في أوروبا الغربية. وقد استُكمل، تاركا شبكة إقليمية من المراكز الوطنية في خمسة بلدان تعمل تحت إشراف الأعضاء وقادرة على تقديم الدعم التقني إلى المراكز الأعضاء في مناطق أخرى.

'٨' INT/93/A41 ويمكن الأونكتاد من تقديم الخدمات المتواصلة لخبير إلى شبكة برنامج التدريب البحري خلال فترة حرجة هي ١٩٩٣/١٩٩٤، حين لم تكن لدى الأونكتاد موارد تكفي لتغطية هذه الخدمة الحيوية.

'٩' INT/94/A54 ويقدم الدعم إلى شبكة برنامج التدريب البحري برمتها استناداً إلى توافر الكفاءة التقنية داخل بلجيكا المرتبطة بخبرة هذا البرنامج. وقد بدأ هذا المشروع في نهاية عام ١٩٩٤.

'١٠' PAK/89/013 ويساعد ميناء كراتشي وخط النقل البحري الوطني على انشاء مراكز تدريب تلبي معايير برنامج التدريب البحري وتشارك في شبكة البرنامج. واستكمل المشروع بنجاح في ١٩٩٤.

'١١' RAF/87/089 ويمكّن البلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا الغربية والوسطى من إنشاء مراكز تدريب تلبي معايير برنامج التدريب البحري وتتعاون بانتظام في شبكة إقليمية. وقد استكملت الآن أنشطة المشروع وتوجد شبكة إقليمية تضم أعضاء نشطين في ستة بلدان، فضلا عن ثلاثة مراكز منتسبة في بلدان أخرى. وتستمر أنشطة الشبكة تحت إشراف الأعضاء.

'١٢' RAF/92/A07 ويساعد موزامبيق وأنغولا على إقامة مراكز تدريب على الادارة البحرية يمكنها التعاون مع بعضها البعض ومع باقي شبكة برنامج التدريب البحري. وهذا المشروع مستمر، مستفيدا بصفة خاصة من التعاون مع أعضاء الشبكة في البرازيل والبرتغال الذين يمكن تطبيق نواتجهم ومشورتهم مباشرة. وهناك مشاكل الموارد المحلية سيتم التغلب عليها تدريجيا، وقد تكون هناك حاجة إلى تمديد الفترة الأولية للمشروع ومدتها ثلاث سنوات، وخاصة إذا كان المطلوب توسيع التعاون في التدريب ليشمل بلداناً أخرى ناطقة بالبرتغالية في أفريقيا.

'١٣' RAS/85/036 ويساعد مراكز التدريب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تلبية معايير برنامج التدريب البحري وإقامة ترتيبات تعاون فعالة. وقد استكمل المشروع الآن بإقامة مراكز تدريب في سبعة بلدان تواصل تعاونها على أساس منتظم. وتتم أنشطة الشبكة الآن تحت إشراف المراكز المشاركة وتشمل تدابير لمساعدة المراكز الأخرى المهتمة.

'١٤' RAS/93/036 لتحسين تنمية الموارد البشرية للقطاع البحري في آسيا، لكنه يرتبط لأسباب تتعلق باللياقة الادارية بمكوّن منفصل (أشير إليه أعلاه) يتعلق بالنقل المتعدد الوسائط. وهذا المشروع مستمر، وإن كان هناك شك إزاء حجم ومدة التمويل. وقد تركز عنصر تنمية الموارد البشرية حتى الآن على تطوير إدارة الموانئ في عشرة بلدان في المنطقة ونفّذ بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية التي ركّزت على خطط تنمية عمال أحواض السفن في معظم البلدان نفسها. وتبيّن أن التدريب السابق الذي تم لمعظم فئات الموظفين لم يكن فعالا في أغلب الحالات وأن هناك حاجة إلى تدابير لإعطاء أهمية أكبر للتدريب، لربطه بالتغيير المؤسسي وبسياسات تنمية الموارد البشرية. واتفقت عدة موانئ في المنطقة على اجراء ممارسات رائدة لإدخال هذه التدابير ومشاركة الموانئ الأخرى في النتائج.

'١٥' RER/94/A08 ويساعد مراكز التدريب على الادارة البحرية في ثلاثة بلدان أوروبية لإعداد دورة تدريبية عالية المستوى في لوجستيات النقل. وبدأ المشروع في ١٩٩٤ واستمر في ١٩٩٥. أما معظم الموارد والجهود فوفرتها المراكز ذاتها وهي المستفيد الأساسي؛ غير أن المشروع عمل على زيادة قدرتها على الاستمرار في انتاج هذه الدورات لتوزيعها على كل

شبكة برنامج التدريب البحري، فضلا عن استخدامها المحلي. وانضم مركز في بلد رابع إلى المشروع في نهاية ١٩٩٤.

'١٦' RLA/87/A07 ويساعد مراكز التدريب في خمسة بلدان في أمريكا الوسطى على تلبية معايير برنامج التدريب البحري ووضع برامج للتعاون المنتظم. وتعمل الآن شبكة إقليمية لبرنامج التدريب البحري تحت اشراف الأعضاء في جميع البلدان الخمسة وتقدم الخدمات إلى بلد سادس. وتشكّل الشبكة جزءا من شبكة أكبر لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، ويتم معها اجراء تبادل متواتر للموارد والموظفين، فضلا عن ممارسة أنشطة مشتركة.

'١٧' RLA/92/A41 ويساعد المراكز في بلدان المخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية على تلبية معايير برنامج التدريب البحري والتعاون فيما بينها. ويستمر هذا المشروع ومدته ثلاث سنوات عن طريق شبكة أنشئت مع المراكز، وبدأت في خمسة بلدان. وستمتد الشبكة لتشمل مراكز في بلدين آخرين وأصبحت تشكل جزءا من الشبكة الأكبر لأمريكا اللاتينية. وقد ووجهت مشاكل خاصة فيما يتعلق بوضع مراكز التدريب وموظفيها بعد خصخصة مؤسسات وطنية كثيرة في القطاع البحري. وتم وضع برنامج قوي لتطوير التدريب وتنفيذه، ويجري رصده بانتظام لمقارنة النتائج بمعايير التنمية فضلا عن المعايير التجارية.

'١٨' ROM/94/A25 ويساعد مركز كونستانزا للتدريب البحري على تلبية معايير برنامج التدريب البحري والاشتراك في شبكة البرنامج. وقد بدأ المشروع في ١٩٩٤ وسيستمر في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

'١٩' VIE/93/A08 ويسدي النصح إلى سلطات فييت نام بشأن التدابير الواجب اتخاذها لانشاء قدرة تدريبية مرضية على الادارة في القطاع البحري. وقد استُكملت مرحلة إسداء المشورة، ويحتاج المشروع إلى أن يتبعه مشروع من ٢ إلى ٣ سنة لانشاء مركز تدريب قادر على التعاون مع شبكة برنامج التدريب البحري.

'٥' إدارة طرق النقل

٢٧٨ - في عام ١٩٨٤، حين كانت أجزاء كبيرة من أفريقيا تعاني من جفاف حاد، شرع الأونكتاد في مبادرة لتشخيص الحالة في عدد من سلاسل النقل الأفريقية ولتحديد العقبات - المادية منها وغير المادية - التي تعترض سبيل تدفق البضائع. وأدت هذه المبادرة إلى البدء في بذل جهود ترمي إلى اعتماد مفهوم الادارة اللوجستية على أساس روتيني بدرجة أكبر، الأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور مفهوم نظام لتوفير المعلومات عن أماكن وجود البضائع قبل وصولها إلى كل حلقة من حلقات سلسلة النقل: ومن ثم أطلق على هذا النظام إسم "نظام المعلومات المسبقة عن البضائع".

٢٧٩ - ويتألف "نظام المعلومات المسبقة عن البضائع" من أربعة عناصر مكونة يتتبع كل منها حركة نقل البضائع على وسيلة أو حلقة من حلقات النقل: الموانئ، والطرق البرية، والسكك الحديدية، والبحيرات. وتكون

لهذه العناصر بدورها نماذج رئيسية تؤدي وظائف مختلفة وإن تكن مترابطة فيما بينها، ولا سيما فيما يتعلق بالاحصاءات ومؤشرات الأداء. وسيؤدي نظام معلومات أساسي في نهاية المطاف إلى ربط إرسال بيانات النقل عبر الحدود الوطنية. ويوفّر نظام المعلومات المسبقة عن البضائع المعلومات التالية:

- معلومات محسّنة للمساعدة في مراقبة عمليات فرادى متعهدي النقل؛

- معلومات مسبقة عن حركة فرادى الشحنات، مما يتيح فرصة أمام مديري النقل للتخطيط للاستخدام الأمثل لشبكات النقل والمعدات والمرافق القائمة، مما يفضي إلى تحسين فترات المرور العابر للبضائع؛

- توفير مرفق قاعدة بيانات يكون متاحا لأي طرف مسجّل باعتبار أن له مصلحة في شحنة ما وفي نقلها، حيث يتم تزويد هذه الأطراف بأحدث المعلومات المبلغ عنها فيما يتعلق بموقع وحالة البضائع ومعدات النقل؛

- توفير قاعدة بيانات لمساعدة متعهدي النقل في التخطيط المشترك الرشيد؛

- توفير سجل طويل الأجل لبيانات حركة النقل من أجل بناء قواعد البيانات الوطنية ودون الاقليمية وتمكين الحكومات والمنظمات الأخرى من تحليل المشاكل على المستويات الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية بغية استقصاء فرص الاستثمار البديلة في قطاع النقل.

٢٨٠ - وقد بدأ هذا البرنامج في أفريقيا في عام ١٩٨٧ وتم تركيز الجهود، بناء على طلب المستعملين، على صياغة وتنفيذ نماذج لتتبع حركة النقل بالسكك الحديدية والموانئ، فضلا عن نموذج ظهر مؤخرا لتتبع حركة النقل في البحيرات. وسيلي ذلك وضع وتنفيذ نموذج لتتبع حركة النقل البري. ويتم حاليا تشغيل النموذج المعروف باسم RailTracker لتتبع حركة نقل البضائع بالسكك الحديدية وذلك في ١٣ شبكة أفريقية للنقل بالسكك الحديدية. وقد وافق صندوق التنمية الأوروبي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على اقتراح يدعو إلى تركيب جميع نماذج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع في بوروندي وكينيا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وهذا المشروع الذي ستشترك في تنفيذه السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (منطقة التجارة التفضيلية سابقا) والأونكتاد، سيبدأ تنفيذه في الربع الثاني من عام ١٩٩٥.

٢٨١ - إن الهدف الشامل لنظام المعلومات المسبقة عن البضائع هو تعزيز التكامل والشراكة مع عملاء الشحن على المستوى دون الاقليمي؛ الأمر الذي سيعزز التجارة الدولية من خلال تزويد متعهدي النقل بأداة لادارة المعلومات تمكنهم من تحسين الأداء وخفض تكاليف الشحن وتحسين القدرة التنافسية للتجارة. ويمكن في البداية تحديد حجم الفوائد المستمدة من نظام المعلومات المسبقة عن البضائع على أساس كل شكل من أشكال وسائط النقل، حيث يتم تركيب هذا النظام تدريجيا على جميع الوسائط ثم ربطه بالبلدان المجاورة.

٢٨٢ - ورغم أن برنامج نظام المعلومات المسبقة عن البضائع كان المقصود به أصلا تلبية الاحتياجات العاجلة للبلدان الأفريقية في مجال ادارة النقل، إلا أنه توسّع الآن ليشمل مناطق أخرى، منها آسيا وأمريكا اللاتينية. ويورد الجدول ٣ موجزا للحالة الراهنة للبرنامج.

٤ - التأمين

٢٨٣ - إن وضع نظم مالية مستقرة ومتينة يكون التأمين أحد مكوناتها الرئيسية أمر حيوي لمؤازرة النمو والتنمية على المدى الطويل. وتسهم أسواق التأمين الفعالة والمنافسة في توفير إدارة أفضل لمخاطر الأفراد والقطاعات الانتاجية والدولة. كما أن دور المستثمرين المؤسسيّين في قطاع التأمين له أهمية أساسية، في كثير من البلدان النامية، لعملية التنمية الاقتصادية. إن أهداف برنامج التأمين هي الاسهام في إنشاء وتدعيم أسواق تأمين منافسة في البلدان النامية.

٢٨٤ - وفي خلال عام ١٩٩٤، كانت هناك ثلاثة مشاريع وطنية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومشروعان إقليميان قيد التنفيذ (أحدهما لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لصالح بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والآخر ممول من لكسمبرغ لصالح أفريقيا والمحيط الهندي).

الجدول ٣
نظام المعلومات المسبقة عن البضائع
(الحالة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

البلد/المنطقة	المدن الموقع الأساسي فقط	الجهة المانحة	الهيئة أو المؤسسة	نموذج تتبع الحركة	الحالة
Azerbaijan	Baku	المفوضية الأوروبية	Azerbaijan Railways	RailTracker	يتوقع في ٩٧
Bangladesh	Dhaka	ألمانيا (KFW)	Bangladesh Railways	RailTracker	بدأ
Benin	Cotonou	.---	OCBN	PortTracker & RailTracker	يلتمس التمويل
Bolivia	La Paz	.---	ENFE	RailTracker	يلتمس التمويل
Burkina Faso	Ouagadougou	البنك الدولي وفرنسا	Burkina Faso Railways	RailTracker & SETIM	تشغيلي
Côte d'Ivoire	Abidjan	البنك الدولي وفرنسا	Côte d'Ivoire Railways	RailTracker & SETIM	تشغيلي
Cameroon	Douala	ألمانيا (KFW)	Cameroon Railways	RailTracker	تشغيلي
Chile	Arica	.---	FCALP	RailTracker	يلتمس التمويل
Colombia	Bogota	STF	STF	RailTracker	يتوقع في ٩٦
Colombia	Santa Marta	هيئة الموانئ الاقليمية	Autoridad Portuaria Regional	PortTracker	يتوقع في ٩٦
Cuba	Havana	.---	Cuban Railways	RailTracker	يلتمس التمويل
Cuba	Havana	.---	Cuban Port Authorities	PortTracker	يلتمس التمويل
Djibouti	Djibouti	المفوضية الأوروبية	Ethiopian Railways	RailTracker	يتوقع في ٩٧
Egypt	Cairo	ألمانيا (KFW)	Egyptian Railways	RailTracker	يتوقع في ٩٧
Ethiopia	Addis Ababa	المفوضية الأوروبية	Ethiopian Railways	RailTracker	يتوقع في ٩٧
Georgia	Tbilisi	المفوضية الأوروبية	Georgian Railways	RailTracker	يتوقع في ٩٧
Ghana	Takoradi/Tema	ألمانيا (CIM)	Ghana Railways/Ghana Ports	PortTracker & RailTracker	تشغيل جزئي
Ghana	Accra	ألمانيا (CIM)	Chana Shippers Council	Transport Database	بدأ
Iran (Islamic Rep.)	Teheran	.---	Iranian Islamic Republic Railways	RailTracker	يلتمس التمويل
Iran (Islamic Rep.)	Teheran	.---	Port & Shipping Organization	PortTracker	يلتمس التمويل
Kazakhstan	Almaty	المفوضية الأوروبية	Kazakhstan Railways	RailTracker	يتوقع في ٩٧
Kenya	Nairobi	برنامج الأمم المتحدة الانمائي-->المفوضية الأوروبية	Kenya Railways	RailTracker & LakeTracker	تشغيلي
Kenya	Mombasa	المفوضية الأوروبية وألمانيا	Mombasa Port	PortTracker	تشغيلي
Malawi	Blantyre	برنامج الأمم المتحدة الانمائي	Malawi Railways	RailTracker	تشغيلي
Mali	Bamako	البنك الدولي	Mali Railways	RailTracker	تشغيلي
Mongolia	Ulaan Baatar	.---	Mongolian Railways	RailTracker	يلتمس التمويل
Nigeria	Lagos	.---	Nigerian Railways/Ports	PortTracker & RailTracker	يلتمس التمويل
Senegal	Thies	البنك الدولي	Senegalese Railways	RailTracker	تشغيلي
Sudan	Atbara	البنك الدولي	Sudan Railways	RailTracker	تشغيلي
Turkmenistan	Achkabad	المفوضية الأوروبية	Turkmenistan Railways	PortTracker & RailTracker	بدأ
Uganda	Kampala	البنك الدولي --> المفوضية الأوروبية	Uganda Railways	RailTracker & LakeTracker	تشغيل جزئي
United Rep. of Tanzania	Dar-Es-Salaam	المفوضية الأوروبية	Tanzania Railways	RailTracker	تشغيلي
United Rep. of Tanzania	Dar-Es-Salaam	المفوضية الأوروبية	Tazara	RailTracker	تشغيل جزئي
United Rep. of Tanzania	Dar-Es-Salaam	المفوضية الأوروبية	Tanzanian Harbour Authorities	PortTracker	بدأ
Uzbekistan	Tashkent	المفوضية الأوروبية	Uzbekistan Railways	RailTracker	بدأ
UDEAC	Bangui	.---	Central African Railways & Ports	PortTracker & RailTracker & RoadTracker	يلتمس التمويل
Viet Nam	Hanoi/Hai-Phong	بلجيكا	Vietnamese Railways	PortTracker & RailTracker	يلتمس التمويل
Zaire	Lubumbashi	COMATRAZ	Southern Zairian Railways	RailTracker	تشغيلي
Zaire	Kalemie	.---	Eastern Zairian Railways	RailTracker	يلتمس التمويل
Zambia	Kabwe	المفوضية الأوروبية	Zambian Railways	RailTracker	تشغيل جزئي

٢٨٥ - واستهدف مشروع بنغلاديش تعزيز القدرات التدريبية لأكاديمية التأمين البنغلاديشية بتنقيح مناهجها الدراسية واستكمالها، وتوفير التدريب لموظفي الأكاديمية وتدعيم ادارتها، وتوفير المعدات وموارد المكتبات ووضع أساس للعلوم الاكتوارية لتلبية احتياجات قطاع التأمين على المدى الطويل. وبعد توفير الخبرة الاستشارية والخدمات والمعدات وصياغة منهج دراسي جديد، توقف المشروع في ١٩٩٤. والسبب الأساسي هو التغييرات المستمرة على مستوى ادارة الأكاديمية مما أثر على التنفيذ. إن الاستقرار على مستوى المستفيد من المشروع أمر لازم لتنفيذ هذا النوع من المشاريع بنجاح.

٢٨٦ - والهدف من مشروع ملديف هو تحسين الخبرة الفنية المتاحة لشركة التأمين المتحدة المملوكة للحكومة. وتم توظيف خبير من متطوعي الأمم المتحدة (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ - أيلول/سبتمبر ١٩٩٤) لإسداء النصح بشأن كل جوانب إدارة وتنسيق الشركات، مع التركيز بصفة خاصة على تدريب موظفي الشركة. وتلزم اعتمادات إضافية لتنفيذ توصيات الخبير فيما يتعلق بتدريب الموظفين.

٢٨٧ - والهدف من مشروع ميانمار هو المساهمة في إعادة تنظيم مؤسسة التأمين المملوكة للدولة، وخاصة بزيادة الخبرة الفنية لموظفيها وقدراتها على خدمة احتياجات اقتصاد ميانمار. وقد استكمل المشروع في أوائل عام ١٩٩٤. والأمر الهام بصفة خاصة هو التدريب المكثّف طويل الأجل (من ستة إلى ثمانية أشهر) الذي نظّمه معهد التأمين الماليزي لعشرة موظفين من شركة ميانمار للتأمين. وشمل ذلك توفير خبرة عملية في الموقع ودورات نظرية في مجالات متخصصة. ويمكن للموظفين الذين تم تدريبهم وفقا للمشروع أن يوفروا مستقبلا القدرة على إدارة صناعة التأمين في ميانمار. وقد خُفّضت ميزانية المشروع كثيرا بعد مقرّر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ٢٦/٩٢ الذي أعاد تركيز الأولويات للمشاريع الممولة من البرنامج تجاه مشاريع المستوى المجتمعي التي تخدم الجماهير.

٢٨٨ - وكانت أهداف مشروع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا هو تحسين الخبرة الفنية المتاحة لموظفي لجان التأمين في الرابطة في عدد من المجالات الفنية المتصلة بالرقابة على التأمين وتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في الرابطة بتوفير تدريب موحّد في ميدان مراقبة التأمين. واستُكمل المشروع في بداية عام ١٩٩٤ ونفّذ بالتعاون مع لجان التأمين في الرابطة وأمانة الرابطة. وكشفت اللقاءات مع رؤساء الهيئات المعنية عند اكتمال المشروع أن المشروع حقق أهدافه من حيث بناء مهارات ومعارف الموظفين وتبين أنه فعال التكلفة مقارنة ببدائل التدريب الأخرى. كما أحدث المشروع أثرا ايجابيا على التعاون اليومي بين لجان التأمين في المنطقة، وهو أمر يناسب كثيرا في سياق عولَمَة الأسواق. إلا أن تدريب المدربين ومشاركة المحاضرين من المنطقة لم يكن كافيا، وينبغي أن تركّز المشاريع المقبلة لتنمية الموارد البشرية في هذا المجال على هذه الجوانب.

٢٨٩ - أما أهداف المشروع الجديد لمنطقة أفريقيا والمحيط الهندي فهي المساهمة في انشاء أسواق تأمين منافسة وتحسين الخبرة الفنية لموظفي هيئات مراقبة التأمين في البلدان المستفيدة. واستُكمل تقرير يتضمن تقييما للاحتياجات المحددة من حيث تدريب موظفي مكاتب مراقبة التأمين في بلدان أفريقيا والمحيط الهندي واقتراحات ببرنامج للتدريب. وتقررت البرامج والمواقع وفرق المحاضرين بالتعاون مع منظمة التأمين الأفريقية ورابطة الهيئات الأفريقية للرقابة على التأمين بالنسبة لثلاث حلقات دراسية تنظّم خلال

عام ١٩٩٥. وفي ظل المشروع أيضا وبالتعاون مع الرابطة الدولية لمراقبي التأمين، بدأ الشروع في إصدار "دليل الرقابة على التأمين".

حاء - الأنشطة المشتركة عبر القطاعات وغيرها

٢٩٠ - يُضطلع بأنشطة معينة في مجال التعاون التقني مركزيا، بسبب طبيعتها المشتركة عبر القطاعات وبين الأقسام. وفضلا عن نظام المعلومات بشأن تدابير مراقبة التجارة، تشمل هذه الأنشطة برنامج التدريب التجاري، وتنسيق البرنامج الاقليمي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التجارة والاستثمار، وتقديم الخدمات الاستشارية.

١ - قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن تدابير مراقبة التجارة ونشر معلوماتها عن طريق انتاج قرص متراص بذاكرة مقروءة فقط لنظام التحاليل والمعلومات التجارية

اعتبارات عامة

٢٩١ - تتأثر التجارة بالقوانين التجارية واللوائح والاجراءات الادارية الوطنية. ويتطلب الأمر مهارة كبيرة لإدارة كم ضخم من البيانات المتعلقة بشتى الحواجز التجارية. وتشمل تدابير مراقبة التجارة، كما عرّفها الأونكتاد، تلك التدابير التي تؤثر أو يحتمل أن تؤثر على تدفقات التجارة الدولية، سواء بسبب الطبيعة الأساسية لهذه التدابير أو بسبب الطريقة التي تطبق بها. ولعدد من السنين، تقوم أمانة الأونكتاد، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبعض المانحين، بجمع معلومات تتعلق بتدابير مراقبة التجارة من الدول الأعضاء فيها. وتم تدريجيا تحسين نطاق شمول هذه المعلومات ونوعيتها وإدخال بيانات أكثر من ٦٠ بلدا في نظام الحواسيب على مستوى الخط التعريفي للنظام المتناسق، وبذلك أصبحت هذه البيانات تشكل قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بتدابير مراقبة التجارة.

٢٩٢ - والهدف العام لتكوين قاعدة البيانات ونشر معلوماتها هو زيادة الشفافية في أوضاع التجارة الدولية، ومن ثم تيسير التجارة. كما استُخدمت قاعدة البيانات للأغراض التالية الأكثر تحديدا: تحليل ظروف النفاذ إلى الأسواق الخارجية لترويج الصادرات؛ والبحوث المتعلقة بالسياسات التجارية.

الأنشطة

٢٩٣ - شملت الأنشطة المنفّذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تحسين وتوسيع قاعدة البيانات وصيانتها؛ ومواصلة تعديل قاعدة بيانات الأونكتاد كي تأخذ في الاعتبار الغرض من التدابير فيما يتعلق بفئات من المنتجات الحساسة وخاصة تلك التي تؤثر على البيئة؛ وزيادة تطوير النسخة التي تعمل بنظام التشغيل دوس (DOS) لنظام التحاليل والمعلومات التجارية، فضلا عن تطوير نسخة تعمل على ويندوز (WINDOWS) بما في ذلك مرفق لعرض البيانات التجارية التاريخية؛ وإصدار الجزء الأول والفرع باء من الجزء الثاني من "ملف نُظم الاستيراد" (UNCTAD/DMS/2)؛ وانتاج ونشر أول قرص متراص بذاكرة مقروءة فقط (CD-ROM) لنظام التحاليل والمعلومات التجارية.

٢٩٤ - ولأغراض نشر المعلومات، دعت أمانة الأونكتاد الدول الأعضاء إلى تسمية جهة وصل لنظام التحاليل والمعلومات التجارية لتزويدها بالمعلومات الخاصة بتدابير مراقبة التجارة. كما أجرت اتصالات مع مؤسسات إقليمية للغرض نفسه. وفي الوقت الحاضر وافقت أمانات رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والاتحاد الكاريبي، ومجلس اتفاق كرتاخينا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، والأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى، والاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى، واتحاد المغرب العربي، على التعاون مع أمانة الأونكتاد وستسهم بالتالي في البرنامج التفاعلي لنشر نظام التحاليل والمعلومات التجارية. وبعد زيارات قام بها موظفون من رابطة تكامل أمريكا اللاتينية ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي في عام ١٩٩٣، زار موظف من أمانة مجلس اتفاق كرتاخينا أمانة الأونكتاد لمدة شهرين للتعرف على سبل صيانة العديد من ملفات الحواسيب، لكي يتمكن من التعاون بشكل أفضل في استيفاء قاعدة البيانات بدرجة أكبر وبالتالي ضمان تحقيق تنسيق أفضل. كما أقيم تعاون خاص مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمات القطاع الخاص.

٢٩٥ - ورهنا بتوافر الموارد، يجري تزويد جهات الوصل بنظام التحاليل والمعلومات التجارية على قرص متراص بذاكرة مقروءة فقط يتضمن معلومات مستوفاة عن تدابير مراقبة التجارة. كما تخدم جهات الوصل كقناة تحصل الأمانة من خلالها على معلومات حديثة عن البلدان أو المناطق، وبخاصة المعلومات المحوسبة عن التعريفات والتجارة، فضلا عن الوثائق المتعلقة بالتدابير شبه التعريفية وغير التعريفية. وفيما يتعلق بالطلبات الواردة من الأطراف الأخرى المهتمة، ولا سيما من القطاع الخاص، أنشئ صندوق استئماني تقدم له التبرعات لهذا الغرض.

٢٩٦ - واستفادت بلدان كثيرة من المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات في مفاوضاتها مع الشركاء التجاريين. واستُخدمت المعلومات أيضا لدعم المفاوضات التجارية داخل تجمعات التكامل الاقليمي أو، على المستوى العالمي، لصالح النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، وجولة أوروغواي. وزوّدت الحكومات بصفة منتظمة بمعلومات عن ظروف النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، لدراسة ما إذا كانت هناك تدابير تجارية معينة يطبقها الشركاء التجاريون تشكل عقبة فعلية أمام صادراتها، لكي يمكن معالجة هذه الاهتمامات في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد استفادت الوكالات والهيئات التالية من المعلومات الواردة في قاعدة البيانات: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأغذية والزراعة، الفاو، صندوق النقد الدولي، مركز التجارة الدولية، المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. كما أن كثيرا من الباحثين من هيئات دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فضلا عن الجامعات ومؤسسات البحوث والشركات الخاصة، استخدموا قاعدة البيانات في أعمالهم بشأن الحواجز التجارية.

النتائج والأثر

٢٩٧ - إن انتشار استخدام قاعدة بيانات الأونكتاد، وبخاصة في منشورات صادرة عن منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فضلا عن الأونكتاد ذاته، دليل على مدى فائدتها. ويُستخدم نظام التحاليل والمعلومات التجارية أيضا على نطاق واسع في وزارات التجارة وفي مكاتب ترويج الصادرات الوطنية. كما أن قيام عدد من الجامعات والمنظمات الخاصة بتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لنظام معلومات تدابير مراقبة التجارة هو دليل جيِّد على قيمة عمل الأونكتاد.

٢ - برنامج التدريب التجاري

٢٩٨ - اكتسب التدريب وتنمية الموارد البشرية، اللذان شكلا دائما جزءا هاما من أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، أهمية متعاظمة مؤخرا. فمثلا، ومتابعة لتوصيات الأونكتاد الثامن، لاحظ مجلس التجارة والتنمية، في الجزء الثاني من دورته التاسعة والثلاثين المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٣، أن "الاستثمار السليم في تنمية الموارد البشرية يسهم في تحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية الدولية"، وحدَّد توجهات السياسة العامة التي يمكن أن تستند إليها الاستراتيجيات الفعالة لتنمية الموارد البشرية. كما رحب بالنهج المنتظم لبرنامج التدريب البحري وبرنامج التدريب التجاري باعتبارهما يمثلان اسهاما عمليا في توجهات السياسة العامة هذه.

٢٩٩ - وفي استعراضه للسياسة العامة للمساعدة التقنية في الأونكتاد في الجزء الأول من دورته الحادية والأربعين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اتفق المجلس على أن "ثمة حاجة إلى أن يجري، بطريقة شاملة في الأونكتاد بأسره، تنفيذ نهج منتظم بشأن تنمية الموارد البشرية في قطاع التجارة والخدمات المتصلة بها، عن طريق الاستفادة من الخبرات المكتسبة من برنامج التدريب البحري "TRAINMAR"وبرنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE)، وانشاء وحدة صغيرة لتنمية الموارد البشرية على أساس دائم في حدود الموارد المتاحة لتعمل "كمظلة" للأنشطة التدريبية [الاستنتاجات المتفق عليها ٤٢١ (د - ٤١)، الفقرة ٩ (و)]".

٣٠٠ - وقد حقق برنامج التدريب التجاري في عام ١٩٩٤ النتائج التالية:

'١' إتاحة برامج تدريبية جديدة

- مقدمة للإطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف (بالانكليزية)؛
- التأمين وإدارة مخاطر البضائع (بالانكليزية)؛
- السياسة التجارية الوطنية (بالفرنسية لبلدان المغرب العربي).

'٢' تطوير برامج جديدة

(أ) في ميدان الدبلوماسية التجارية الدولية:

- المفاوضات المتعددة الأطراف وما يرتبط بها من مفاوضات ثنائية في إطار الغات/منظمة التجارة العالمية؛
- المعاملة الوطنية؛
- مكافحة الإغراق وتقديم الإعانات؛
- الحكم المتعلق بميزان المدفوعات؛
- التدابير غير التعريفية وتجارة الدولة؛
- الضمانات؛
- تسوية المنازعات.

وبعد مزيد من الاستعراض، يتعين استكمال هذه البرامج قبل نهاية عام ١٩٩٥. وتتاح بالفعل الكتيبات والممارسات؛ ويظل من المتعين وضع دراسات إفرادية. وحالما تكتمل هذه البرامج، مع البرنامج المتعلق بالاطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف الجديد وما يستجد من برامج إضافية، فإنها ستشكل برنامجا تدريبيا شاملا من ١٤ أسبوعا يعنى بالدبلوماسية التجارية الدولية.

(ب) في العمليات التجارية:

- تنمية التجارة داخل منطقة الكاريبي (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)؛
- تدريب مديري النقاط التجارية (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥).

'٣' البرامج التدريبية المكيَّفة

- التجارة مع بلدان السوق الأوروبية الواحدة: نسخة بالفرنسية لمجموعة بلدان افريقيا وآسيا والكاريبي ولبلدان المغرب العربي؛
- السياسة التجارية الوطنية: بلدان فرنك الاتحاد المالي الأفريقي.

'٤' البرامج التدريبية المستوفاة

- التجارة في السلع الأساسية: الأسواق المادية (باللغتين الانكليزية والفرنسية)؛
- التجارة في السلع الأساسية: المستقبل وأدوات تحديد الخيارات (باللغتين الانكليزية والفرنسية)؛
- مبادئ توجيهية وحلقة تدارس لواضعي الدورات التدريبية (بالانكليزية)؛
- مبادئ توجيهية وحلقة تدارس لتدريب المعلمين (بالانكليزية والفرنسية)؛
- التجارة مع بلدان السوق الأوروبية الواحدة (استيفاء خاص لتونس ومنطقة الكاريبي).

'٥' بيانات الدورات التدريبية وتدريب المدربين: في عام ١٩٩٤ تم إلقاء ١٧ محاضرة في خمس دورات تدريبية حضرها ٣٧٨ مشاركا، فضلا عن محاضرة في حلقة تدارس واضعي الدورات التدريبية ومحاضرتين لحلقة تدارس المعلمين شارك فيهما ١٥ و٢٣ شخصا على التوالي.

'٦' تطوير الشبكة: نفّذت أنشطة في شمال وغرب ووسط أفريقيا وفي منطقة الكاريبي وبدأت في البلدان الناطقة بالبرتغالية ومنطقة المحيط الهادئ. واضطلع بأنشطة تحضيرية في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى من أفريقيا (بلدان الجزء الجنوبي للقارة).

'٧' الاجتماع الثاني لتطوير شبكة برنامج التدريب التجاري: نظّم هذا الاجتماع في غرينوبل (فرنسا) في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ تحت رعاية حكومة فرنسا وغرفة تجارة وصناعة غرينوبل وإقليم الرون - الألب. وحضر الاجتماع أربعة وثمانون مشتركا من ٢٩ بلدا وثماني منظمات دولية أو حكومية دولية. وكانت النتائج الأساسية للاجتماع هي:

- الاهتمام الذي أعرب عنه جميع المشتركين بالعمل على إدخال برامج للحصول على شهادة دراسية (دبلوم) تغطي المواضيع التالية:

  - الدبلوماسية التجارية الدولية؛
  - التجارة في السلع الأساسية؛
  - المعلومات التجارية؛
  - إدارة المخاطر في تمويل التجارة؛
  - تنمية الخدمات المرتبطة بالسياحة.

- اعتماد أعضاء شبكة برنامج التدريب التجاري لإطار عام للأنظمة من أجل تعميق التعاون بين مؤسسات التدريب وإضفاء الطابع المؤسسي عليه.

٣٠١ - ونفّذت الأنشطة السابقة بمساهمات مالية مقدمة من المانحين التالين: الاتحاد الأوروبي، فرنسا، ايطاليا، لكسمبرغ، النرويج، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

٣٠٢ - وكجزء من خطة عمله للعامين القادمين، سيطوّر برنامج التدريب التجاري، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية والوكالات الأخرى المهتمة، المواد التدريبية المناسبة واللازمة لتنفيذ برامج شهادات الدبلوم المذكورة أعلاه. وإذا أمكن حشد ما يكفي من موارد مالية لإنتاج المواد التدريبية، سيستفيد برنامج التدريب التجاري، قدر الامكان، من تطوير تكنولوجيات الوسائط المتعددة الجديدة بغية إصدار مواد للتعلم عن بعد لزيادة الكفاءة الشاملة للبرنامج وفعالية تكلفته.

٣ - الخدمات الاستشارية

٣٠٣ - يجد التعاون التقني للأونكتاد دعما من مصدري أموال غير محددة بمشاريع، هما برنامج الدعم القطاعي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والباب ١٢ من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة. ويستهدف برنامج الدعم القطاعي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تمكين منظمات، ممن ليس لها تمثيل ميداني، مثل الأونكتاد، من تقديم المشورة في مجال السياسة العامة والمجال التقني إلى الحكومات ومساعدة الحكومات والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على وضع برامج ومشاريع جديدة لتقديمها إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وسائر المانحين. وبالنظر إلى أن هذه الأموال يمكن استخدامها بمرونة وسرعة، فإنها تكون مفيدة بشكل خاص للأونكتاد. ويتم تقديم المشورة والدعم التقني والمساعدة على وضع البرامج في مجالات مثل النقل البحري واللوجستيات، والاصلاح الجمركي، والتجارة الدولية، وحركة النقل العابر وإدارة الدين، فضلا عن برنامج التدريب البحري وبرنامج التدريب التجاري. كما تُستخدم الموارد لإظهار مزايا البرامج المحوسبة للأونكتاد، مثل نظام رصد الديون والتحليل المالي والنظام الآلي للبيانات الجمركية ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع، للبلدان المهتمة واستكمال وثائق المشاريع لموافقة برنامج الأمم المتحدة الانمائي أو المانحين الآخرين عليها.

٣٠٤ - وفي إطار الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، حصل الأونكتاد على اعتماد يعادل ٣٦ شهر/عمل في عام ١٩٩٤، فضلا عن اعتمادات السفر، لأغراض الخدمات الاستشارية الأقاليمية. وكُرّست هذه الموارد لثلاثة مجالات رئيسية: التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتجارة والخدمات المتصلة بالتجارة وروح المبادرة، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الحواشي

(١) لا يشمل هذاالرقم المشاريع المضطلع بها في أقل البلدان نموا والمغطاة ضمن شعب أخرى، تبعا للموضوع المعني.

(٢) "حلقة العمل العالمية المعنية بإمكانية تطبيق المقرر ثانيا/١٢ لاتفاقية بازل"، داكار، ١٥-١٧ آذار/مارس ١٩٩٥، و"الحلقة الدراسية المعنية بصناعة الصلب وإعادة التدوير"، دوسلدورف، ٢٤-٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

(٣) انظر التقرير المرحلي لعام ١٩٩٣ بشأن برنامج دمفاس (UNCTAD/GID/DMA/16) والتقرير المرحلي لعام ١٩٩٤ (UNCTAD/GID/DMFAS/MISC.5).

(٤) التعاون التقني: تنفيذ التزام كرتاخينا، تقرير أعده خبراء استشاريون مستقلون لمجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، الأونكتاد، جنيف، آذار/مارس ١٩٩٤، TD/B/40(2)/14، الصفحة ١٩.

(٥) القضايا النقدية والمالية الدولية لفترة التسعينات، المجلدات من الأول إلى السادس (UNCTAD/GID/24/1-6).

الحواشي (تابع)

(٦) الجزء الثاني من الدورة الأربعين لمجلس التجارة والتنمية (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٠ (د-٤٠) بشأن جولة أوروغواي، الفقرتان ٩ و١١(هـ)، والجزء الأول من الدورة الحادية والأربعين (أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)، الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٩ (د-٤١)، الفقرات ٥ إلى ٧.

(٧) تنبغي ملاحظة أن مؤتمر وزراء التجارة الأفارقة المعقود في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ قد حدد، في قراره بشأن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الذي طلب فيه من الأونكتاد تقديم مساعدة تقنية في تنفيذ نتائج جولة أوروغواي، ثلاثة أهداف يتعين تحقيقها من خلال برنامج لتقديم المساعدة للبلدان الأفريقية في فترة ما بعد جولة أوروغواي:

(أ) مساعدة البلدان الأفريقية في تنفيذ نتائج جولة أوروغواي؛

(ب) تعزيز القدرة التجارية للبلدان الأفريقية وقدرتها التنافسية من أجل الاستفادة من الفرص التجارية الناشئة عن تحرير التجارة المتعددة الأطراف؛

(ج) مساعدة البلدان الأفريقية على الاستعداد بشكل أفضل للمفاوضات التجارية المقبلة المتصورة في بعض اتفاقات جولة أوروغواي وفي تحديد أهداف المفاوضات حول جدول أعمال جديد للتجارة والمشاركة في هذه المفاوضات.

(٨) في أعقاب اختتام جولة أوروغواي، اجتمع وزراء التجارة الأفارقة في تونس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في "المؤتمر الدولي المعني بجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاقتصادات الأفريقية". حيث تم خلال هذا الاجتماع تحديد الاحتياجات ذات الأولوية للتعاون التقني في مرحلة ما بعد جولة أوروغواي. ودعا الوزراء جميع المنظمات والوكالات الدولية ذات الصلة، بما فيها الأونكتاد، إلى صياغة برامج للمساعدة على سبيل الأولوية وفي إطار ولاياتها الموجهة نحو تلبية متطلبات التعاون التقني المحددة الواردة في وثيقة "إطار العمل" التي اعتمدها المؤتمر. وقد قام الأونكتاد بتوفير دعم فني وتنظيمي للمؤتمر الذي عقدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

(٩) للاطلاع على قائمة بمعاهد البحوث، انظر المرفق الثالث من الوثيقة TD/B/WG.6/Misc.1.

(١٠) Markandya, A. Reconciliation of Environmental and Trade Policies: Synthesis of Country Case Studies, UNCTAD, Geneva.

(١١) الأونكتاد، التقرير النهائي للفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية، TD/B/41(1)/7 وTD/B/WG.4/15، ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤، جنيف.

(١٢) انظر تقرير الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المخصص لنظام الأفضليات المعمم (TD/B/SCP/15).

(١٣) المرجع نفسه.

- - - - -